

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا بَابٌ

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

اعلم أَنَّ الأفعالَ إِنَّمَا دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، واولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء .

وذلك أن الأسماء هي المعربة . وما كان غير الأسماء فمآله لها ، وهي الأفعال ، والحروف^(١) .
وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماض ، ولكنه يصلح لوقتتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .
والزوائد^(٢) : الألف : وهي علامة المتكلم ، وحقها أن يقال : همزة .
والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة^(٣) .

/ والنون ، وهي للمتكلم إذا كان معه غيره^(٤) . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنت أو
هي ، وتفعل نحن ، ويفعل هو .

وإنما قيل لها مضارعة ؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عز وجل : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أي أحاكمهم .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو وتفعل نحن » .

(٣) لمفرد الغائبة ولشأنها .

(٤) وللواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكُلُ ، فيصلحُ أن يكون في حال أَكَلَ ، وأن يَأْكُلَ فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد أَكَلَ . أى في حال أَكَلَ ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إنَّ زيدا ليفعلُ) في معنى لفاعل^(١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لمامضى ، وقولك : (افعلُ) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فَعَلَ) حَقَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ - إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحميد ، ودحرج ، وانطلق ، وقتدر ، وكلم ، واستخرج ، واغْدُوْدَنَّ ، واغْلُوْطَ ، وقاتل ، وتقاتل ، وكلُّ ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، نحو : ضُرِبَ ، ودُحِرِجَ ، واستُخْرِجَ - فهذا كله مبنى على الفتح .

وكان حقَّ كُلِّ مبنى أن يُسكَّنَ آخره ، فحرك آخرُ هذا المضارعة العربية ، وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها .

تقول : جاعى رجل ضربنا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .

وتقع موقعَ المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالعنى : إن تفعلَ أفعل . فلم يسكَّنوها كما لم يسكَّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن ، ولا ما جُعِلَ من المتمكَّن في موضع بمنزلة غير المتمكَّن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضمتها مواضع الأسماء لم يميز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى . . وللخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة » .

والآية في النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسَكِّنُوا اللّامَ ، لِأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى (١) .
والمُتَمَكِّنُ الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن قولهم : ابدأ بهذا أولُ ويا حَكْمُ .

وَأَمَّا الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ مَوْجِعَ المضارع ، وَلَا يُنْعَتُ بها ؛ فَلذَلِكَ سَكَنَ آخرُهَا (٢) .

فإن قال قائل : هي مُعربة مجزومة ؛ لِأَنَّ معناها الأَمْرُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قولك : اضرب بمنزلة قولك : لِيَضْرِبُ زَيْدٌ فِي الأَمْرِ - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وَقَدْكَ فِي موضع الأَمْرِ ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ، ونحوهما ، فقد يَقَعُ الشئُ فِي معنى الشئِ وليس من جنسه .

ومن الدليل على فساد قوله أَنَّ هذه الأفعال المضارعة فِي الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغَيَّرُ أَبْنِيَتَهَا ، إِنَّمَا تُحْدِثُ فِيهَا الإِعْرَابَ . وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فَتُحْدِثُ لها الإِعْرَابَ بالزوائد التي لحقتها ، وهي التاءُ ، والهمزة ، والنون ، والياءُ اللواتي فِي يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

فإذا قلت (افْعَلْ) فِي الأَمْرِ لَمْ تُلْحَقْهَا عاملاً ، ولم تُقَرِّرْها / على لفظها ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الجوازِمَ إذا لحقتها لم تُغَيَّرُ اللفظ نحو قولك : لَمْ يَضْرِبُ زَيْدٌ وَإِنْ تَذَهَبَ أَذْهَبَ ، وكذلك لِيَذْهَبَ زَيْدٌ ، وَلَا يَذْهَبُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِنَّمَا يُلْحَقْهَا العامل وحروفُ المضارعة فيها .

(١) فِي سيبويه ج ١ ص ٤ « والفتح فِي الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لِأَنَّ فِيهَا بعض ما فِي المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون فِي موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون فِي معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعل كما أَنَّ المضارع فعل وقد وقعت موقعها فِي أَنَّ وقعت موقع الأسماء فِي الوصف كما تقع المضارعة فِي الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن فِي موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لِأَنَّهُمْ قد يقولون : من عل فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن فِي موضع قولك : ابدأ بهذا أولُ ويا حَكْمُ » .

وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) فِي سيبويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه فِي الأَمْرِ لم يحركوها ، لِأَنَّهَا لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كَمْ) و (إِذْ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : افعل » .

وأنت إذا قلت : (اذهب) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمارُ يعملُ فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنَّ الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلاَّ أنَّ يُعوَّض من العامل .

والثاني : أنَّه لو كان ينجزم بجازم مُضمر لكان حرف المضارعة فيه الذي به يجب الإعراب ، لأنَّ المضمَر كالظاهر .

ألا ترى أنَّك لو أردت إضمار (لم) - وكان هذا ممَّا يجوز - من قولك : لم يضرب ، فحذفت لم ، أَبَقَيْتُ (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضرب ، وانطلق فقد كسرت كما تقول : يضرب وينطلق . وكذلك أقتل كما تقول : يقتل ؟

قيل : إنَّما لحقت هذه / البنية ؛ لأنَّه لَمَّا^(١) لم يقع ، وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مُعْن^(٢) ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

٢
٢٩٥

(١) في الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين في قولهم : إن فعل الأمر معرب لامبني ، وسيكرر هذا الرد في ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانباري مسألة لهذا في الانصاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ - ٣٢٤ كما بسط فيها القول الزخشي في أول شرحه للامية العرب .

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماء فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وإن كانت الأسماء فى موضع خفض (١) .

فلها الرفع ؛ لأن ما يعمل فى الاسم لا يعمل فى الفعل . فهى مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكل على جيباله .

فأما ما كان منها فى موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) فى موضع المبتدأ ، وكذلك :

زيد يقوم / (يقوم) فى موضع الخبر . وإن زيدا يقوم . (يقوم) فى موضع خبر (إن) .

وما كان منها فى موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم .

وما كان فى موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتها بها من كل عامل (٢) . وسينأتيك

هذا مبيناً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب - فإنها مرتفعة ، وكيونتها فى هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . . وكيونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيونته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ، وأما ما كان فى موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، ومررت برجل يقول ذلك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذلك ، ف (يقول) فى موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل فى اسم ولا فعل » .

وقال فى ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الإسم ، ولكنها ترتفع بكيونتها فى موضع الاسم . . . » .

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشباه ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف ان وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيفعل ، « لم » فى الجوازم

لنفى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) ، وهي والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدرٌ لا يقع في الحال^(١) .
إنما يكون لِمَا يقع إن وقعت على مضارع ، ولما مضى إن وقعت على ماضٍ .

فأما وقوعها على المضارع ؛ فنحو : يسرُّني أَنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ؛ لأنَّ القيام لم يقع . والماضي : يسرُّني أَنْ قمتَ . (فَأَنْ) هي أَمْكِنُ / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتَّة إلا بَأَنْ مُضمرةً أو مُظهرةً . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب عبد الله .

ولا تتصل بالقسم^(٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَي) ، تقول : جئت كى تكرمتى ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إذن يضربك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عملَ عوامل الأسماء في الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشم عمرا .

واعلم أنَّ هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنَّما (أَنْ) بعدها مُضمرةٌ .
فالفعل منتصب بـ(أَنْ) وهذه الحروف عَوَّضٌ منها ، ودالَّةٌ عليها .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لاتعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »
(٢) في المفتى ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها ويلزم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لئن يصلوا إليك يجتمعهم
حتى أوسد في التراب دفيننا

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتُكَ لَأَكْرَمَكَ^(١)
وقوله عز وجل : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذُنُوبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢) . فهذا موضع الإيجاب .

٢
٢٩٨

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم . وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنذِرَ
الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٤) .

فإنَّ) بعد هذه اللام مضمرة . وذلك لأنَّ اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل
في الأفعال . (فإنَّ) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أنَّ) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ،
لأنَّ (أنَّ) والفعل اسم واحد ، كما أنَّها والفعل مصدر . فالمعنى : جئتُ لَأَنَّ أَكْرَمَكَ ، أى : جئتُ
لَأِكْرَامِكَ . كقولك : جئتُ لزيد .

فإن قلت : ما كنتُ لأضربك - فمعناه : ما كنتُ لهذا الفعل^(٥) .

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّرُ على حياها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .
وكذا (حتى) ، و(إذن) .

وكان الخليل يقول : إنَّ (أنَّ) بعد (إذن) مضمرة^(٦) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئتُكَ لتفعل - فبمنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً
فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت
(أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل .
فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلا من اللفظ
بأن » .

(٦) في سيويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

وكذلك (لن) وإِنَّمَا هي (لا أَنْ) ولكنَّك حذفَت الألف من لا . والمهمزة / من (أَنْ) وجعلتها حرفاً واحداً .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أَنَّك تقول : زيداً لن أَضربَ ؛ كما تقول : زيداً سأضربُ^(١) . فإو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لِأَنَّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أَنْ) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أَنْ)^(٢) .



وَأَمَّا (كي) ففيها قولان : أَمَّا من أدخل اللامَ فقال : لِكى تقومَ يا فتى - فهي عنده والفعل مصدر ؛ كما كان ذلك في (أَنْ) .

(١) السين وسوف يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، فليس لهما صدر الكلام ، وانظر شرح الكافية للرصى ج ١ ص ١٥٠ . وقد استقيح السهيل في الروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ أن يتقدم معمول الفعل على السين فقال بـ قبيح أن تقول : غداً سأتيك . وابن القيم يجعل السين وسوف بما له صدر الكلام . قال في بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لا تقول : غداً سيقوم زيد لوجوه :

منها أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله فأن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف فيبقى الظرف لاعامل فيه فيبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غداً دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غداً على استقبال اليوم فتطابقا . .

الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستدل إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي .

وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :

« فأما الخليل فيزعم أنها (لا أَنْ) ولكنهم حنفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لأمه وكما قالوا : يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي : هل ، ولا

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على مايقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له » .

وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول : له - ف(أن) عنده بعدها مضمرة ؛
لأنها من عوامل الأسماء كاللام (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « (كي) وذلك جئتك لكي تفعل » .

وقال في ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كيمه في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا : حتامه وحتى متى وله فن قال : كيمه فإنه يضمر أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنه عندهم بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » .

هذا باب

إذن

اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١)، لأنها تعمل وتلغى كظننت؛ ألا ترى أنك تقول: ظننت زيدا قائما؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدٌ قائمٌ في ظننى، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصِبَ بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغِيَتْ / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصَرَّفُ.

فأما الموضع الذى تكون فيه مبتدأةً وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد. قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد جمارك لا تنتزع سويتسه
إذن يرد وقيد العير مكروب^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك . . .»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أى مضيق حتى لا يقدر على الخطو

قال المرزوق في قوله: (أزجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذمت عاقبة أمرك. وجعل ارسال الحمار في حياهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم.

«لا تنزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عتبة الضبي أوردها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحامسة والأصمعي في الأصمعيات .

المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحامسة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يرتع بروصتنا» - وانظر في اعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذى لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إن تأتني إذن آتتك ، لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إذن أكرمك^(١) .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ؛ نحو قولك : والله إذن لا أكرمك . لأن الكلام معتمد على القسم . فإن قدمت بها كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغوا ؛ نحو : إذن والله أضربك ؛ لأنك تريد : إذن أضربك والله .

فالذى تلغيه / لا يكون مقدما ، إنما يكون في أضعاف الكلام ؛ ألا ترى أنك لا تقول : $\frac{٢}{٣٠١}$ ظننت زيد منطلق ؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك .

وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها تستعمل وتلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء^(٢)

واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها والإلغاء ، لما أذكره لك وذلك قولك : إن تأتني آتتك وإذن أكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت جزمت .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتصّب الية ، كما لاتصّب أرى (بضم الألف) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهبا ، وكما لاتعمل في قولك : أرى ذاهب . ف (إذن) لاتصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل أرى هنا إلى أن تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيتك ، هي ههنا بمنزلة أرى حيث لاتكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضا قولك : إن تأتني إذن آتتك ، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « ومن ذلك أيضا والله إذن لا أفعل من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين و (إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوله ، لأن اليمين ها هنا الغالبة ألا ترى أنك تقول - إذا كانت إذن مبتدأة - : إذن والله لا أفعل ، لأن الكلام على إذن (والله) لا يعمل شيئا . »

وقال في ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضا قولك : إذن والله أجيبك والقسم ههنا بمنزلة في أرى إذا قلت : أرى والله زيدا فاعلا »

أما الجزم فعلى العطف على آتِكَ وإِغَاء (إِذْنَ) . والنصب على إِعْمَال (إِذْنَ) . والرفع على قولك : وَأَنَا أَكْرَمُكَ ، ثُمَّ أَدَخَلْتَ (إِذْنَ) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْنَ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ)^(٢) [الفعلُ فيها] منصوب بإِذْنَ والتقدير -والله أعلم- الإنصاف / بإِذْنَ ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأوَّل كما قال الله عزَّ وجلَّ : (فَأِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)^(٣) أى فهم إِذْنَ كذلك .

فالفاء والواو يصلحُ بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير : وَأَنْ تَنْقَطِعَ (إِذْنَ) بعدهما مما قبلهما . ثمَّ يدخلان للعطف بعد أن عملت (إِذْنَ) . ونظير ذلك قولك : إن تعطى أشكرُك وإِذْنَ أَدْعُو الله لك . كأنه قال : إِذْنَ أَدْعُو الله لك ثمَّ عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛ لأنَّ الذى قبلها كلامٌ مُسْتَعْنٍ .

وقد يجوز أن تقول : إِذْنَ أَكْرَمُكَ إِذَا أَخْبَرْتَ أَنَّكَ فى حال إِكْرَام^(٤) ، لأنَّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنَّ حروف النصب إنما معناه من مالم يقع . فهذه حال (إِذْنَ) إلى أن نفرد بابا^(٥) لمسائلها إن شاء الله .

- (١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن اِذْنَ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت عملتها كأعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إِذْنَ كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (وإِذْنَ لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) ومعنا بعض العرب قرأها فقال (وإِذْنَ لا يلبثوا) وأنا لإلغائها فقولك إِذْنَ لا أجيبك وقال تعالى (فإِذْنَ لا يؤتون الناس نقيرا) »
- (٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعة (الأتحاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبثوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧)
- (٣) النساء : ٥٣

(إِذْنَ) - الواقعة فى ابتداء الكلام والنافية للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو فى آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل وإِذْنَ لا تتمون إلا قليلا) الأحزاب ١٦ .

وقد قرئ بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فإِذْنَ لا يؤتون الناس ، وإِذْنَ لا يلبثون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ ألفاؤها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغنى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولوقلت : والله إِذْنَ أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجر كما لا يجوز والله أذهب إِذْنَ إذا أخبرت أنك فاعل .

(٥) لم يفرد بابا لمسائل إِذْنَ كما وعد وإنما استعرض التواصب فى الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

الفاء وما / ينتصب بعدها

وما يكون معطوفاً بها على ما قبله

٢
٣٠٣

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تاتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسِنُ إليك ؛ كما تقول : أنا آتيتك ثم أكرمك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيداً فعمرأ ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمَلَ عليه فَحْمَلِ الأول على معناه فانصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تاتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني - كان الرفع (١) لا غير ؛ لأن الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلا لم تحدثني ، على معنى : كلما زرتك لم تحدثني - كان النصب ؛ لأن الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديث منك . فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذا كنت قد عطفت اسماً على اسم ، لأن (أن) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : ائتني فأكرمك ، وزرني فأعطيك ، كما قال الشاعر :

يا نائق سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فَنَسْتَرِيحاً (٢)

(١) رفع الفعل (فتحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرها قريباً .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جراب الأمر .

العنق : ضرب من السير ، والسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم العجلي ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عنق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتيني فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)^(١) وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني . او قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أي فإنك إن قمت ضربه^(٣) لم يكن / إلا النصب ؛ لأنك لم ترد بـ «تضرب» النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أيكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان مني إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه : ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قیاسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : أي أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدّثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) يجمعهما أنّ الثاني مخالف
للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدّثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست
تحدّثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحدّثاً ، وكلّما أتيتني
لم تحدّثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثتني .

* * *

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تحدّثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في المعنى .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدّثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدّثني ، أي لو أتيتني لحدّثتني .

وأما الآخر : ما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني

فتحدّثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدّثني . . .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدّثنا . . . وتقول : ما أتيتنا فتحدّثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول

وإن شئت رفعت على فأنت تحدّثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . . »

والوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثني / أى ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمني .

وكذلك ما تعطيني فأشكرك ، أى : ما تعطيني وأنا أشكرك على حال . ومثل ذلك في الجزم ألم أعطك فتشكرني ؟ جزم (تشكرني) بلم ودخلا معا في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرني .

ولو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأول اسم فلا يُشرك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أكرمك على حال ثم تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قواه :

فما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم (١)

ولو رفع على (أنت تنبح على حال) جاز .

= خلاصة ما ذكره سيويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدثني) أن نصب الفعل (فتحدثني) : يخرج على وجهين : (أ) يكون المعنى نفي الحديث لانتفاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتيني فكيف تحدثني ولو أتيتني لحدثني .

(ب) يكون المعنى نفي الحديث أى ما يكون منك إتيان يعقبه حديث وإنما كان منك إتيان لاحديث بعده . يقول الرضى في شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس في الفاء معنى السببية في هذا الوجه ، وإنما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان في كلام المبرد معنى واحد في الواقع .

ورفع الفعل فتحدثني يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، فهما جملتان منفيتان .

الثاني : يكون المعنى على نفي الإتيان أى ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثني بما يحدث به الجاهل بحال .

(وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠ المعنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولاً على (ما) لأن النفي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في اللها والنلاصم «

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته في الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لمثولته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف في تميم .

وأما قول الله عز وجل : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا) (١) فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيتك ، أى لو أتيتني لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : $\frac{2}{3.7}$ ما تأتيني فتحدثني إذا أردت : لو أتيتني لحديثني .

وتقول : كأنك ل تأتينا فتحدثنا إذا أردت الوجه فى قولك : مُحدثنا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحدثني ، أى : كلما أتيتني ل تحدثني ، فهو ما تأتيني مُحدثنا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْمَةً فَيُصْبِحُ مَلَقَىٰ بِالْفِئَاءِ إِهَابَهَا (٢)

وأما قوله عز وجل : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٣) . النصب هاهنا محال ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جوابا . هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط . إنما المعنى : فإنه يقول له : كن فيكون ، و (كن) حكاية (٤) .

وأما قوله عز وجل : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (٥) فالنصب والرفع .

فأما النصب فعلى أن تقول : فيكون يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .

وأما قول الشاعر :

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِي (٦)

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سيويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .

(٢) فى سيويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : كأنك لم تأتينا فتحدثنا ، إن حملته على الأول جزمتم قال رجل من بني دارم :

كأنك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها

وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن متفياً على

تقدير لم تذبح نعمة فيصبح إهابها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجب فتى على لفظه منصوباً » .

الإهاب : المجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .

(٤) فى سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكون » .

(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .

(٦) فى سيويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسمنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . .

ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلًا فى صلة الذى » .

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الوَجهَ ؛ لِأَنَّ (يَغْضِبُ) فِي صِلَةِ الَّذِي ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي يَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي .

وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع . وليس القول عندي كما قال ، لِأَنَّ المعنى الذي يصحّ عليه الكلام إنّما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك .

ومن أجاز النصب فإنّما يجعل (يغضب) معطوفا على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإنّما جاز لِأَنَّ الشيء منوع ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذي هذه حاله ، ولأنّ يُغْضِبُ صاحبى وهو كلامٌ محمول على معناه ؛ لِأَنَّهُ ليس يقول الغضب إنّما يقول ما يُوجِبُ الغضب . ومثل هذا يجوز .

تقول : إنّما جاء به طعامُ زيد ، والمعنى إنّما جئت من أجله . وكذلك قولك : إنّما شفاءُ زيد السيفُ ، وإنّما تحيته الشتمُ ، أى هذا الذى قد أقامه مُقامَ التحيّة ومُقامَ الشفاء ؛ كما قال :

/ وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

= وقال الأعم : « الشاهد في نصب يغضب حملا على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبى أى لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملا على صلة الذى وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لمابنى عليه الباب من النصب باضمار أن » مانسبه الأعم هنا للمبرد يوافق ماى المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاما آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نوى النفع والغضب مآ وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه صاحبى لا أقوله . قلت : الذى قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نافعى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه . وهذا عكس ماينبى . . وأما إذا جعلناه في سياق النوى الذى هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذى لاينفعى مع غضب صاحبى منه . وذلك أما بانتفائها مآ أو بانتفاه أحدهما . . »

ولم يقل المبرد في توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت اكعب النوى من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزاعة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبعضها في الكامل ورغبة الأمل ج ٦ ص ١٠١ والأمانى ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وحجاسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع . =

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وأما قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً)^(١)
فهذا هو الوجه ؛ لأنه ليس بجواب ؛ لأنَّ المعنى في قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنما هو : انتبه وانظر .
أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأنَّ الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار
الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ
فَيَتَعَلَّمُونَ)^(٢) لأنه لم يجعل سبب تعاليمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛
لأنه يقول : إنك إن أتيتني ضربتك . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : ،
(فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كان لا تكفر فتتعلم يا فتى ، ولكن هو محمول
على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ) فيتعلمون منهم . لا يصح المعنى إلا على / دذا أو على القطع $\frac{2}{310}$
أى : منهم يتعلمون .

وأما قول النابتة^(٣) :

فلا زال قبرٌ بين بصرى وجاسم عليه من الوسمى سحٌّ ووابلٌ
فِينَبْتُ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مُنَوَّرَا سَأْتِيَهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلٌ

= دلفت : زحفت . والبيت لعمرو بن معديكرب وسيأتي في الجزء الرابع أيضاً - والواو . واو رب وخيل مبتداً . وانظر الخزانة
ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسأله عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة)
فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر
عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلمون ليكمل كفره سبباً لتعلم غيره ، ولكنه على كفرهما فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : انثى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان
سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : انثى فأنا من يحدثك البتة جئت أو لم تجيء قال النابتة الذيباني . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . إنما هو فذاك يُنبت حوذانا . ولو جعله جوابا لقوله : « فلا زال » كان وجها جيدا .

وتقول : لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّهَا عَلَى العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّهَا^(١) عَلَى ما فسرت لك .

وتقول : أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جوابا [نصبت] ، و [إن] ^(٢) أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

وتقول في الجزاء : من يأتني فيكرمتي أعطه ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأن الكلام معطوف على ما قبله .

/ فإن قلت : من يأتني آتة فأكرمه كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمه . .

٢
٣١١

= وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون متعلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذاك ينبت حوذانا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفماً .

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداها بالشام من أعمال دمشق وهي قصبه كورة حوران .
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والحوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهرى عن الحوذانة : رأيتها في رياض الصبان وقيعانها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجمع الحوذان وكذلك العوف والجود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للنايفة في رثاء النعمان بن الحارث النسائي - الديوان ص ٨٤٤٦١ وبين رواية سيويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبيعته فخالفة لما في سيويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى الفيث قبرا بين بصرى وجاسم بفيث من الوسمى قطر ووابل
ولا زال ريحمان ومسك وعنبر على منتهاه ديمة ثم هاطل
وينبت حوذانا وعوقاً منورا سأتبعه من غير ما قال قائل

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تمدوها فتشقها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . وتقول لا تمدوها فتشقها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول . »

(٢) زيادة يقتضيا استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لأنَّ الأوَّل ليس بواجب إلاَّ بوقوع غيره .

وقد قُرئ هذا الحرف على ثلاثة أَضْرُبٍ (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع

والنصب (١) .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لأنَّ الجزم يكسر الشعر وإن كان الوَجْهَ ، وهو قوله :

وَمَنْ يَعْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْأَومٍ مَجْرَؤِمْسَحَبَا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (٢)

والواو والفاء في هذا سواء .

فَأَمَّا قَوَاهُ :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَسْهُنَّ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَرَلَقُ (٣)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « . . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) » .

• • •

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويعذب) سبعية ، وكذلك قراءة الجزم فهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والأتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يحمل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلل ذلك الأعلم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصارح غير الواجب .

المسحب : مصدر ميمي من سحبت الشيء إذا جررته .

كَبْكَب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يعترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختق حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كئار في رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف إلى البيتين ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يذرك بعد الفاء عطفاً على النهي .

فإنما هو على العطف فدخل كله في النفي^(١). أراد : ولا يدنك ، ولا تزاقرن .

وتقول : إلا تأتي فتكرمني أفعذ عنك .

فالجزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النفي ؛ لأن معناه إلا تأتي مكرما ؛

كما قال : ما تأتي فتحدثني . أى ما تأتي محدثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يُقدِّم رجله مطمئنةً فيشبهتها في مستوى الأرض يزاق^(٢)

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)^(٣) .

يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتي فتكرمني . تريد : أنت يكون منك

إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف

ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي لبسني تميم وألحق بالعراق فاستريح^(٤)

= القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رى به . ورواية سيويه فيذكر . يقول هذا لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد له ، أى أرقق بالفرس ولا تجهد حتى لا يرمى بك .

نسب البيت في سيويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان (ذرى) إلى إسرى القيس .

وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السنوي وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن

أيوب .

(١) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النهي بالنفي .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٤٧ « وسأته عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من

المعنى ما أراد في قولك : لا تأتي إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .

ونسب البيت أيضاً الأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

(٣) في سيويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطرار من حيث انتصب

في غير الواجب » .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونسبه في الاضطرار من حيث انتصب في

غير الواجب .. فما نصب اضطراراً قول الشاعر : سأترك منزلي .. » .

وقال الأعم : ويروى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال الساميني في الحاشية الهندية : « لقاتل أن يقول : لا نعلم أن أستريح منصوب بل هو

مرفوع مؤكد بالنون الحفيضة موقوفاً عليها بالألف وتأكيده مثل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمًا^(١)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الرداعة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : « لِيُعْصَمًا » وهو الوجه الجيد .

= قال البغدادي : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يمزّه أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المعنى إلى المغيرة بن حبياء . وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر الثمني على المعنى ج ٢ ص ١١ والسيوطي ص ١٦٩ والأبيات المشكلة للفاروق ص ١١٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته في غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيعصما للضرورة وقال الأعلام ويروى ليعصما فلا ضرورة فيه .

كفى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم .

ونسب البيت سيويه إلى طرفة وليس في ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته في هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا الشاهد ومن البحر الطويل وهو في الأبيات المشكلة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

اعلم أَنَّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تاتيني وتكرمني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم آتك وأكرمك ، وهل يذهب زيد ، ويحيى عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك : أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله ؟ ولا تضربن زيدا ، وتشتن عمرا ؛ لأنَّ النهي عنهما جميعا .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين . وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) . أى لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد : لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثيله في الوجه الأوّل لا يكن منك أكل السمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لا يسعني شيء ويَعْجَزُ عنك)^(٢) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس

يخبر / أَنَّ الأشياء كلها لا تسعه ، وَأَنَّ الأشياء كلها لا تعجز عنه ؛ كما قال :
٣١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . . وأنها يحيى ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » . وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلك أيضاً على أن الفاء ليست كالأو قولك : مررت بزويد وعمرو ومررت بزويد فعمرو تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت جازمت على النهي في غير هذا الموضع . . . ومنعك أن تجزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكانه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال » وانظر المعنى ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء » .

لا تَنْسَهُ عَنْ خُلُقِكَ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ^(١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لا يَسْمَعُنِي شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لا يَسْمَعُنِي شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجِزْ عَنْكَ ، وَلا يَسْمَعُنِي عَاجِزًا عَنْكَ هَذَا تَمْثِيلٌ هَذَا ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي (مَا تَأْتِينِي فَتَحَدِّثْنِي) أَيْ إِلَّا لَمْ تَحَدِّثْنِي ، وَمَا تَأْتِينِي مَحَدِّثًا .

فمعنى الواو الجمع بين الشئيين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان في الفاء . وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء ؛ ألا ترى أن قولك : زُرْنِي وَأَزُورُكَ ، إِنَّمَا هُوَ اتَّكَنَ مِنْكَ زِيَارَةً ، وَزِيَارَةٌ مَنِيٌّ .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زُرْنِي وَلَا زُرُّكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيًا عَلَيْهِمَا .

وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ نَوَاءِ ثَوِيَّتِهِ تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تُقْضَى فلا يكون إلا رفعا .

ومن قال : تَقْضَى لُبَانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ تَعْطَفَ

عَلَيْهِ فِعْلًا . فَأَضْمِرُ (أَنْ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَأَنْ يَسَامُ سَائِمٌ :

أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتي بإضمار أن وبدواو المية والتقدير : لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِتْيَانٌ .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتي وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفة والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد في قصائد كثيرة - نسبة أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الأمدى في المؤلف والمختلف والزخشرى في المستقصى والبحترى في الحامسة ونسبه سيويه إلى الأخطل ونسبه الحاتمي لسابق البربرى ونسبه الحمى إلى أبى الأسود الدؤلى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وحامسة البحرى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبى الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ثُبُسِ الشُّفُوفِ^(١)

أى : وأن تقرَّ عيني .

فأما قوله :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ^(٢)

فإنه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وَكَوْنُ هذا مني ؟ !

ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوما . كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم .

والآية تُقرأ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ^(٣)) على

ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجملت أحب لهما ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار (أن) » .

العباءة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحدها شف بكسر الشين وفتحها .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع وواو العطف ؟ وهل هما إلا شيء واحد ؟ قلت : واو الجمع في الأصل للعطف لكنه يخص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . فخص واو الجمع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كأنه قسم للعطف المطلق . والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأم يزيد .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٥٩٣ : في غالب كتب النحو للبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) وانظر حياة الحيوان للدميري ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، وتكون بيني وبينكم المودة .

والبيت للحطيفة يقوله لآل الزبيرقان بن بدر وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم ، وهجاهم . انظر الميثى ج ٤ ص ٤١٧ والسيوطي ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٢ - وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والاتحاف ص ١٧٩ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل (ولمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين (بكسر الميم) .

هذا باب

أو

/ وهي تكون للعطف فتجري ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : $\frac{2}{316}$ ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عز وجل : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الموضع الذى تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لا أُرْمَنَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ؛ أى ؛ إلا أن تقضيَنِي ، وحتى تقضيَنِي^(٢) .

وفي مصحف أبيّ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)^(٣) على معنى إلا أن يُسلموا ، وحتى يُسلموا .

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ لهُ : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكَكَ أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرُ^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لأرْمَنَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ، ولأضربنك أو تسبقتي فاللغى لأرْمَنَكَ إلا أن تقضيَنِي ، ولأضربنك إلا أن تسبقتي . هذا معنى النصب » .

(٣) في شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبى وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضرة بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان حربياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من نموت » .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكيل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا للغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت » . =

أى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ .

وقال زيادُ الأَعْجَمُ :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَسُومٍ كسرتُ كُحُوبَهَا أَوْ نَسْتَقِيمًا^(١)

/ ويقال : أتجلسُ أو تقومُ يا فتى ؟ كالمعنى : أياكون منك واحد من الأمرين .

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أَوْ تَنْبَسِطُ إِلَيْنَا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عزَّ وجلَّ : (هلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ)^(٢) .

فجملة هذا : أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فِيهِ (حَتَّى) ، و (إِلَّا أَنْ) فالنصبُ فيه جائزٌ جيِّدٌ إذا أردتَ هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعملٌ في كُلِّ مَوْضِعٍ .

= وأما نصب قوله : فنعذرُ فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فحقي . ووجه نصبه الكرماني في شرح أبيات الموشح بأن الفاء السببية وبمدها أن مضمرة في جواب النفي الضمى بتأويل نموت بلا نبي .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمرو بن قيسة الشكري حين استصحبه في مسيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمالى الشجرى

ج ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن بعد أو على معنى : ألا أن نستقيم .

غزرت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشتد على جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر في أطراف الأنايب . انظر العين ج ٤ ص ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٣١٩ .

وفي اللسان (غز) قال ابن برى هكذا ذكر سيويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شمره-تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطي ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح ؛ كذا نسب في كتاب سيويه وكذا رواه منصوباً فتمه عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفي سيويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا وليت شعري هل تأتينا أو

تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلمني كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجزى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينظرون أو يضرون) .»

هذا باب

أن

اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر^(١). وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي ؛ نحو : سرتي أن قمت ، وساعني أن خرجت - كان جيّداً . قال الله عز وجل : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ^(٢) : أَى لَأَنَّ كَانَ هَذَا فِيهَا مَضَى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لَأَنَّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إِنَّمَا تَلْحَقُ / إِذَا كَانَتْ لِمَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَ مَا يَكُونُ تَوْعُّعًا لَا يَقِينًا ؛ لَأَنَّ اليقين ثابت^(٣) . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يا فتى ، وأخاف أن تذهب يا فتى . كما قال : عز وجل : (نَحْنُ أَنْ تَصِيبَنَا دَائِرَةٌ)^(٤) .

واو قلت : أعلم أن تقوم يا فتى لم يجز ؛ لَأَنَّ هذا شيء ثابت في علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثَّقيلة ؛ نحو : أعلم أنك تقوم يا فتى .

وتقول : أظن أنك ستقوم ؛ لَأَنَّهُ شيء قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الآخر في علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(٥) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب . . . فأما ظننت وحسبت ورايت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التي تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة وإن شئت نصبت فجعلت بمنزلة خشيت ، وخفت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذلك ونظير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظنا أن يقيا حدود الله) » .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين

لكانوا ضللا شكاكاً في توحيد الله . . .

فإن قيل : إنَّ (يظنون) ما هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلاَّ أنَّها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلاَّ مثقلة . فإن أُريد بها الشكُّ جاز الأمران جميعاً . والتثقيب في الشكُّ أكثر استعمالاً ؛ لثباته في الظنُّ كثبات الأخرى في العلم .
فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه مُتَوَقَّع غير ثابت / المعرفة . قال الله عزَّ وجلَّ :
(تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) .

وأما (إنَّ ظننا أن يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ) (٢) وقولهم : معناه : أيقننا - فإنَّما هو شيءٌ متوقَّع ، الأغلب فيه ذا ، إلاَّ أنَّه علمٌ ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) (٣) . لَمَّا كَانَ أَيْقَنُوا .

* * *

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أنَّ) جاز أن تريد بـ (أنَّ) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة (٤) .
فإنَّ أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنَّه لا يُحذف منها التثقيب إلاَّ مع الإضمار . وهذا لك في باب (إنَّ وأنَّ) . وإنَّما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلاَّ أن تأتي بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك ممَّا يلحق الأفعال (٥) .
فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أنَّ) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأنَّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به (٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أي أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً بما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أَخَافُ أَلَّا تَذْهَبَ يَافِي ، وَأَظُنُّ أَلَّا تَقُومَ / ٢ / ٢٢٠
يا فتي ، كما قال : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (١) .

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَحَسِبُوا
أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِتْنَةً . وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ
أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أَيْ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا . (لَا يَرَوْنَ) في معنى يعلمون ، فهو
واقع ثابت .

فَأَمَّا السَّيْنُ وَسُوفَ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهُمَا إِلَّا الْمُثَقَّلَةُ . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت
أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) (٤) . ولا يجوز
أن تُلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك في السَّيْنِ وَسُوفَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْحَقَانِ عَلَى مَعْنَى (لَا) ، فَإِنَّمَا الْكَلَامُ بَعْدَ
(لَا) عَلَى قَدْرِ الْفَصْلِ . قال : (إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَعْلَمُ) منصوبة ،
ولا يكون إلا ذلك ؛ لِأَنَّ (لَا) زائدة . وَإِنَّمَا هُوَ لِأَنَّ يَعْلَمُ . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إِنَّمَا
هُوَ : أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ . وهى في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المسائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وبتصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الروية من الإبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر على شيء) وزعموا أنها

في مصحف أبي (أنهم لا يقدرُونَ) وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فإن ناصبة المضارع .

هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتقعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتُهيئهُ ؟ ! فالمعنى : أنه لم يرد الإهانة^(١) . إنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تُهيئهُ ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشِعْرُ لا يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلِمُهُ

إذا ارتقى فيه لا يعلمه

[زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَسْدُهُ]

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشترك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء وثم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتباينا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . . .

• تقول : أريد أن تأتيني فتشتني لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتنتني هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد

إعجابه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأعم ثم قال ويروى للحطيئة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الحطيئة ص ١٨٤ وانظر السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيئة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤية . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمي ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك $\frac{2}{322}$
[لجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافتي^(١) . فالنصب على وجهين :

أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجل من معك أو تنصرف يافتي .
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٢) فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، وأو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يُوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحياً ، أو إرسالاً .

وأهل المدينة يقرءون (أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا)^(٣) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه إيّاهم على ما يؤدّيه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لمسا قال (إلا وحياً) في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن) إذ لم يجر أن يقولوا أو الا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة وقع الفعل في « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعة ، وهي قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ -

النشر ج ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

وأما قوله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ) (١) . على (٢) ما قبله ، وتمثيله : ونحن نقرُّ في الأرحام ما نشاء .

وأما قوله (وَلَا يَاْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فيقرأ رفعا ونصباً .

فأما النصب فعلى قوله (ما كان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) (٣) أى ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمرکم أن تتخذوا الملائكة .

ومن قرأ (ياْمُرُكُمْ) فإنما أراد : ولا يأمرکم الله ، وقطعه من الأول .

فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شيء واحد إذا حصلّا .

ولو قال قائل : أريد أن تأتينى ثم تحسن إلى (٤) ، لكان معناه : أريد إتيانك ثم قد استقرّ عندي أنك تُحسِنُ إلى . أى فهذا منك معلوم عندي . والتقدير في العربية : أريد أن تأتينى ثم أنت تحسن إلى .

* * *

وتقول : أمرته أن [يقوم] (٥) يافتى . فالمعنى : أمرته بأن يقوم ، إلا أنك حذف حرف الخفض . وحذفه مع أن جيّد .

وإذا كان المصدر على وجهه جاز الخذف ، ولم يكن كحُسنه مع (أن) ؛ لأنّها وصلتھا

(١) الحج : ٥ . وفي سيويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل (لنبيّن لكم ونقر في الأرحام) أى ونحن نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للاقرار » .

(٢) حذف الفاء في جواب أما وقد ذكرنا ذلك في المقدمة .

(٣) آل عمران : ٨٠ . وفي سيويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (وما كان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس) ثم قال سبحانه (ولا يأمرکم) فجاءت منقطعة من الأول : لأنه أراد ولا يأمرکم الله وقد نصبها بعضهم على قوله وما كان لبشر أن يأمرکم أن تتخذوا » .

وقراءتا الرفع والنصب في الفعل من « ولا يأمرکم » سميّتان « غيث النفع ص ٦٧ النشر ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٣٠ « ولو قلت : أريد أن تأتينى ثم تحدثنى جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثنى » .

(٥) تصحيح السيراني .

اسم . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسما . وإن اتصلَ به شيءٌ صار معه في الصلة . فإذا $\frac{2}{224}$
 طال الكلامُ احتُمل الحذف .

فأما المصدر غير (أن) فنحو : أمرتك الخيرَ يا فتى ؛ كما قال الشاعر :

أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرتَ به فقد تركتكَ ذا مال واذا نَشَب^(١)

فهذا يصلح على المجاز . وأما (أن) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عز وجل :
 (وَقَضَى رَبُّكَ أَنْ لَا نَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأما قوله : (وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ)^(٣) فإنما حُمِلَ الفعل على المصدر ، فالعنى - والله أعلم - :
 أوقع إلى هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .

النشَب : المال الثابت كالضياغ ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة
 وقيل : النشَب جميع المال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيدا ، وسوغ ذلك اختلاف اللغتين .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « وما حذفوا منه الباء فعاتبها النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء
 كثيرا ما تحذف في قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنا حذف
 الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها في التنزيل قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن إثباتها مع المصدر
 الصريح إثباتها في قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) » وانظر ج ٢ ص ٢٤٥ .

وقال الأعمى : فإن قلت أمرتك بزید لم يجوز أن تقول : أمرتك زيدا .

وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمثل فاعل .

وقال النحوى جواب لسا في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهي ظاهرة في إفادة التعليل .

تركتك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولا ثانيا .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في قائله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب

والعباس بن مرداس ، ولزرعة بن سائب ، ولجلف بن نديبة .

أنظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الأمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطى

ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) إنما هو

أمرت لهذا » .

وعنه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه ؛ لأنها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأن المصدر اسم الفِعل . قال الله عز وجل : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)^(١) .

/ وقال بعض المفسرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ)^(٢) معناه : رَدِفَكُمْ .

٢
٣٢٥

وتقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول ؛ لتشغُل اللام ما وقعت عليه . فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأن جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط - ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التعدي بمعنى تبع ولاحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللام ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً للام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزمخشري وقد عدى بمن عل سبيل التضمين . . . وقيل ردفه وردف له لفتان . . . » .

هذا باب

(حَتَّى)

اعلم أَنَّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أَنْ) ؛ وذلك لِأَنَّ (حَتَّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حَتَّى زيد ، ودخلت البلادَ حَتَّى الكوفة ، وأكلت السمكة حَتَّى رأسها ؛ أي لم أبقِ منها شيئاً . فعملها الخفضُ . وتُدخِلُ الثاني فيما دخل فيه الأوّل من المعنى ؛ لِأَنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (١) .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلها بها إلّا على إضمار (أَنْ) ؛ لِأَنَّ $\frac{٢}{٣٢٦}$ (أَنْ) والفعل اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حَتَّى تمنعني ، وأنا أقف حَتَّى تطلعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين^(٢) على (كى) ، وعلى (إلى أَنْ) ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) بمنزلة (إلى) .

فأما التي بمعنى (إلى أَنْ) فقولك : أنا أسير حَتَّى تطلعَ الشمسُ ، وأنا أنام حَتَّى يُسمع الأذان .

وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حَتَّى يُدخلك الجنةَ وأنا أكلم زيدا حَتَّى يأمر لي بشيء .

فكلُّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالنائب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار (أَنْ) وفي معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لي بشيء . »

واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقة . نحو :
ضربت القوم حتى زيدا ضربته^(١) ومررت بالقوم حتى زيدٍ مررت به ، وجاءني القوم حتى
زيدٌ جاءني . وقد مضى تفسير هذا في باب الأسماء^(٢) .

/ فالتى تنسِقُ ثم تنسِقُ هاهنا ؛ كما كان ذلك في الواو والفاء وُثم ، وجميع حروف العطف .

٢
٣٢٧

فالرفع يقع بعدها على وجهين^(٣) يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعا^(٤) :

وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، أى : كان منى سيرٌ فدخلت . فأنت تنخبر أنك في
حال دخول اتصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةٌ فَرُكُوبٌ^(٥) .

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إنما خبرت بأن هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز في نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول ،
والثاني بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعل الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٧ والمغنى ج ١ ص ١١٦ والدمامي ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم في ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتى العاطفة لا تعطف الجمل . أنظر المغنى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، تعنى أنه كان
دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا
كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير
كاتصاله بالفاء فتحي صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تحي على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى)
فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أمتنع
أى : حتى إلى الآن أدخلها كيف شئت . . . ولقد مرض حتى لا يرجونه . . . »

(٤) قال السيراني : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . . .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وصرت حتى يعلم الله أنى كمال والفعل ههنا
متقطع من الأول وهو في الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخلت كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدِّماً غير مُتصل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مؤدِّياً إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولى : يرجعان إلى شئ واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَاعْجَبَا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِسْنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ^(٢)

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب

لم يجمل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يجمل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديت : مقابوب راودته . الدمن والدمنة : البحر ، والتراب يسقط في المساء فيسمى المساء دمناً أيضاً . المندى : مصدر ميبى وهو أن ترعى الإبل قليلاً حول المساء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يمرض عليها بقايا المساء في الحوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكرفته فليس إلا الرحلة فالركوب .

البيت لعلمقة بن عبة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفي المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو في المحمص ج ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الجبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبها لو او العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرمي أنها في البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقتزن لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتى تكمل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإمرئى الفيس من قصيدة في ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفي شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العربية ص ٢٦٧ والمحصر ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى في شرح المفصل : يقع بعد حتى الجملة

الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما في التحقير ، أو في التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبى) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب =

أى : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد في الأسماء
لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

= لجاز) محال ، لأن الحذف بعد حتى إما أن يكون بالعطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه
وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فيبقى الرفع لا غير .
وقال البغدادي : « تقول : هي جارة والمغيا غير مذكور والتقدير : فواعجباً الناس تمنى حتى كليب وهذا المقدر
لا بد منه في الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام في المعنى .

فيا عجباً روى بثنوين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكرأ ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل
محذوف والتقدير تعجبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجباً وروى عجباً بدون
ثنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهي لغة وروى (فواعجباً) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمعنى ج ١ ص ١١٤

هذا باب

مسائل (حتى) في البابين: النصب، والرفع

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها، وحتى تطلع الشمس ؛ /
لأن الدخول كان بعملك ، وطاقوع الشمس لا يكون بعملك . فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول^(١) .

فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها^(٢) : أي ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس

هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى

(١) في سيويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فمك فهو محال حتى تنصب فمك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت حتى إلى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء » .

* * *

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المعنى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما برت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أنهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سيرى حتى أدخلها لكلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو : كان سيرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سيرى أس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علقت أس بنفس السير لا باستقرار محذوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأنَّ معناها عاملةٌ ومعناها عاطفةٌ واحدٌ وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عزَّ وجلَّ : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ^(١) فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ .
فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب ^(٢) ، لأنَّ (حتى) في موضع خبر .
كأنَّك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأنَّ الخبر قولك :
سيرا متعبا . ٢
٣٣٠

وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمس ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز . . .

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداءه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة الرفع في هذه الآية سببية أيضاً لتأنيده . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سيرا متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جئت لكان بخبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المعنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب

الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و (لما) ، و (لا) في النهي ، و (اللام) في الأمر ، وحروف المجازة وما اتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقم عبدُ الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقم عبدُ الله ، وأيقم زيد^(١) .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلباً للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد . ولا يغفر لخالد . فإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخائفة : انظري في أمري ، أنصفتني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

فأما قولك : اضرب واقتل فمبني غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب واكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولاقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : ليفعل و (لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و(لا) في الدعاء بمنزلة لهما في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

واو كانت للمخاطب لكان جيّداً على الأصل^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِيَتَفَعَّلْ) . وروى أَنَّ رسول الله قرأ : (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا)^(٢) بالتاء .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المعنى ج ١ ص ١٨٦ .
(٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالخطاب وهي قراءة أبي ورويناها مسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو غير مما يجتمعون) يعنى بالخطاب فيما حديث حسن أخرجه أبو داود » وانظر الأتحاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

هذا باب المجازة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .
فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .
ومن الأسماء : من ، وما ، وأنى ، وبهما .
ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما^(١) .
وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها .
فحرفها في الأصل « إن^(٢) » وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

٢
٣٣٢

وكلُّ بابٍ فأصله شيء واحد ، ثمَّ تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن)
كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام : (إلاَّ) أحقُّ بالاستثناء ،
(والواو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .
فأما (إن) فقولك : إن تأتني آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكرمني أُكرمك ،
وإن تُطع الله يغفرُ لك ، كقوله عزَّ وجل : (إنَّ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء فإيجازي به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأهم .
وما يجازي به من الظروف أي حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما .
ومن غيرهما : أن ، وإذما » .

ظاهر كلام المبرد أن (إذما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه
أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن
ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه
سيبويه

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألت لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني
أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكون استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق
المجازة » .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) (١) (وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ) (٢).

والمجازاة بـ(إذما) قولك : إذما تأتي آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إِذْ مَا أُنَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا / الإضافة فعملتنا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله (٤) .

وأما المجازاة بـ(مَنْ) فقوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) (٥) وقوله : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) (٦) .

وبـ(ما) قوله : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (٧) .

وبـ(أَيْنَ) قوله جَلَّ وَعَزَّ : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) (٨) . وقال الشاعر :

(٢) الحجرات : ١٤

(١) محمد : ٢٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك آتيانه بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أتيت » وعليه لاشاهد عليه في إذ ما .

اطمان : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدرًا ميبياً . وحقاً- منصوب على المصدر المؤكد به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ ورنجة الآمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢-٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) . . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون وبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأما ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الاسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الاسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدِنَا نَضْرِفُ الْعَيْسَ نَعُوهَا لِلتَّلَاقِ^(١)

ويد (أنى) قوله :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ^(٢)

ومن حروف المجازاة (مهما) . وإِنَّمَا أَخْرْنَا ذِكْرَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَالِيلَ زَعَمَ أَنَّهَا (مَا) مَكْرَّرَةٌ ، وَأُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلْفِ الْهَاءَ . وَ(مَا) الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ عَلَى (مَا) الْأُولَى ؛ كَمَا تَقُولُ : أَيْنَ وَأَيْنَا ، وَمَتَى وَمَتَى مَا ، وَإِنْ وَإِنَّمَا ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْمَجَازَاةِ^(٣) إِلَّا مَا كَانَ مِنْ (حَيْثَا) وَإِذْمَا) . فَإِنَّ (مَا) فِيهِمَا لَازِمَةٌ . لَا يَكُونَانِ لِلْمَجَازَاةِ إِلَّا بِهَا ، كَمَا لَا تَقَعُ (رُبُّ) عَلَى الْأَفْعَالِ إِلَّا بِ(مَا) فِي قَوْلِهِ : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) ، وَلَوْ حُذِفَتْ مِنْهَا (مَا) لَمْ تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ النَّكَرَاتِ ، نَحْوُ : رُبُّ رَجُلٍ يَا فَتَى .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأين وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد عيس وعيساء - كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولى .

في الأصل « العداة » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنى وفي طبعة كتاب سيبويه « رجليك » بدلا من « رجليك » .

تلتبس : تشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب تشبه التشبب في العظام بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبت منى أمرا عظيما ولقد ركبت مركبا صعبا .

وكان للبيد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف ففضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبت أمرا لا خلاص لك منه فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتهبكتا بركائنها وكلا مركبها لا يستقر عليه إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ماتتني آتلك وبمنزلتها مع (أن) إذا قلت : أما تأتني آتلك وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) . »

(٤) الحجر : ٢ وفي سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (ربما) » .

/ والمجازاة ب(مئى) قوله : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (١).

وب« مئى » قول طرفة :

مئى تَأْتِنِ أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةٌ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدِدِ (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعةً ؛ لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت :
إِنْ تَأْتِنِ آتِكَ . ف(تأتينى) مجزومة بيانٌ ، و(آتتك) مجزومة بيانٌ وتأتينى (٣) - ونظير ذلك من
الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل
فيها (٤) .

فأما الفعل فقولك : إِنْ تَأْتِنِ أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ .

(١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيويه (مئى) فى أدوات المجازاة ج ١ ص ٤٣٢ ولم يمثّل لها . ثم ذكر بيت طرفة مئى تَأْتِنِ أَصْبَحَكَ . . فى ج ٢ ص ٣٠٣ شاهدا على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .

أصبحك : أسقك صبوحاً وهو شرب الغداة . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الفانى المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو فى شرح التبريزى وليس فى شرح الزوزنى وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد
السبع لابن الانبارى ص ١٨٧ .

(٣) فى الأنصاف فى المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان
فى جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما
اقتضياهما معا وجب أن يعملا فيه معا كما قالوا فى الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل فى الفعل
ألا يعمل فى الفعّل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل وأداة الشرط لها تأثير فى الفعّل فإضافة
مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندي أن يقال : إن (أن) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . «
وانظر أسرار العربية ص ٣٢٦ - ٣٤٠ وايضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) فى سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فنحو قولك :
إن تَأْتِنِ آتِكَ ، وإن تضرب اضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تَأْتِنِ فَأَنَا صَاحِبُكَ ولا يكون الجواب فى هذا
الموضع بالواو ولا ثم » .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَقَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِي فَأَنَا لَكَ شَاكِرٌ ، وَإِنْ تَقُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يشبها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت :
جاءني خمسة عشر رجلا كان موضعه موضع / رفع وإن لم يشبها فيه البناء . وكذلك جاءني من ^٢/_{٣٣٥}
عندك ، ومررت بالذي في الدار ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ ومواضع الإعراب .
وذلك قولك : إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتَنِي ، وَإِنْ جِئْتَنِي جَذَمْتَنِي .

فإن قال قائل : فكيف أزالته الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب
يا فتى فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفيًا لما مضى ، وصار معناه :
لم يذهب زيد أمين ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إِنْ (إِنْ) أَضَلُّ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّكَ تُجَاوِزُهَا فِي كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ . تقول : إِنْ
تَأْتِي آتِكَ ، وَإِنْ تَرْكَبُ حَمَارًا أَرْكَبُهُ ، ثُمَّ تُصَرِّفُهَا مِنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ . وليس هكذا
سائرهما . وستذكر ذلك أجمع .

تقول في (مَنْ) : مَنْ يَأْتِي آتَهُ ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . فإن أردت بها غير ذلك
لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / اللهُ عز وجل : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ^(٢) » .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) التور : ٤٥

(٢) التور : ٤٥

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ المتكلم يبيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

« شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطٌ ^(١) »

فالتمر والإقظ لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحدا ، والمعنى أَنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَسَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا ^(٢)

لأنَّ معنى المتقلِّد : حامل ، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحَصِيَّة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
/ سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَكَتَسْتَ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ ^(٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب .
في اللسان : الاقظ والاقط : بثلاث الفاء شيء يتخذ من اللبن الخيض يطبخ ثم يترك حتى يعسل . وقال ابن الإعرابي : هو من الإنسان الإبل خاصة .
وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .
(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .
وفي أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رمحا . »
ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبير .
وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .
(٣) الطائر : البطن . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلدا سيفاً ورمحا ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوبون السنم في الخيض ثم يشربونه .
وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .
ويقول السكري : المعنى أنه لا لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما ولبنا محضا . وأن الحطيئة كان وقتئذ من الهزالي بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر البطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى في شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قرؤا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سقوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذلك فلا حاجة في البيت .

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركبُ أركبُ ، وما تصنعُ أصنعُ . فإن قلت : ما يأتيني آتية - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ : (والسَّمَاءُ وما بَنَاهَا)^(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عليه النحويون غيره ، إنما هو والسماءُ وبنائها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها بمن يملك . كقولك : هذا ملكُ يمينك ، وهذا الثوب نسجُ اليمن وهذا الدرهم ضربُ الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان

على وضع النعت في موضع المنعوت / لأنَّ «ما» إنما تكون لنوات غير الآدميين . واصفات الآدميين . تقول : مَنْ عندك؟ فيقول : زيدٌ . فتقول : ما زيدٌ؟ فيقول : جوادٌ أو بخيلٌ

أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كلِّ ما يعقل ب«مَنْ» كما قال عزَّ وجلَّ : (أأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٤) . ف«مَنْ» لله عزَّ وجلَّ ؛ كما قال : (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)^(٥) وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والمآرج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ»^(١)، يعنى الملائكة . وكذلك فى الجن فى قوله : (فَمَنْ يُؤْمِن
بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(٢) فهذا قولى لك : إِنَّمَا لَمَّا يُخَاطَبُ وَيَعْقَلُ .

ومن هذه الحروف «مى» ولا تقع إلا للزمان ، نحو : متى تَأْتِنِي آتِيكَ ، ومتى خرج
زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يوم الجمعة وما أشبهه .

وكذلك «أين» لا تكون إلا للمكان ، وذلك كله مخطور معروف / فى الجزاء والاستفهام .
وحيث وقع حرف من هذه الحروف ،

فأما «إن» فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف ، تقع على كل ما وصلته به ،
زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك . تقول : إن يَأْتِنِي زيد آتِيهِ ، وإن يَقُمْ فى مكان
كذا وكذا أَقُمْ فيه ، وإن تَأْتِنِي يوم الجمعة آتِيكَ فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كل ضرب منه ، وتختطى ذلك إلى التقرير
والتسوية :

فالتقرير : قولك : أَمَا جِئْتِنِي فَأَكْرَمْتِكُ . وقواه عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَثْوًى
لِلْمُكْبِرِينَ)^(٣) .

والتسوية : ليت شعرى أقام زيد أم قعد^(٤) . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو^(٥) .
فأما قوامنا فى «إذ» و«حيث» : إنَّ الجزاء لا يكون فيهما إلا بما و«أما»^(٦) ذكرنا من أنا
سنفسره فهذا موضع تفسيره .

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وما أدرى ، وليت شعرى وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ وسيأتى هذا
الحديث فى الجزء الثالث .

(٥) الهمزة يطلب هنا بما وبأم التبيين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

(٦) تصحیح السيراقى .

أما « إذ » فتنبىء عن زمان ماض ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) فإذا أُضِيفَتْ إليها كانت معها كالشيء الواحد ، وفقى جزمتها فصلت / منها ، ألا ترى أنك تقول : جئتكَ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيد ، و (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٢) - فلما وصلتها بـ « ما » جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و« حيث » اسم من أسماء المكان مُبَهَّمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحيثن في الزمان فلما ضارعتها أُضِيفَتْ إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلما وصلتها بـ « ما » امتنعت من الإضافة فصارت كـ « إذ » إذا وصلتها بـ « ما » .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنت في زيادة « ما » وتركها مُخَيَّرٌ . تقول : إن تأتي آتِكَ ، وإِذَا تَأْتِي آتِكَ^(٣) ، وأين تكنْ آكنْ ، وأينما تكنْ آكنْ ، وإِنَّمَا تُكْرَمُ بِكْرَمِكَ ، وَإِنَّمَا تُدْعَوُا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٤) .

ف« ما » تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما . وباللزام . ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إِنَّمَا زيدٌ أخوك . منعت « ما » « إن » عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَنَا أَفَنَانَ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِيسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٢ = ٦٢٨ : اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إذ) . .

(٢) المائة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتي تحقيقه في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٢ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة ليعد عن الإضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة ليعد عن الإضافة وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٠ : « وقيل =

وكذلك (ربّ) ، تقول : رب رجلٍ ، ولا تقول : ربّ يقوم زيد . فإذا ألحقت «ا» هيأتها للأفعال فقلت : ربّما يقوم زيد ، و(رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ^(١)) .

وكذلك « قَلَّ » تقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ا» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلماً يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . تقول : إذا / جاعني زيد أكرمه . وإذا يجيُ زيد أعطيته .

٢
٣٤٢

وإنما منع «إذا» من أن يُجازى بها ؛ لأنها مُوقَّته وحروف الجزاء مُبهمّة ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتيني آتيك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيته . وإنما معناه : إن يأتني واحد من الناس آتبه .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما ؛ ألا ترى إلى قول الله عزَّ وجلَّ :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لتونت « وكذلك يرى الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيويه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلاً . . »
الملاقة : الحب ، الافنان : جمع فن وهو العنن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستمارة . الشفام : قال أبو حنيفة : أخبرني بعض الأعراب قال تثبت الشفامة خيوطاً طويلاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحمل الشفام كان أشد ما يكون بياضاً ويشبه به الشيب . المجلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد يدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفقمسي . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيبه ج ١ ص ٧٧ والسيوطي ص ٢٤٦

(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسأله عن (إذا) ما منعهم أن يجاوزوا بها ، فقال الفعل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت : أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسناً ولو قلت آتيك ان احمر البسر كان قبيحاً (فان) أبداً مبهمّة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه » .

وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(١)) ، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢)) و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(٣)) أَنَّ هذا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إِنْ» ، لأن الله عزَّ وجلَّ - يعلم ، وإِنْ «إِنَّمَا مَخْرَجُهَا الظَّنُّ والتَّوَقُّعُ فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مِثْلَ قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)) لأنَّ هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرَّ البُسرُ ، واو قات : آتيك إن احمرَّ البُسرُ - كان محالاً ؛ لأنَّه واقع لا محالة .

فإن اضطرَّ الشاعر جاز أن يُجازي بها^(٥) لمضارعتها حروفَ الجزاء ؛ لأنَّها داخلة على الفِعْلِ $\frac{٢}{٣٤٣}$ وجوابه . ولابدَّ للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورةً قوله :

ترْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ زَيْرَانُهُمْ تَقْدِيرًا^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ^(٧)

(٢) التكوير : ١

(١) الانفطار : ١

(٤) الانفال : ٣٨

(٣) الانشقاق : ١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوا بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لا بد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ »

وفي مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا ترزنى أزرِك يجوز في الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذًا في الضرورة .

خندف : أم الياس . وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونونت للضرورة ، والله يرفع لِي : أي الرفع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . تقد : تشتعل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لِي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيرى قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذًا للضرورة بدليل عطف ضمير الضارب المحزوم وحرك بالكسرة على الجواب

(كان وصلها) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعتُ منها
مغربَ الشمسِ ناشطاً مدعوراً^(١)

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

ول«إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة^(٢) . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداءً . وتكون جواباً للجزاء كالفاء . قال الله

= وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيف فإن تصيرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقتدياً عليهم فألحقناهم بهم .
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تملقت (بوصلها) كان في الفصل بين المصدر ومعموله معمول غيره لأن خطانا خير كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروي فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخضرب بن شهاب التنبلي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حياصة أبي تمام ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقم أخى بني الصادرة المحارب .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تثير . الناشط : الثور . المدعور : الفرع .

وصف ناته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها مسرعة بثور قد دعر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد في (إذا) المفاجئة ؟ أيراه حرفاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجئة وتكون رابطة للجواب كالفاء . ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في

الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما (إذا) التي للمفاجئة فهي التي تسد مسد الخبر ، والإسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد وكلمتكَ فإذا أجوك ، وتأويل هذه جئت ففاجأتني زيد ، وكلمتكَ ففاجأتني أخوك وهذه تعني عن الفاء وتكون جواباً للجزاء ، نحو إن تأتي إذا أنا أفرج على حد قولك فأنا أفرج قال الله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون) فقوله (إذا هم يقطنون) في موضع يقطنوا . وقوله إن تأتي فلك درهم في موضع أن تأتي أعطك درهما ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون) في موضع أم صمم . »

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد فمضى إذا ههنا المفاجئة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقتي فإذا زيد موافق . »

عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ^(١)) ، لَأَنَّ معناها :
قنطوا ؛ كما أَنَّ قولك : إن تأنى فلك درهم - إنما معناها : أعطك درهما .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن (إذا) الفجائية ظرف فإنه حولها تسبب مسد غير المتبدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم الإسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المنهجي ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ . في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام مملق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أديبوتهم أم أنتم صابنون) بمنزلة أم صميم وبما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تنجي مبتدأة ، كما أن الفاء لا تنجي مبتدأة . . » .

من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو تزييد لكلام سيويه . والعجب بعد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت المقنضب فانتضت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) .

فهل نقول : إنه قد نحي على أبي علي مكان الآية في كتاب سيويه ؟

أرى نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

هذا باب

مسائل المجازة /

وما يجوز فيها، وما يمتنع منها

تقول : إن تَأْتِي آتِيكَ ، وإن تَأْتِي فَلَكَ دَرَهْمٌ . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عَزَّ وَجَلَّ (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ^(١)) .

فالأصل الفِعْلُ ، والفَاءُ داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُودِي معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أَعْثُ أَمْسِ فتقول : فقد أَتَاكَ الْغَوْثُ الْيَوْمَ^(٢) . ونقول : إِنْ أَتَيْتَنِي فَلَكَ دَرَهْمٌ ، لأن معناه : إِنْ تَأْتِي . واو قلت : إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ لَصَلَحَ ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ^(٣)) ، لأن معناه : من يكن . وكذلك أو قال : من يَأْتِي آتِيته لجاز : والأوّل أحسن ؛ لتباعدِ هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيْبِي ۖ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

وأعدّل الكلام : من أتاني آتيته ، كما أنّ وجه الكلام : من يأتني آتية^(٥) .

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . . وأما الجواب بالفاء فتقولك إن تأتي فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بهم ألا ترى أن الرجل يقول : افعل كذا وكذا فتقول : فإذا يكون كذا وكذا ويقول : لم أعت أمس فيقول فقد أتاك الغوث اليوم » .

(٣) هود : ١٥ .

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يعترض في الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنبه .

والبيت شاهد على مجيء الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زيد الطائي أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ واليعنى ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) في سيويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ،

وإذا قال : إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول : فعلت ، لأنه مثله » .

وتقول : من أتاني وتبسطَ إلى أكرمته ؛ لأنَّ (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . آتيته : كما أنَّ الأحسن : من يأتي ويكرمني آتية . فهذه أصولٌ ، ثمَّ نذكر بعدها العطف مُنسقا ، ونكثر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِي آتِيه . ف«مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِي آتِيه على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ، لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جَاءَكَ / وَأَيُّهُمْ ضَرَبَكَ ؟ وما حَبَسَكَ ؟ لَأَنَّهَا أَسْمَاءُ .

فإن قلت : أَحَبَسَكَ ؟ أو هل حَبَسَكَ ؟ لم يكن بُدُّ من ذِكْرِ الفاعِلِ ؛ لأنَّ هذه حروفٌ . فليس في الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بُدُّ من ذِكْرِ الفاعِلِ معها . ولو قلت : أين يكن أكن ، لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكن زيد أكن .

وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أَيْنَ يَكُونُ زيد ؟ ومتى يخرجُ زيد ؟ تعني المذكور . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِي آتِيه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيدا . فتكون الهاء في آتية ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أَيُّهُمْ مَنْ أَتَانِي مِنَ النَّاسِ آتِيته ، أي : من أتاني آتٍ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضَرَبَنِي ضَرَبْتَهَا . أي إن ضَرَبَنِي أَحَدُ ضَرَبْتِ هَذَا .

وتقول : مَا مَنْ يَأْتِي آتِيه ؛ لِأَنَّ «مَا» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى

الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكان وظن وأخواتها وما لفتي . لا تقول : ما من يضرب أضرب . . . »

فإن جعلت «ما» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذي - لم يكن بدُّ من راجع إليها.
فأما الجزء فقولك : ما تركبُ أركبُ . والأحسن ما تركبُ أركبُه - نصبت «ما»
بتركب وأضمرت هاء في تركب .

واو قلت : ما تركبُ أركبُ لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ؛ لأنه معلق بما
قبله ، وذلك في المعنى موجود .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟
وكذلك : ما أكلته ؟ أى : أى شيء أكلته ؟ فإن حذفنا الهاء نصبت «ما» لأنها مفعول
بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

وفي موضع «الذي» قوله : ما يسرُّني يسرُّك .

وتقول : من يأتينا نأتيه مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .
واو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا في الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتيه . تريد من
من يأتينا في حال إكرامنا إيَّاه نأتيه . واو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها «نأتيه» وقد
قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرعا جاء زيد^(١) .

٢
٢٤٨

= يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) الحجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه
ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال احمد : « وجملة القول في هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازي بها
إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقم إلا جملة . في موضع واحد كأنهما يكونان في موضع خير ولا تقمان . بعد
ما ذكر في موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدها إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجوز
وقوع الجزاء والاستفهام بعدها فإن جعلتها في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فنقول : إن زيدا من يأتى يعطه لأنك
تقول : إن زيدا أخوك فقد وقعت الجملة أعني جملة المجازاة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من يأتى يعطه فإن قلت : ما من يأتى يعطه لم يجوز ، لأنك جعلتها في موضع لا يكون فيه إلا جملة
وعرضها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التسمية والحجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف
وما لا يعمل ههنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ = ٢٠٥ .

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانباري مسألة في الأناصاف لهذا ص ٢٦٢ = ٢٦٧
رجح مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُنتَحَنُ بها المتعلمون

« من يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتَيْنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت (يَكْرُمُكَ) فالمسألة جيدة . لأنَّ تقديرها : من يَأْتِيهِ زيد يَأْتِ في حال إكرامه لك . والأجودُ أن تقول : تَأْتِيهِ يَكْرُمُكَ ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيد^(١) . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتَيْنَا نَأْتِيهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يَكْرُمُكَ) على البديل لم يصلح إن أبدلته من تَأْتِ ، لأنَّ (يَكْرُمُكَ) لغيرك . فإنَّ جعلته بدلاً من شيء في الصلة لم يصلح ، لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِيهِ أَعْطَيْكَ أَحْسَنَ إِلَيْكَ - جاز وكان حسناً ؛ لأنَّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ^(٢)) ؛ لأنَّ لُقِيَ الأثام هو تضييف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتَيْنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تُجَدُّ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا^(٣)

(١) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين = أجزاه الكوفيون وقرئ في الشواذ (وكل وعد الله الحسنى) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٤ .

(٢) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ وسألته عن قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لى الأثام ومثل ذلك من الكلام أن تأتينا نحسن إليك نمطك ونحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلاً من الأول .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلق أثاماً) إذ كان إياه في المعنى .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلئم) لأنه بدل من تأتينا . وفي الخزانة : الحطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصصونها . والتأجج : توقد النار . وتأججاً في البيت ماض والألف للإطلاق وقاعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة في كتاب (النبات) : النار تذكر وهو قليل وأشد هذا هذا البيت وبيتاً آخر للشمرذل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكراً لأنه أراد بها الثهاب وهو مذكر وقيل لأن تأتيت النار غير حقيقي فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنتين : الحطب والنار وذكر لتغليب الحطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٦٥ = ٦٦٤ .

لأنَّ الإتيانَ للمام ؛ كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوخَّذَ كُرْهًا أَوْ تَحِيَّةً طَائِعًا^(١)

لأنَّ قوله : (تُوخَّذَ أَوْ تَحِيَّةً) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نعطه على البذل لم يجز^(٢) إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتنا غالطاً أو ناسياً ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِنِي مَنْ إِنْ يَأْتِيَهُ الَّذِي هُنْدُ أُخْتُهُ يَأْتِيَهُ / أُعْطِيَهُ فَالْمَعْنَى : إِنْ يَأْتِنِي زَيْدٌ أُعْطِيَهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كُلَّهُ فِي صِلَةِ « مَنْ » .

وتقول : أَيْ الْقَوْمِ الْمُنْطَلِقِ آبَاؤُهُمْ إِنْ يَأْتِيكَ الْكَاسِيهِ ثَوْبًا تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيْ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيكَ أَبُوهُ تُكْرِمُهُ ، و« أَيْ » هنا استفهام .

وتقول : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ الشَّاتِمُ أَخَاهُ الْعَطِيَةَ دَرَاهِمًا يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فمعناه : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فما ورد عليك من المسائل فقسه على هذا إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على ابدال تُوخَّذَ من تبايح ، لأنه مع قوله أو تحية طائعا تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلوا حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يجيء معطوف على تُوخَّذَ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتمال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألته هل يكون : إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نَمُتُكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك^(١)

تقول : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . تريد : إن تَأْتِنَا سَأَلْنَا ، كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

أراد : متى تَأْتِيهِ عَاشِيَا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلُ يَسْجِمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامِرُ^(٣)

فقواه : (يستحمل الناس نفسه) إنما هو خير (يزال) كَأَنَّهُ قَالَ : من لا يزل مستحملا . ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نُعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤) ولا جاءني زيد وراكبا . ولكن إن أَضْمَرْتَ جاز ققلت : إن تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِكَ . تريد : إن تَأْتِنَا وَهَذِهِ حَالُكَ نُعْطِكَ . والوجه الجيدُ إن تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نُعْطِكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقوك : إن تأتني تسألني أعطك وإن تأتني تمشي أمش مملك ؛ وذلك لأنك أردت . إن تأتني سألنا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والمملود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يعشو إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعم : متى تأته عاشيا أي في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيئة من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لا يزال . والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يعفها يوماً من الذل يندم

فن روى يسترحل أراد أن يحمل نفسه كالراحلة الناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملقات لابن الأنباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تأتينا ثم تسألنا نُعْطِكَ . لم يجز إلا جزم (تسألنا) ، لأن (ثم) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بَعْدَهَا^(١) . ولو قلت : إن تأتينا ثم تسألنا ، تريد : ثم أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ؛ لأن «ثم» لما بَعْدُ ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا وعمرو يشكلم أي : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله ؛ كما قال الله عز وجل : (يُعْطِي طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٢) . أي إذ طائفة في هذه الحالة . ولو وضعت «ثم» ها هنا لم يستقيم .

* * *

وتقول : مَنْ إن يأتني زيد يكرمه / يُعْطِكَ في الدار . «مَنْ» في موضع الذي ، و«إن» للجزاء (ويكرمه) حال معناها مكرما له . و«يعطيه» جواب الجزاء ، وفي «الدار» خبر «مَنْ» :

٢
٣٥٢

ولو قلت : مَنْ يأتني آتية أحسن إليه كان جيدا ، يكون «أحسن إليه» حالا ويكون منقطعا من الأول : كَأَنَّكَ لَمَّا تَمَّ الكلام قلت : أنا أحسن إليه .

وتقول : مَنْ يأتني آتية . وأكرمه ، ومن يأتني آتية فأكرمه ، ومن يأتني آتية أكرمه . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع ها هنا ، وإن شئت قلت : من يأتني آتية وأكرمه ، أي وأنا أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فصلته مما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .

وتقول في الفاء : مَنْ يأتني آتية فأكرمه على القطع من الأول وعطف جملة على جملة ؛ وكذلك «ثم»^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ «وأما ما يجزم بين الجزوين فتقول إن تأتي ثم تسألني أعطك ، وإن تأتي فتسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك ، وإن تأتي وتساعدني أعطك .

وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول ، ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . . . :

وقال في ص ٤٤٧ «واعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها ما يضمم بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك وينصب بها واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزوين لم يكن إلا جزما لأنه ليس ما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . . :

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ «وأما قوله عز وجل (يُعْطِي طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فإنما وجهه على أن يعطى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جملة وقتا ولم يرد أن يجعلها أو عطف إجمالي أو الابتداء . . . :

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ «فإذا انقضى الكلام ثم جئت ب(ثم) ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت وكذلك الواو

وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجوز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأنَّ الكلام قد تمَّ فاحتمل / الاستثنافَ ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنَّهما لا تكونان إلاَّ بعدُ .
 ٣٥٣

إلاَّ أنَّ الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأنَّ الجزاء غير واجب آخره إلاَّ بوجوب أوله . وقد تقدّم ذكرنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللّٰهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، وويليه الرفع ، ثمَّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (١) .

ولو قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته كان النصب جيّدا من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فتكرمني : أي كلما أتيتني لم تكرمني . فموضعه لم تأتني مكرما ، وما هنا - أعني في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته ، لأنَّ معناه : من لا يأتني مكرما .

وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنِّئَةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ (٢)

/ كانه قال : من لا يقدم رجله مُثْبِتًا .

٢
٣٥٤

والفاء قال الله تعالى (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) وقال تعالى (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)

إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وانظر التعليق وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : أتيتك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :
أتعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالم إن فعلت . فإن قلت : آتى من
أتاني ، وأصنع ما تصنع لم يكن ما هنا جزاءً ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .
ولو قلت : آتى من أتاني ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأن الجزاء منفصل كالاستفهام^(١) ، ولو قلت : أتيتك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ،
إلا أنك لما ذكرته سدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا
إن تأت يكرمك^(٢) ، ولا زيدا متى تأت تحببه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء .

ويحسن في الكلام : إن أتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضبن .

(١) أنظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا
إن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا إن جئتني أضرب بالجزم بل إمامةقول : اضرب مرفوعاً ليكون الشرط
متوسطاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أي إن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا إن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر » .

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضبني إن لم تأتني
ولأقومن إن أتيتني^(١) .

والذي قال لا يصلح عندي ، لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ، ألا ترى
أنك تقول : يضرب غلامه زيدٌ ، لأنَّ «زيد» في المعنى مُقَدَّمٌ ؛ لأنَّ حقَّ الفاعل أن يكون قبل
المفعول . واو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يعجز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر
لغيره^(٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يعجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع
بعد الفاء ، فكأنك / قدرته وأنت تريد الفاء^(٣) ؛ كما أدك تقول : أعجبني الذي ضرب
زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلته على معنى صلة الذي لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن في الكلام ان تأتني لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، ألا ترى
أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا ما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة محذوفة . قال ج ١ ص ٤٣٦
« فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولن لم تأتني لأغمنك ،
ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها للبين » .

والسيرافي رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أي : إن أتيتني فلأفعلن ، والآخر نية التقديم
كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتني . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد
هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأنَّ الغلام
في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي
به غير ذلك الموضع » .

والرضي ينسب الى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ « ما أجازته المبرد والأخفش من نحو
ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . » والمرزبان في الموشح
ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى
أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا
ينبغي على هذا مسألان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا ان اتاني أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن اتاني
والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أعجبنى الضاربُ زيدا ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يليان «ضرب» ، لامتناع ما يكون للاسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حرمٌ^(١)

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ^(٢)) الفاء لا بد منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، وافتاء وما بعدها يسدان مسدَّ جواب «إن» .

ولو كان هذا في الكلام : أما إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جىء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالمطف على لفظ الفعل والجزم بالمطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنا أقوم .

وانظر المغنى أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر .

البيت من قصيدة لزهير فى ملح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢

ص ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٠ - ٩١ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام

لك من أصحاب اليمين) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذلك وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : «أنت ظالم إن فعلت» .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فإن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يفتح جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى آتيك إن تأتى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فإنى أكرمه .

وإن كان بعدها ماضى جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فإنى أكرمه قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين .

فروح وريحان) .

فى البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما محذوف وله قول موافق لمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً (وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولائد من الفاء . $\frac{2}{357}$
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالمنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد ما لجاز ؛ كما قال :

أما القتال لا قتالَ لديكمُ ولكن سيراً في عراضِ المَوَاقِبِ^(١)

وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني ؛ لأنها قد جزمت^(٢) ، ولأنَّ الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ؛ إلا في الشعر .

فأما إن تأتني آتيتك ، فإن بعضهم قد يُجيزه في غير الشعر^(٣) ؛ كما أجازوا إن آتيتني آتِك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجائِبِ الذي به أنتِ من بينِ الجَوَائِبِ ناظِرٌ^(٤)

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواقب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم (لكن) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للبارث بن خالد الخزومي وانظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتِك إن آتيتني ، ولا تقول : آتِك إن تأتني إلا في شعر »
(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم : « لا يجيء إلا في ضرورة الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أنصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيء متى يتم مقامك رق » ثم ذكر شواهد من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكللي بك لا أنظر إلى سواك .

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإني ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أفسرعُ إنك إن يضرع أخوك تُضرعُ^(١)

وقال آخر :

فقلتُ : تحمّل فوق طوقك، إنَّها مُطبَّعةٌ من يأتها لا يضيرها^(٢)

يريد : لا يضيرها من يأتها .

وأما قولُ عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان^(٣)

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلحُ .

= والبيت للذي الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كبريج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمر بن خثام البجلي وله قصة طويلة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضيرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان الهذليين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحامسة ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسأكت عن قوله : إن تأتي أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تأتي أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسبة سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي

ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ .

== المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والمعنى والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المعنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :
من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والبيهقي ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير- على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

نعم ان المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضم الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألته عن (ان تأتي أنا كريم) فقال : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٥-١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلقت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه

أما «إن» إذا لم تجزم: فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم. وذلك قوله: $\frac{٢}{٣٥٩}$ إن الله أمكنني من فلان فعلتُ ، / وإن زيد أتاني أكرمتُهُ ؛ كما قال الشاعر:

« عَاوِذُ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٢) »

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد، وإن خرب معمورها. ولكنه أضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسيرا ما أضمر، ولو لم يضم. لم يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل. وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام، لأنَّها أضلُّ الجزاء، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدُ قامَ؟ لأنَّها أضلُّ الاستفهام. لو قلت: هل زيد قام؟ لم يصلح إلا في الشعر^(٣)؛ لأنَّ السؤال إنما هو عن الفعل، وكذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفارق الجزم صارعت ما يجزم من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله، لأنك إن شئت نونت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في النهي و (اللام) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ. . فإن جزم في الشعر لأنه يشبه بلم. .»

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض . وقال ياقوت : هراة : مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحاشية ج ١ ص ١٧٥ وبقية : وأسمد اليوم مشغوقاً إذا طربا . وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الإسم إذا كان الفعل بعد الإسم . لو قلت : هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبت إلا الألف فانه يجوز فيها الرفع . .» وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألفِ الاستفهام - لا يصلحُ فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفِعْلٌ إلاّ تقدِيمُ الفِعْلِ ، إلاّ أن يَضطرَّ الشاعر .

والفِعْلُ في الجزاء أَوْجَبٌ ؛ لِأَنَّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفِعْلِ ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فِعْلٍ / ، تقول : أزيدٌ أخوك ؟ ؟ أزيدٌ في الدار ؟ ولا يكون مثْلُ هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إن» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إن» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يَأْتِيهِ يُكْرِمُهُ ، ولا إن زيدٌ يَأْتِيهِ آتِيهِ ، ولا أين زيدٌ آتَى آتِيته ، ولا مَنْ زيدٌ آتاه أكرمه . فإن اضطرَّ شاعرٌ جاز فيهنَّ الفصل ، جزمَ أو لم يجزِمْ .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دُونَ سائر عوامل الأفعال ؛ لِأَنَّهُ يقع بعدهنَّ المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهنَّ من العوامل . فلَمَّا تَمَكَّنَ هذا التَّمَكُّنَ احتملَ الإضمار والفصل .
فمَّا جاء في الشعر قولُه :

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِسِرٍ أَيِنَّمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ^(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمِسُ مِنَّا مُفْرَعًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الإسم على الفعل مع أيّنا للضرورة .

الصدفة : القنّاة التي تبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائس : المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تتحير فيه .

وصف امرأة فشبّ قدها بقناة وجعلها في حائس ، لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لثقتها إذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جميل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأعلم إلى الحسام بن صداه الكلبى .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي المتن ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفصلة لا محل لها من الإعراب - خالف فيه الثلوثين فزعم أنها بحسب ما فسره ، فهي في نحو : زيداً ضربته لا محل لها ، وفي نحو : (انا كل شيء خلقناه بقدر) . . في محل رفع . وقال : فمن نحن نُؤمّنه . . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفصلة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة .
وفي البغداديات لأن على أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .
والبيت لهشام المرى ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .
أنظر الخزانة ج ٢ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فمَنِي وَإِغْلٌ يُنْبَهُمُ يُحْيِسُو ۚ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ^(١)

/ واعلم أَنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمَر ، لأنَّ الذي بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)^(٢) . وذلك قولك : إنَّ زِيدًا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، ومن زِيدًا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وإنَّ زِيدًا لَقِيْتَهُ أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إِلَّا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، قال :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْزِسًا أَهْلَسَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣)

وقال الآخر :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِإِلَّاءٍ بَلَّغْتَهُ فِقَامٌ بِفَامٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَازِرٌ^(٤)

(١) من شواهد سيبويه أيضاً على ما تقدم .

الواغل : الداغل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارش في الطعام . ينهم : ينزل بهم .

والبيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي ، انظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحاسة البحترى ص ١٤٠ .

(٢) القمر : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . . وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره » وقال في ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيداً مررت به . . . ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلاً . . . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (منفصا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شبه نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

« فعند ذلك فاجزعي » ، قال أبو علي : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويمتاب زوجه على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية فقهر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خمر ، وانظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والمنفى ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والمعنى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأعمى : « و (إذا) مما يكون الإسم فيه ميبني على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل فستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر «بُلغ» ، فيكون إذا بُلغ ابنُ أبي
موسى . وقوله : «بَلَّغْتِهِ» إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

= وأقول : إن سيويه صرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيترض عليه المبرد في هذا .

الوصل - بكسر الواو : المفصل ، وهو ملحق كل عظيم ، والمراد بوصلها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .
وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع (ابن) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل
لهذا الفعل المحذوف ، و (بلال) يبنى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعاً في نسختين
صحيتين عن إيضاح الشمر لأبي على الفارسي إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جني - « وفي نسخ المعنى وغيره نصب (بلال) مع
رفع (ابن) قال النمامي : « بلالا » منصوب بفعل محذوف آخره يفسره بلغته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك في
الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازة فلا يجوز
أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازة ناقته ، وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيَّة التي فُتِرَتْ نَحْرَ نَاقَتِهَا إِنَّ نَجَّتْ عَلَيْهَا مِنَ الْأَسْرِ : لبئسما جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ - ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان
ص ٣٧ - ٤٠ وفي طبعة كبرج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

• • •

المبرد كان اعترض على سيويه في تجويزه رفع الإسم بالابتداء بعد (إذا) الشرطية وبقى على رأيه في المقتضب ونقل هنا
نقد المبرد ورد ابن وولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ - ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد
تلقيه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بالابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه
فالابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في
معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ - وإذ تضاف إلى ما ذكرت وإذا كانت
جمعي إذا فلا تضفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تضاف إلا إليه . (أنظر سيويه ج ١ ص ٤٦) . . وقد أجاز في غير هذا الباب
للرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يضم «بلغ» وتعبيره بقوله بلغته ومثل إجازة
الرفع في أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : « لا تجزعي إن منفس أهلكته » على أن يكون المضمر «هليك» .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهي : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (١) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (٢) وإنما المعنى - والله أعلم - إذا كُوِّرَتْ الشمس ، وإذا انشَقَّت السماء .

والجواب في جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إلا بأجوبة . فالجواب في قوله :

لا تجزعي أن منفساً أهلكته فإذا هلكت فمت ذلك فاجزعي

والقول فيه متى رفع : أن يكون على إضمارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكت وهذا التفسير في البيتين قول أبي عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ ولا هو الذى أجازه سيبويه وإنما يجيز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يتبع من جهة الترتيب فأما أن يكون محالاً فلا ، ولكنه عند سيبويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة منناه ولفظه ، وتبعه من جهة ترتيبه ، لأنه أولاً قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

سددت فأطولت الصنود وقلمنا وصال على طول الصنود يلوم

وحكم (قلما) أن ينهيا الفعل .

فأما قوله : أنه ناقض ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم تصفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فل يصف إذا إلى الفعل في المسألة التي ردها وهي قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى في ذلك واحد غير متغير ولا متقضب وإنما يتبع تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو آخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا في المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيدا فهو واحد في المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضاً خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحداً في الوجهين أعني تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان في جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا) متساويان في المعنى غير متساويين في جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبي عثمان في تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابن أبي موسى بلال بلفته) (ولا تجزعي أن منفس أهلكته) من أنه يضم إذا بلغ ابن أبي موسى - وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يضم مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر ، وهذا قول جسيمهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يضم فعلاً ناصباً ، ويقسره بفعل رافع فيقول : أزيدا ضرب أبوه على معنى أمنت زيدا ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبهم . . . »

وأقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيبويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التكوير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْضِرَتْ) (١) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (٢) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فَأَمَّا قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل (٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لِأَنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ؛ لِأَنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَإِنَّ كَلَّمَكَ فَكَلَّمْتَهُ . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ ، أَيْ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ عَلِمْتُ ؛ وكقوله : إِنْ عِشْتُ ، وَيَكِلُ مَا بَعْدَ هَذَا إِلَى مَا يَعْلَمُهُ الْمَخَاطَبُ . كقول القائل : أَوْ رَأَيْتَ فِلَانًا فِي / يَدِهِ السِّيفِ .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حِينَ يَقُومُ زَيْدٌ حِينَ يَأْتِي عَمْرُو .

وقالوا أيضا : إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ أَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وهو أبعد الأقاويل . أعني زيادة الواو (٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠ .

(٣) ذكر المبرد في جواب (إِذَا) هنا ثلاثة أقوال وضمف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فلاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كما نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف مسألة للخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : إنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأفش وأبو العباس المبرد .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهِ لِلْحَجَّيِّينَ . وَنَادَيْنَاهُ^(١)) -
 قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
 أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٢)) . المعنى عندهم : حتى إذا جاءوها فُتحت أبوابها ، كما كان في
 الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قولهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حتى إذا امتلأت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا
 وقلبتهم ظهر المجن لنا إن الغدور الفاحش الخب^(٣)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

/ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأما حذف الخبر فمعروف جيد
 من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لَلَّهِ
 الْأَمْرُ جَمِيعًا)^(٤) .

٢
 ٣٦٤

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حتى إذا جاءوها وفتحت) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين
 ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون
 الآية عند المبرد مما حذف فيه جواب (إذا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المعنى ج ٢
 ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبتل ما نسب ابن هشام إلى المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرية بـ
 حالا من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أو جاءكم حصرت صدورهم) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة
 الصحيحة فأما هي : أو جاءكم حصرة صدورهم (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصفات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفي سيويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الحليل عن قوله عز وجل (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)
 أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن
 العرب قد ترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم الخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ؟ »

(٣) استشهد بالبيتين الفراء في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك
 في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الخب بكسر الخاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقائل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمال
 الشجري ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المعلقات لابن الأنباري ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين :

لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أَبُو الْجُسُودِيَّ
بِرَجَزٍ مُسْتَحْفِرِ الرَّوِيِّ
مَسْتَوِيَاتٍ كَنَسْوَى الْبَسْرِيِّ^(١)

لم يأتِ بخبرٍ لعلمِ المخاطبِ . ومثل هذا الكلام كثير . ولا يجوز الحذف حتى يكون
المحذوف معلوماً بما يدلُّ عليه من متقدمٍ خبرٍ أو مشاهدة حال .

= والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فقل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد)
ص ٣٥ وذكر هذا الرجز هناك أيضاً .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي أنظر الأصمعي ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزانة ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢
وفي الضرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . استحضر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه .
والبرني : ضرب من التمر أصفر ملود وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جوابٌ ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك / قولك : ائمتِ زيدا يُكرمك ،
ولا تأتِ زيدا يكنُ خيراً لك ، وأين بيتك أزرُك ؟ .

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ؛ لأنك إذا قلت : ائتنى أكرمك ، فإنما المعنى : ائتنى . فإن
تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لا تنم يكنُ خيراً لك ؛ لأن المعنى :
فإن لم تنم يكنُ خيراً لك . وأين بيتك أزرُك ؟ إنما معناه : إن تعلمني أزرُك .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذاب أليم)
ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بالله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغير لكم)^(٢) ؛ لأنه جواب هل .

(١) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدره وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه
لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب
كما انجزم جواب ان تأتي بأن تأتي لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأتي غير مستغنية عن
أتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوتل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائتنى أتك فان معنى كلامه : ان
يكن منك إتيان أتك وإذا قال : أين بيتك أزرُك ؟ فكانه قال : ان أعلم مكان بيتك أزرُك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به
أعلمني ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكانه قال : أنزل »
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر
ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو انجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى
رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما
ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين بيتك أزرُك ؟
لأن المعنى بأن أعرفه أزرُك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بيانا للتجارة ، ويفسر مجزوم لأنه جواب
الاستفهام وأعاد هذا الاعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وإن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يفغر جواباً لقوله (تؤمنون) لأنه خبر في معنى الأمر

وكذلك أعطني أكبرمك . وتقول : اِنْتِنِي أَشْكُرْكَ ، والتفسير واحد . واو قلت : لا تَعْرِسَ اللهُ يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ - كان جيدا ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ بِمِثْلِ مَا أَظْهَرْتَ . فكأنك قلت : فإنك إن لاتعصيه يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه ؛ ألا ترى أنك او وضعت / فعلا $\frac{2}{366}$ بغير نهى في موضع (لاتعص الله) لكان (أطع الله) .

واو قلت : لا تَعْرِسَ اللهُ يُدْخِلُكَ النَّارَ - كان محالا ؛ لَأَنَّ معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يُدْخِلُكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُّكَ لا يجوز ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « لا تَدْنُ » فَإِنَّمَا تَرِيدُ : تباعد ، واو قلت : تباعد من الأسد يا كُلك - كان محالا ؛ لَأَنَّ تَبَاعُدَهُ مِنْهُ لا يوجب أَكَلَهُ إِبَاهُ . ولكن لو رفعت كان جيدا . تريد فإنه مما يأكُلك^(١) .

وأما قوله : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(٢)) وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جوابا (لقل) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قل لعبادي : قُواوا يقولوا .

في أمال الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون بالله وتجاهدون خبر معناه الأمر : أى آمنوا بدليل الجزم في يغير وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويغير جواب الاستفهام .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد في إعرابه موافق لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٤٩ :

« وما جاء في هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ، فلما انقضت الآية قال (يغير لكم) » .

والزجاج هو الذى جعل يغير جوابا لتؤمنون لأنه بمعنى آمنوا (ابن يعيش ج ٧ ص ٤٨) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزم وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فإنه يأكلك وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تدن منه فيأكلك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء . . . » .

وانظر المنى ج ٢ ص ١٥٠ وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)^(١) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

وتقول : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا ، ومره يحفُرُهَا^(٢) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها .

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفرها) على قولك : فإنه ممن يحفرها ، كما كان لاؤذُنٌ من الأَسَدِ يأكلُك .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حفره . فلو كان اسماً لكان مُرَّةٌ حافراً لها .

ويكون على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفُرَهَا ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأنَّ عامله لا يضم .

وبعض النحويين من غير البصريين يُجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يَأبُونَ ذلك إلا أن يكون منها عَوْضٌ ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قولُ طرفة :

(١) إبراهيم : ٣١ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحفرها وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا ما رزقناهم » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف في جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهن أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهن أجوبة أمر آخر مضمرة تقديره : قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والذي يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لا بد له من جملة تحكي به فالجملة المحكية هي التي ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجرومات أجوبة لقل » .

وأبو حيان والرضي وابن هشام من ضعف رأى المبرد (البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفرها وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيذاً وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحفرها فإذا لم يذكرها (أن) جملوا المعنى بمنزلة في عسنا نفعل وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به » .

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر).

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/ عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)^(٢) فتقديره - والله

٢
٣٦٨

أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . فـ«غير» منصوب بـ«أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعي ، فكأن التقدير : قل

أفغير الله تأمروني أعبد . فتنصب (غير) بـ«تأمروني» . وقد أجازه سيبويه على هذا ، وهذا قول

آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعده . ولايجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ؛

لأن «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»

الوعي : الحرب ، وأصله الأصوات التي تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٨ : «بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذف «أن» ارتفع . و«أن أحضر» مجرور بـ«و» «أن أشهد» معطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ، و«أن أشهد» معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .

وأقول : إن المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : «ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراله . يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لأن المعنى : البخل هو خير لهم : فدل عليه بقوله : يبخلون . وقال الشاعر : «ألا أيهذا الزاجري ..» فالعنى من أن أحضر الوعي ، كقولك حضور الوعي .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ . وشرح الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ «وسألت عن قوله عز وجل (قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذلك بلغني فبلغني لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني كأنه قال فيما بلغني وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيهذا الزاجري أحضر الوعي» .

وفي النهر لأبي حيان ج ٧ ص ٤٣٨ «أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومعوله كأنه قيل أعبد غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمروني في موضع الحال .

(٣) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء .

وأما قوله عز وجل : (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(١) فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مَخْرَجَهُ مِنَ اللَّهِ - عز وجل - على الوعيد ، كما قال عز وجل : / (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٢)
(وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٣) .

أما قوله : (ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٤) فإنه ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم
لاعبين ، أى ذرهم في حال لعبهم .

(١) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين :
أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجعل يقول في موضع قائل فمثل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا
ويتمتعوا ويلعبوا الأمل) ومثل الرفع قوله : (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي
خوضهم متعلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

هذا باب

ألفات الوصل والقطع

وهنّ همزات على الحقيقة . فأما ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ؛ كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنافها ووصلها بما قبلها سواءً ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ باقني . فهذه الأصلية . وكذلك همزة في إبل ، وفي أمر .

فأما الزائدة فنحو أحمر ، وأصفر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنه من الفضل والحمرة والصفرة

وأما ألف الوصل فإنما هي همزة^(١) . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءه ؛ لأنَّ أوله ساكن ولا يُقدر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه همزة ليُوصلَ بها إلى الكلام بما بعدها^(٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنَّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُعّن ، فلا وجه لدخولها .

وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأنَّ ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقد باباً عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هذا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلتَ يَفْعَلُ ، قلتَ حروفه أو كثرت ، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكُرِّمَ ، وتقول إذا أمرت : اضربْ زيداً ، اعلم ذلك ، أكرِّمُ يازيد ؛ لأنك تقول : يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيَكْرُمُ ، فالياء من جميع هذا مفتوحة .

وتقول : يازيد اضربْ عمراً فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ (١)) ، وكما قال : (وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (٢)) لَأَنَّ الْوَاوَ لِحَقَّتْ فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ .

وكذلك تقول : انطلقْ يازيد ، وقد انطلقت يازيد ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ مَوْصُولَةٌ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي اللَّضَارِعِ : يَنْطَلِقُ فَتَنْفَتِحُ الْيَاءُ ، وكذلك إذا قال : استخرجت مالاً ، واستخرج إذا أمرت ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : يَسْتَخْرِجُ . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما تفاعلٌ يتفاعلٌ ، وتفعلٌ يتفعلٌ : نحو : تَقَاعَسَ الرَّجُلُ ، وتقدم الرجلُ - فإنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا تَلْحَقُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْيَاءُ مَفْتُوحَةً فِي يَتَقَدَّمُ ، وَفِي يَتَقَاعَسُ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهَا مَتَحَرِّكٌ وَإِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَلْفُ لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا .

فإن كان (يَفْعَلُ) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنها تثبت كشيء الأصل (٣) .

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأتفال : ٤١

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضمُّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرفٌ من الأصل ؛ وذلك ما كان على (أفعل) ؛
 نحو : أكرمَ ، وأحسنَ ، وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكرم ، ويُحسن ، ويُعطي ، فتنضم الياء ؛
 كما تنضمُّ في يُدحرج ويُهملج . فإنما تثبت الألف من أكرمَ ؛ كما تثبت الدالُّ من دحرج .
 تقول : يازيد أكرمَ عمرا ، كما تقول : دحرج . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)^(١)
 وقال : (وَأَخْسِنُ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)^(٢) بالقطع .

وكان حقُّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤكِّمُ - مثل يُدحرج - ويؤخِّس . ولكن أطرحت
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه^(٣) إن شاء الله .

وكلُّ (فعل) كانت ألفه موصولةً فلحقت الألفُ مصدره فهي ألفُ وصل ، وإن كان (الفعل)
 فيه ألفٌ مقطوعةٌ فهي في مصدره كذلك^(٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأما المقطوعة فنحو : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أن ألف الوصل تُستأنف مكسورةً ، إلا أن يكون ثالث الحروف مضموماً^(٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفعل فقولك : اذهب . استخرج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماء فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصل تُبتدأ فيه مضمومةً ، والعلَّة في ذلك أنه لا يوجد ضمُّ
 بعد كسر . إلا أن يكون ضمَّ إعراب ؛ نحو فخذ فاعلم .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتي في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون امم على (فِئَلِي) ولا غير امم . فلَمَّا كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلا حرف ساكن - لم يكن حاجزاً ، واستَوْنِفَتْ مضمومةً ، تقول : استَضْعِف زيد بوانطَلِقَ بعبء الله ، وكذلك في الأمر . تقول : أُدْخِل . أُقْعِد . (اِرْكُضْ بِرِجْلِكَ) (١) .

وللمرأة مثل ذلك : اِرْكُضِي . اُدْخِلِي - وتقول : اُغْزِي يا امرأة ؛ لأنَّ أصل الزاي الضمّ وأن يكون بعدها واوٌ . ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتأنيث ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : أنت تضرب / زيداً ، والمرأة أنت تضربين . فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتمامه . وتقول للرجل : أنت تغزو ، والمرأة أنت تغزيين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

فإنما الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف فمفتوحة (٢) ؛ نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنها ليست باسم ولا فعل . وإنما هي بمنزلة (قَدْ) وإنما أَلْحَقَتْ لَامَ التعريف لسكون اللام . فخولف بحركتها لذلك .

وكذلك ألف (اَيْمُن) التي تدخل للقسم مفتوحة (٣) . لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : اَيْمُنُ اللهُ لِأَفْعَلُنْ ، اَيْمُنُ الكعبة لِأَفْعَلُنْ . ويدلُّك على أنها ألفٌ وُضِلَ سقوطُها في الإدراج ، تقول : واَيْمُنُ اللهُ لِأَفْعَانُ ؛ كما قال في أخسرى :

فَقَالَ قَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيِّمُنِ اللهُ مَا نَدْرِي (٤)

واعلم أنَّ ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت (٥) ؛ لأنه قد صار في الكلام ما يُسْتَعْنَى به عنها ، كما ذكرت / لك أنه إذا كان ما بعدها موصولاً ما قبلها سقطت ؛ لأنه

(١) سورة ص : ٤٢

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يارجلُ ؟ بالفتح ؛ لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهى الألف التى فى قولك :
أضربتَ زيداً ؟ ومثل ذلك (أتخذنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ (١)) .

إلا ألف أَيْمُنُ وألف الرجل فإنك إذا استفهمت مددت ؛ لثلاً يلتبس الاستفهام بالخبر ؛
لأنهما مفتوحتان وألفُ الاستفهام مفتوحةٌ . تقول : آلرجل قال ذاك ؟ الغلام جاءك ؟ أَيْمُنُ اللهُ
لأفعلنُ ؟

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنّها تدخل في أسماء معلومة (١) - وتلك الأسماء اختلّت وأزِيلَتْ عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنّ أَلْفَاتِ الوصل لا حظّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقّ الأفعال أن تعرب ، ولكنّ أعرب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلّت فنقصت عن تكُن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنِيَّةٌ ، وكذلك بَنُونَ ؛ لما حرّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِيٌّ .
(إثنان) كذلك . ولو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد (إثن) ، ولكنه لا يفرد في العدد فيبطل / معناه .

ومن العرب من يجعله اسماً لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثنئى . وليس ذلك بالعجيب ؛ لأنّ معنى التثنوية أنّ الواحد كان عندهم الأوّل ثم

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي ظنها أنها (ملولة) .

بنو الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،
أى تمام يومين .

ومن ذلك (إِسْتُ) إنما هي على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ،
والهاء في موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك فى التصغير : (سَتِيَهَةٌ) وفى الجمع :
(أَسْتَاهُ) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلاله إتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .

ومن ذلك « ابنم » . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتلُّ كما ذكرت
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أتبعت العين اللام فيما ذكرت لك . ومعناها
بزيادة الميم وطرحها واحد . / قال الْمُتَلَمَّسُ :

وهل لي أم غيرها إن تركتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنمًا^(١)

وقال الكميث بن زيد الأسدي :

ومنا لقيطُ وابنمأه وحاجبٌ مؤرثُ نيرانِ المكارمِ لا المُخبى^(٢)

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة المتلمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يما تب فيها خاله وهى فى الخزانة أيضا ج ٤
ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر العيى ج ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى اللسان : خبت النار والحرب تخبر خبرا : سكنت وطفنت وخذ لميها . وأخيبتها أنا .. قال الكميث :

ومنا ضرار وابناه وحاجب مؤرث نيران المكارم لا الخبي

وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يبنى ولا يجمع إلا أن الكميث قد ثناء وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وابناه وحاجب مؤرث نيران العداوة لا الخبي

من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمع . وانظر شروح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ، لأنَّ اللام منفصلةٌ بما بعدها ، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة « قَدْ » ، ألا ترى أنَّ المتذكَّر يقول : « قد » فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال : « قدى » يقدرُ قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك .

و كذلك في الألف واللام تقول : جاعى « ال » وربما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعَ ذَا وَقَدَّمَ ذَا وَالْحِقْنَا بِذَلِّ •

فوقف عليها ، ثمَّ قال متذكِّراً لها ولحرف الخفض الذي معها :

• بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلِّ (١) •

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها . والاحتجاج لذلك . وذكر أبنيتها

أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعَلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّل) .

ومصدره على (فَعَّلَلَة) و (فِعْلَال)^(١) ؛ نحو : (دحرجته دحرجة) ، وهملج الدابة هملجة^(٢) وسرَّهفته سرَّهفة ، وسرَّعته سرَّعة ، ووزلوا اللههم زلزلة .

والمضارع يُدَحِّرُج ويُسَرِّهِفُ ويُهَمِّلِج .

والفعلال ؛ نحو السَّرهاف والسَّرعاف والزَّلزال .

والمصدر اللازم هو (الفَعَّلَلَة) . والهاء لازمة له لأنها بدلٌ من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السرهاف والزأل . قال العجاج :

• سرَّهفته ما شئت من سرَّهاف^(٣) •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزله زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .

قال في ص ٣٤٦ « والفملة هاهنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعال في فاعلت » .

وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) الهملجة والهملج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : أحسنت غذاءه يريد أنه جهد في تربيته .

وروى في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٢ ص ١٥٨ وفي السمت ص ٧٨٨ :

سرعته ماشئت من سرعاف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان العجاج ص

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فتحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وبيطرت بيطرة^(٣) ، وجمهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغررت / صغررة^(٦) ، وسلقته سلقاة^(٧) ، وجمعبته جعباة^(٨) يافتي .

والمضارع على مثال يُدخِرَج ؛ نحو : يُحَبِّي وَيُحَوِّل وَيُشَمِّل ، وكذلك جميعها . فأمَّا مثل الزئال والسرهاف فالحيقال والسلقاء ؛ كما قال :

يَأْقَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ ذَنَوْتُ
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(٩)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنَّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) ييطر البيطار الدابة : شق جلدها ليدأوبها ويقال يطر الجرح يبطره ويبطره بطرا . يضم العين وكسرهما .

(٤) جمهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شملل : أسرع .

(٦) صرر الشيء فتصرر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جمباه جمبأة : صرعه .

(٩) في المنصف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ «ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة وهي ما بق من نفايات التمر لأن قولم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولم : شيخ قاحل إذا كبر ويبس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى في المخصص ج ١ ص ١٤ : وبد حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروى : وبد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتحه .

نسب الرجز إلى رؤبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنه غير مُلحَق بها ، وذلك ما كان على (فَعَلت) و (فاعلت) و (أَفَعَلت) فالوزن على وزن دحرجت^(١) ، تقول : قَطَعَ يَقْطَعُ ، وكَسَرَ يُكَسِّرُ على مثال يُدْخِرُج . فهذا فَعَلت .
وأما (فاعلت) فنحو : قاتل يُقَاتِلُ ، وضارب يُضَارِبُ .

وأما (أَفَعَلت) فنحو : أكرم يُكْرِمُ ، وأحسن يُحْسِنُ . وكان الأصل يُؤَكْرِمُ / ويؤَحْسِنُ^(٢) حتى يكون على مثال يُدحرج ؛ لأنَّ همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكن حذنت هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء^(٣) .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُئِلٌ ، وخُذ^(٤) ، فراراً من أوْكُل ومن أوْخُذ ، وأمنوا الاتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يؤكرم ويؤحسين جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِقِينَ^(٥)

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ (وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا ذهب . »

(٣) الأصل فيهما أكل . الأخذ . فلو جاء على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أوخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ^(١)

وكما قال :

فِيَانَهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمًا^(٢)

وقد يجي في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليبدل على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٣) ، وأغيلت المرأة^(٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار : أي أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢-١٩٣ « يؤثفين تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أثفية) عند أفعولة .

والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجمين فتكون أثفية على هذا فمالية .. » وانظر تصريف

الملازى ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ و ج ٣ ص ٨٢ .

الراو عاطفة وليست واو رب . و(ما) في ككما قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتعلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أي لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البغدادي هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزاً في كتاب سيبويه) وهو لخطام الجاشعي - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧-٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيمية المبرد في الجزأين الثالث والرابع . (١) استشهد سيبويه على بقاء همزة افعل في اسم المفعول مؤرنب للضرورة وصدده كما في المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاء ، أي لا ريش عليها . وكساء مؤرنب : متخذ من جلود الأرناب ، والشعر لليل

الأخيلية تصف قطة تدلت على فراخ لها لا ريش عليها .

وهو في اللسان (رنب) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الخاسة ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابقة وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالفت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد

قائله ولا تتمته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) المجادلة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهي حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِيَجَحْتُ عَيْنَهُ^(١) . ونحو ذلك :

قد علمتُ ذاكَ بَنَاتُ الْبَيْسِ^(٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولهم : أومر^(٣) فهذا كنهو ما وصفت لك في الكلام . ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير الشعر ، لأنَّ الأَصْلِيَّةَ أَمْكَنُ . فإذا كان إثباتها ممتنعاً فهو من الزيادة أبعدُ .

فالمصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال^(٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلزله لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً/، وأسأمت إسلاماً ^٢/_{٣٨٣} فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح .

أما (فاعلت) فمصدره اللازم مُفَاعَلَةٌ^(٥) . ما كان فيه لاثنين أو اواحد ، وذلك نحو :

(١) لاحت عينه : لصقت « ومنه قولهم : هو ابن عمي لحا . أى لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألب - تركته على حاله .

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعمى في الموضوعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعمى الشتمى هذا البيت في شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً » .

بنات ألبى : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأتي له ذاك بنات ألب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأمر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أهالك بالصلاة) انظر شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ . وتصريف الغزى ص ٤٣ . وفي أمالك الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة هزته إليه - وفي شرح الغزى أحاديث حذف فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفعالاً أبداً ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا يتكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته قاعدة وشاربته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشائمة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال دحرجت مُدحرجة يافى . ولم يكن فيه شيء على مثال الدحرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجيء فيه (الفِعال) ؛ نحو : قاتلته قتالا ، وراميته رِماءً . وكان الأصلُ (فِيعالا) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أفعلت وفعللت ، والإكرام ، ولكنَّ الياء محذوفة من فِيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء فمصيبٌ .

وأما قولنا : ما يكون لاثنين فنحو : شامت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن من اثنين فصاعداً .

وأما ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النعل ، وعافاه الله . ولهذا موضع يميز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق/ . فالتاء الزائدة عوض من تشبيل العين ، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

٢
٢٨٤

وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ما ريته مرأ ، وقاتله قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه . فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ . والسيرافي نقد سيبويه في هذا أيضاً وردد كلام المبرد من غير أن ينسبه إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيراً ، وعذبته تعذيباً وقد قال ناس : كلمته كلاماً وحملته حملاً أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذاباً) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعلاً وزلزلت زلزلاً ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأضل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا)^(١) فهذا على وزن واحد . أعني (فعللت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (ففعلت) ، و الملحقات بفعللت .

ويُسكَّنُ أَوَّلُ الْفِعْلِ مِنْ قَبِيلٍ غَيْرِ هَذَا فَتَلْحَقُهَا أَلْفُ الْوَصْلِ وَتَكُونُ عَلَى مِثَالِ (انْفَعَلَ) وَذَلِكَ نَحْوُ : انْطَاقٍ ، وَالْمَصْدَرِ عَلَى (الْانْفِعَالِ) . تَقُولُ : انْطَاقٌ انْطَاقًا ، وَانْكَسَرَ انْكَسَارًا ، وَانْفَتَحَ انْفِتَاحًا . وَلَا تَلْحَقُ التَّوْنُ زَائِدَةٌ ثَانِيَةً لِأَلْفِ الْوَصْلِ إِلَّا هَذَا الْمِثَالُ .

وَفِي وَزْنِهِ مَا كَانَ عَلَى (افْتَعَلَ) / وَالْفَاءُ تُسَكَّنُ فَتَلْحَقُهَا أَلْفُ الْوَصْلِ فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ (الْافْتِعَالِ)^(٢) وَذَلِكَ نَحْوُ : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا ، وَاقْتَحَمَ اقْتِحَامًا ، وَاكْتَسَبَ اكْتِسَابًا . وَلَا تَلْحَقُ التَّاءُ شَيْئًا مِنَ الْأَفْعَالِ زَائِدَةٌ بَعْدَ حَرْفِ أُصْلَى إِلَّا هَذَا الْمِثَالُ .

وَيُضَاعَفُ آخِرُ الْفِعْلِ وَيُسَكَّنُ أَوَّلُهُ فَتَلْحَقُهُ أَلْفُ الْوَصْلِ وَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ، إِلَّا أَنْ الْإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ لِاتِّمْقَاءِ الْحَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : احْمَرَّتْ وَاسْوَدَّدَتْ ، وَاخْضَرَّتْ . فَإِذَا قُلْتَ : احْمَرَّ يَافِي وَمَا أَشْبَهَهُ ، لِحَقِّهِ الْإِدْغَامَ . فَهَذَا قَبِيلٌ آخَرَ .

وَمِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَقَعُ عَلَى مِثَالِ (اسْتَفْعَلْتَ) . وَذَلِكَ أَنَّ السَّيْنَ وَالتَّاءَ زَائِدَتَانِ ، إِلَّا أَنَّ السَّيْنَ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُهَا أَلْفُ الْوَصْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجْتَ ، وَاسْتَكْرَمْتَ ، وَاسْتَعْطَيْتَ . فَالْمَصْدَرُ مِنْ ذَا (اسْتَفْعَالًا) . تَقُولُ : اسْتَخْرَجْتَ اسْتَخْرَاجًا ، وَاسْتَنْطَقْتَ اسْتَنْطَاقًا .

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افتعلت) فصدره عليه (افتعلا) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل هنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباسا ، وانطقت انطلاقا ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المنتقب ج ١ ص ٧٥ .

ويكون على هذا الوزن إلا / أن آخره مضاعف فيدرُّه الإدغام . وذلك المثال نحو :
احْمَارَرْتُ ، وَاثْيَاضْتُ . على معنى احمررتُ ، وَاثْيَاضْتُ . إِلَّا أَنْ الْأَصْلَ (اِفْعَالَّتْ) .
و (اِفْعَلَّتْ) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (اِفْعِيلَال) وذلك :
اشْهَابُ الْفَرَسِ اشْهَبِيَابَا ، وَاذْهَامٌ اذْهَيْمَامَا^(١) ، وَاثْيَاضٌ اَثْيَاضًا .

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، إلا أن الواو فيه مضاعفة . وذلك
(اِفْعَوَّلْتُ) ومصدره (اِفْعَوَّلَا) ، وذلك : اَجْلَوَّذَ اَجْلَوَّذَا ، وَاَعْلَوَّطَ اَعْلَوَّطَا^(٢) .

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (اِفْعَوَّعَلْ) وذلك نحو :
اَغْدَوَّذَنَ ، وَاَعَشَوَّشَبَتِ الْأَرْضُ وَاخْلَوَّقَ لِلْخَيْرِ . والمصدر (اِفْعِيْعَالَا) على وزن استخراجاً في السكون
والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وازن شيئاً فهو يجرى مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
والمصدر ، إلا ما ذكرت لك من مخالفة (فَعَلْ) و (اَفْعَلْ) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين
المُدْحَقِ وغيره .

ويقع في الوزن (اِفْعَنْلَلْ) من الأربعة والثلاثة ملحقه بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .

وقولنا : إِنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ بغير إلحاق في الثلاثة التي تلحقها الزوائد
استوت مصادرها فيه بيان كلِّ ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون بياض يصدعه سواد في خلاله . والدهما : السواد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج
على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قواك : استخراجت استخراجاً ، واستعصبت
استعصايًا ، واثهابيت إثهبيايا ، واقمنست اقمنسايًا ، واجلودت اجلوذا » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعلا .. ومصدره افعولا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢
ص ٢٤٣ فصدره عليه أفعالا .

اجلوز : أسرع - اعلوط المهر : ركبه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَلَّ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تفَعَّلَ) ، كما تلحق (فَعَّلَل) الذي أصله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدَحْرَج فيكون المصدر تَدَحْرَجًا . فكذلك تقول : تقطِّع تقطُّعًا ، وتكسِّر تكسُّرًا .

وفي / (فَاعَلَ) تقول : تغافل تغافلًا ، وتناول تناولًا^(١) ؛ لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛
كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسرتَه فتكسر .

٢
٣٨٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن التفاعل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعلت فإنه التفاعل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبارٌ عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعل) . وقد يدخل عليه (افتعل) إلا أن الباب (انفعل)^(١) ؛ وذلك قولك : كسرته فانكسر . فإن المعنى : ألى أردت كسره فبلغت منه إرادتى . وكذلك قطحته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعتنه فاندفع .

وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأن (افتعل) و (انفعل) على وزن .

فأما الأجود في قولك : اشتوى ، فإن / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القوم ، أى : اتخذوا شوا . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

ولا يكون (انفعل) من هذا ولا من غيره إلا غير متعد إلى مفعول .

وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعالته ففعل^(٢) . ويكون (فعل) متعدياً وغير متعد . وذلك أخرجته فخرج ؛ لأنك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجته عبداً لله ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يدخلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب مطاوع الذى فعله على فعل وهو يكون على انفعال وافتعل وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وحطته فانحطم ، وحسرته فانحسر ، وشويته فانشوى وبضمهم يقول اشتوى ، وغمته فاغم ، وانتم عربية ، وصرفته فانصرف ، وطلعت فانقطع . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو

ذلك . »

فإنما (أفعلته) داخلة على (فعل). تقول: عطا يعطو: إذا تناول، وأعطيته أنا: ناولته
فالأصل ذا، وما كان من سواه فداخل عليه. تقول: ألبسته فلبس، وأطعمته فطعم.

فإنما طرحت البثر وطرحتها، وغاض الماء وغضته^(١)، وكسب زيد درهماً وكسبه - فهو على
هذا بحذف الزوائد. وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ؛ / نحو: أعطيته فأخذه، إنما أخذ
في معنى عطا: أي تناول.

فإن كان الفعل على (فاعل) مما يقع لواحد فالفعل الذي يقع فيه على أنه كان فاعلاً يكون
على متفاعل، وفعله على تفاعل.

تقول: ناولته فتناول^(٢)، وقاعسته فتقاعس. هذا إنما يصلح إذا كان (فاعل) للفاعل
وحدّه؛ نحو: عافاه الله، وناولت زيدا. فأمّا إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا. وذلك نحو
شاتمت زيدا، أي: كان منه إلى مثل ما كان مني إليه، وقاتلت زيدا، وضاربت عمرا.

فالغالب من ذا يقع على فعل يفعل من الصحيح. تقول: شاتمتني فشاتمتني وحق لي أن أشتمه،
وضاربتني فضاربتني فأننا أضربه. لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل، وليس من باب
ضرب يضرب ولا علم يعلم^(٣).

فإن كان الفعل على مثال (فعلت)^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا: إنه يكون على تفاعل وتفاعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ «وتقول: فن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته...»

وعقد في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنوانه بقوله: «باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف».

وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهري ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ «وفي فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء، لأن معناه معنى الانفعال

والانفعال...»

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأتي المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل
مثلاً أو أجوف يائياً أو ناقصاً يائياً فإن هذه الثلاثة إطردها في باب ضرب فالتحول عنه ولا أريد منها المغالبة. تقول: واعظني
فوعظته أعظه، وسأيرني فسرتة أسيره، وساعاني فسميته أسعيه وانظر الشرح الرضي للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١.

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ «ونظير هذا فعلته فتفاعل نحو كسرتة فتكسر، وعشيتة فتعشى، وغذيتة فتغذي».

و (اسْتَفْعَل) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .
وذلك : استنطقته فنطق ، واستكتمته فكتم ، واستخرجته فخرج .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سأأته
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالألف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته
فأعلمني (١) ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استخذاني فأخذنيته : أي أعطيته حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استعديته فأعداني ، واستأديته فأدني : أي استنصرته فنصرني .

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثني .

وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبيته الثوب فلبسه ، وأقته فقام .

زعم ابن يري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدى لاثنتين نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث
فأفهمني الحديث ، واستعطيتة درهما فأعطاني درهما .

وفي التعدى الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتته فنصحتني . والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره
نيس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله
نذلك التأثير .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وألحق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَل) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرَهف .
وقد نضى قواننا في مصدره .

وتلحقُ به الثلاثة بالواو ثانية^(١) فيكون على (فَوَعَلَّ) ؛ وذلك نحو : حَوَقَل ؛ كما تلحق
اسما ؛ نحو : كوثر وجُورب ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقُ الواوُ ثالثة فيكون على (فَعَوَل) ؛ / نحو : جَهَوَّرَ كَلَامَهُ جَهَوَّرَةً ؛ كما يلحقه اسما $\frac{٢}{٣٩٢}$
وذلك قولك : جَدُول ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقه الياءُ ثانية فيكون الفعل على (فَيَعَلَّ) ؛ وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رجل جَيَّئِرٌ وَصَيَّرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة .

وتلحقه الياءُ رابعة ؛ نحو : سَلَّتِي وَجَعْبِي^(٢) . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أرطى ، وعَلَّقَى . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للتأنيث أَنَّك تقول في
الواحدة : أرطاة وعلقاة ، وهذا مبين في باب التصريف^(٣) . وإنما نذكر هاهنا شيئا للباب
الذي ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقاً بشيء من الفعل فمصدره كمصدره .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجيباه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيءٌ على (فِعْيَل) ولكن (فِعْيَل) ملحقٌ بهجرع وذلك هِرْيَعٌ وحِيْثَلٌ^(١).
 فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعْلَل) فالأسماء تكون على (فَعْلَل) ؛
 نحو : جعفر. و(فُعْلَل) نحو التُرْتُم، والجُلْجُل^(٢). ويكون على فَعْلَل / نحو : زَهْلِق ، وخِمْنِم^(٣)
 ويكون على (فَعْلَل) نحو : هِجْرَع ، وِدْرَهَم ؛ لتمكُّن الأسماء وتقدمها الأفعال .
 وتكون الأسماء على فِعْلٌ ؛ نحو : قَمَطَر ، وسِبَطَر^(٤).

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّل) ؛ وهو الفعل الذى يقع على
 (فَعْلَل) ، وذلك ؛ نحو : تدرج وتسرَّهف ؛ لأنَّ التقدير : دحرجته فتدحرج . والمصدر (التَفَعَّل).
 ومصدر (تَفَعَّل) (التَفَعَّل) كقولك : تكسَّر تكسُّرا .
 ومصدر (تفاعل) إنما هو (التَّفَاعُل) ؛ نحو : تغافل تغافلاً ، فاستوت مصادر هذه في
 السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .
 وتلحق النونُ الأفعالَ ثالثةً ، وتُسَكَّن أوائلها ، وتلحقها ألفُ الوصل ، فيكون على
 (افْعَنْلَل) وذلك نحو : احرنجم ، واخرنظم^(٥).
 والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين^(٦) :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (افْعَنْلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقعنسن .

(١) الحثيل : القصير وأما المريخ فلم أقف عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل ٣٢٥/٢ .
 (٢) الترم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٦٦ والمجلد :
 الجرس الصغير .
 (٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمخم : نبت له شوك .
 (٤) تقدمت أبنية الإسم الرباعي المحرد في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .
 (٥) اخرنظم : غضب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .
 (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخره
 ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعلتت وافعلتت . فافعلتل نحو : اقعنسن وافعنجج ،
 وافعلتت نحو اسلقتت . واهرنجى فكما قلنا ببنيات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة
 نحو احرنجم واخرنظم » .

والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (أفعلني) وذلك ؛ نحو : اسلني / ولا يكون
 ٢
 ٣٩٤ الإلحاق به من بنات الثلاثة غير احرنجَم^(١) ، لأنَّ النون إنَّما تقع بين حرفين من الأصل
 فلا يكون فيها ألحق به إلا كذلك .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا ، ويُسكن أولها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء
 الفعل على أفعَلتْ وأفعلَلْ ، إلا أنَّ الإدغام يُدرکه ؛ وذلك نحو : اقشعرت ، واقشعرت . وكان
 أصله اقشعرت . فنظيره من الثلاثة احماررت ، واشهابت ، واشهابت الفرس . ومصدره كمصدره
 لأنَّ الوزن واحد .

وكذلك (استفعلت) الذي لا يكون إلا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهابت الفرس
 شهيبابا ؛ كما تقول استخراج استخراجا ، واغذودن اغذيدانا ، واعلوط اعلوطا . وقد مضى
 قولنا في استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها^(٢) .

ولا يكون الفعل من بنات الخمسة البتة ، إنَّما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة
 للأسماء خاصة ؛ لقوة الأسماء وتمكُّنها^(٣) .

وأكثر ما يبلغ / العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ، ولا يكون ذلك إلا في المصادر
 ٢
 ٣٩٥ من الثلاثة والأربعة ، وهما : شهيباب واحرنجَم ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأما
 الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف ؛ لأنه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ،
 ولكن تلحقها الزوائد كما تلحق سائر الأسماء ، وذلك نحو : عضر فوط ، وعندليب ، وقبعثري ،
 وهذا مبين في باب التصريف^(٤) .

(١) في النصف ١/ ٨٩ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بنوات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا :
 اكوال ، فألحقوه باطمأن » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغذودن النبات : طال واسترخى .

اعلوط المهر : ركه عربيا هذا قول أبي عبيدة وقال الأصمعي اعتنقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ « باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال

== في الصفة والإسم . فالإسم : سلسبيل ، وخنديريس ، وعنديب ، والصفة : دردييس ، وعلطيميس ، وحنبريت ، وعرطيميس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعبيل ، والصفة نحو قذعميل ، وخبمبيل ، وبلميميس ، ودرخميل .
وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعلول نحو عضر فوط وهو اسم ، وقرطبوس وهو اسم ، ويستمور وهو اسم .
وتلحق الألف سادسة لغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبعثرى وهو صفة ، وضيفطرى وهو صفة .
ويكون على مثل فعلول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطيموس . »

ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسى لا تكون إلا من بين حروف اللملة آخرا أو قبل الآخر ، عضر فوط : ذكر العطاء — قبعثرى :
جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسى المجرى في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) لما كان متعلّياً وغير متعلّياً .

فأما المتعلّي فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشتم يشتم .

وأما غير المتعلّي فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) فيكون للمتعلّي وغيره .

فأما المتعلّي فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعلّي فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس^(١) .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعَلُ) لما يتعلّي ولما لا يتعلّي .

فالمتعلّي : شرب يشرب ، ولقِم يلقِم ، وحذر يحذر .

وأما غير المتعلّي فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعلّي . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ،

وظرف . فهذه أبنية الثلاثة^(٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من بابي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال . . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل

يفعل . . . » .

عتله بمعنى ساقه بجفاه وغلظة جاء من بابي ضرب ونصر وقرى بهما في السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .

لحمت عينه : لصقت . وشترت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروف الحَلْق إذا وَقَعَت من (فَعَلَ) المَفْتُوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَل) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروف الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها^(١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسندكره بعد ذكرنا حروف الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة ولاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

٢
٣٩٧

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به^(٢) يبسأ ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ^(٣) ، ونبغ ينبغ ، ورقأ يرقأ

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الخاء أو النين أو الخاء لاما أو عيناً وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبدأ يبدأ ، ونجأ نجياً ، وجبه يجبه ، وقلع يقطع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضع يضع ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كقولك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونجر ينجر ، وشحج يشحج ، ومغث يمغث . .

وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركهن إذ كن عينات . . . »

(٢) بسأ به : أنس .

(٣) سلخ من باب نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء^(١) ، وذلك أنَّ الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يفعل) . وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها ، نحو : يقول ويبيع .

واعلم أنَّ الأصل مستعملٌ فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه ؛ نحو : زار الأسديزيرُ ، ونأم ينثم^(٢) ؛ لأنَّ هذا هو الأصل ، والفتح عارض . لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره^(٣) ليجرى الفعل عليها . ونحن ذكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه الأفعال إن شاء الله .

٢
٣٩٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ « باب ما هذه الحروف فيه فاءات . . . وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فحالهما في الفاء واحدة) .

وفي شرح الشافية للرضي ١ ج ١ ص ١١٩ « ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً ، إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون ميتة ، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء » .

(٢) نأم : أن ، أو صوت صوتاً ضعيفاً .

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها .

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أن الاسم (من) (فعل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتم فهو شاتم وكذلك (فعل) نحو : عليم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

فإن أردت أن تُكثِّرَ الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَال) (١) تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثِر القَتْل . فَأَمَّا قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأَصْلُ . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشتَّامٌ ، كما قال :

أنا الحَرْبِ لَبَّاسًا إليها جلالها وإيس بولَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلًا (٢)

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل ، إلا أن هذا أكثر مبالغة ؛ ألا تراه يقول : « لَبَّاسًا إليها جلالها » . ومن كلام العرب : أَمَّا العَسَلُ فَأَنْتِ شَرَّابٌ (٣) .

(١) في سيويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذى عليه أكثر هذا المعنى (فمعل) (فعال) و(مفعال) و(فعال) و(فعل) . وقد جاء فمعل كرحيم وليم وقدير وسميع وبصير يجوز فيمن ماجاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فمعل عمله . الولاغ : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضعف مته .

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .

الأعقل : الذى تصطك ركبته عند المشى خلقة أو ضعفاً . وصف رجلا بالشجاعة والإعداد للحرب .

ونسب البيت سيويه إلى القلاخ بن حزن المقرئ .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٥٧ « وسمنا من يقول : أَمَّا العَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ » .

/ من هذه الأبينية (فَمُول) ؛ نحو : ضروب ، وقتول ، وركوب : تقول : هو ضروب
زيداً ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . كما قال :

ضُرُوبٌ بِنَضْلِ السِّيفِ سَوَّقَ سِمَانَهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضُرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ .

ومن هذه الأبينية (مِفْعَال) ؛ نحو : رجل مِضْرَاب ، ورجل مِقْتَال . ومن كلام العرب : إِنَّهُ
لَمِضْحَارٌ بِوَائِكِهَا^(٢) .

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) نحو : رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ ، فَقَدْ أَجَازَ سَبِيوِيهِ النُّصَبُ فِيهِ ، وَلَا أَرَاهُ
جَائِزًا .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إِنَّمَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى . فَمَا خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ
ذَلِكَ الْفِعْلِ فَمُضَارِعٌ لَهُ مُلْحَقٌ بِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمه ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل
لنحرها أو ليماجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل
إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب
فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : هـ ضروب بنصل السيف هـ لأنه مدح به أمية بن
المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضي المحض ولم يرد حكاية حاله لما
ساغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أي هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التفات .

وذكر ابن الجبلى في أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب منح بهذه القصيدة النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادى .

والقصيدة في الحزارة ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر المعنى

ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بائة وهي الناقة السمية ، من بك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفعل في الأصل إنما هو ما كان على (فعل) : نحو : كرم فهو كريم ،
 وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به .
 فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتج سيبويه بقول
 الشاعر :

٢
 ٤٠٠
 / حتى شأها كليل مؤهنا عمل / باتت طراباً وبات الليل لم ينم^(١)

فجعل البيت موضوعاً من (فعل) (وفعل) بقوله : عمل ، وكليل .

وليس هذا بحجة في واحد منهما ؛ لأن « مؤهنا » ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل
 فيه معنى الفعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعدياً أو غير متعد .

وكذلك ما ذكر في (فعل) . أكثر النحويين على رده ، و (فعل) في قول النحويين
 بمنزلة . فما كان على (فعل) فنحو : فرق ، وبطر ، وحذر .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حذر . أى : ذو حذر .

(١) هو في سيبويه ج ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعل (الذى هو من صيغ المبالغة) التصب
 في المفعول به فإن الشواهد التي قبله والتي بعده سقت لهذا .

و (كليل) عند سيبويه فعل بمعنى مفعول كسبح بمعنى مسمع . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتعبت يومك .
 والمعنى : أن البرق يكلل أوقات الليل بنوامه وتوالي لمعانه ففعل مبالغة مفعول وليس بمبالغة فاعل ويعد أن يكون كليل وصفاً بمعنى
 ضعيف وموهناً ظرف لوصف البرق في البيت بقوله : عمل ويقوله : وبات الليل لم ينم ثم أن البرق لو كان ضعيفاً لمعانه ماشاق
 البقر ، لأنه لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر ، وأتعب الموهن في ظلمته ،
 لأنه كلما حضر ذهبت الظلمة بلعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه اللحياني في نوادره من أن بعض العرب يقول في صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع
 ونصب ما بعده .

شأها : شاقها كما في شرح السكري وقال الأعمى : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق .
 الموهن : وقت من الليل .

والسكري يرى أن كليهما بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهي في ديوان المهديين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦
 والمعنى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطِرٌ ، كقولك : ما كان ذا بَطَرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حَذَرٍ ولقد حَذِرَ . فإنَّما هو كقولك : ما كان ذا شَرَفٍ ولقد شَرُفَ . وما كان ذا كَرَمٍ ولقد كَرُمَ .

(فَعِيلٌ) مضارعة (لَفْعِيلٌ) . وكذلك يقع (فَعِلٌ) و (فَعِيلٌ) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ وطبيب ، ومذِل ومذِيل^(١) ، وهذا كثير جداً .

واحتج سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضْمِيرُ ، وَأَمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعمى : « وقد خولف سيبويه في تعدى فعل وفعل ، لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأثر وكريم ولثم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان متفولا عن فاعل المتعدى للتكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . . ولزيد الخليل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدُ

فقال مزقون عرضي . . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل .

وفي الخزانة « أما ماروي عن اللاحق في البيت فقد حكاها المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألت سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضى بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله وبمعرض به على ما قد أثبتته سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخب عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجمل . . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأشبه عندي أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . »

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٧ .

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فعمل وفعل بما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه ص

٣٨ - ٤٣ :

« احتج في تعدى فعل بقوله :

أَوْ مَسْحَلٍ شَنَجٍ عَضَادَةَ سَمَحِجٍ بِسِرَاتِهِ نَسَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

وعضادة سمحج إنما هي منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . =

/ وهذا بيت موضوع مُخَلَّتْ . وإنما القياسُ الحَاكِمُ على ما يجي من هذا الضرب وغيره .

فإن ذكرت (فَعُولًا) من غير فِعْلٍ لم يَجْرِ مَجْرَى الفِعْلِ ، وذلك نحو قولك : هذا رسول .
وليس بمنزلة ضَرْوب ؛ لأنك تقول : رجل ضَارِبٌ وضَرْوبٌ لمن يَكْثُرُ الضَرْبُ منه . فإذا قلت :
رسول لم ترد به معنى فِعْلٍ ، إنما تريد أن غيره أرسله . والفعل منه أرسل يُرْسَلُ . والمفعول
مُرْسَلٌ .

وإيس رسولٌ مَكْثَرًا من مرسل ؛ لأنَّ رسولا قد يستقيم أن يكون أرسل مرة واحدة ، فليس
للمبالغة .

وأما « ضَرْوبٌ » فمعناه كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله في هذا الباب فعيل يتعدى مثل رحيم وعلیم ، فيجوز هذا رحيم زيدا وسميع كلامه ويذكر أنه إنما وضع للمبالغة
ولم يأت فيه بحجة في شعرولا غيره . والدليل على أنه غير متعد أن باب فعيل في الأصل إنما هو للفعل غير المتعدى ، نحو كرم وملح
وظرف ، فلما بنوه هذا البناء ضارعوا به ما لا يتعدى . فإن قال قائل أنت لا تقول : رحيم إلا لمن كثر ذلك منه وكذلك علم؟ قيل
له : نظيره كريم لا يقال إلا لمن استكثر ذلك فيه - وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولا يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه
مشتق فن ذلك قولك : رجل صديق وشريب وفسيق وأنت لا تقول : هو شريب الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول علم بالناس
وعرف بهم فن أجاز تعدى فعيل فليجز تعدى فعيل (مضغفة العين) وإنما لم يتعد هذا أجمع ، لأنه مستقر فيه فعناه ما قد مضى من
من الأفعال وصار اسما لازما كاليد والرجل وباب فعيل أجمع إنما هو للكثرة والمبالغة .

وقد ذكر في هذا الباب بعينه : أعبد الله أنت له عديل وأعبد الله أنت له جليس (ص ٦٠) ويقول : لأن جليسا وعديلا
اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم الفاعل إنما هو في باب فعل إنما هو عالم وراحم وفعيل في باب
فاعل أيضا كثير عادته فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير ، وخالطته فأنا خليط ، وشاركته فأنا شريك ،
وذا أكثر من أن يحصى ، وإذا لم يجره مع هذا الاطراد في فعل فنحو رحم أولي ألا يجوز .

قال أحمد : أما قول محمد : إن (عضادة سمحج) منتصب انتصاب هو حسن وجه عبد فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف إنما
يعمل فيما كان من سبب الأول نكرة أو معرفا بالألف واللام كقولك : هو حسن وجهها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه للأول
وكذلك إذا قلت : هو فاره عبدا علم أن العبد له فإذا قلت هو حسن وجه عبد على هذا جاز ولو قلت : هو حسن وجه رجل لم يجر
أو حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجر وكذلك شنج عضادة سمحج بمنزلة قولك ... هو حسن وجه طويلة لأن السمحج
الطويل على وجه الأرض فلو جاز هذا لقلت هو حسن وجه ظريفه أو طويلة ومع هذا فهو في النعت أقيح .

فإن كانت الأسماء جاريةً على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عملَ أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضْرَبٌ أعناقَ القومِ ؛ لأنَّ الاسم على ضَرْبٍ مُضْرَبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرْابٍ ، لأنَّه في معنى مُضْرَبٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضرباً واحدةً : ضَرْابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدةً : خَيْطٌ ، ولا خَيْوُطٌ فَإِنَّمَا مُضْرَبٌ من ضَرْبٍ ، ومستخرج من استخراج ، ومنطوق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) . واسم

= وأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفاً ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفاً كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكاناً ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكاناً وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفاً ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحتاج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذروه وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي ولو انفردت إحداها لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعلاً ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارياً على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حصل الفعل على النحويين اللذين وجدتهما في كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلاً ما لا يتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيم وعليم وإذا كان فعيل من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتعد كما (لا) يتعدى وإذا كان من فعل متعد تعلى اسم الفاعل ، كما يتعدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتعدى تعدى ضرب ، وجالساً لا يتعدى كما لا يتعدى جلس ففاعل مجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فعيل) مجرى مجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحيم زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقاً منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحيم لزيد دليل على أنه لا يتعدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (إن كنتم لارؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلاً لا يتعدى .

وأما إلزامه من عدى فعلاً من أجل المبالغة أن يعدى فعلاً ، نحو : شريب الحمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل متعد وإن لم يكن جازياً كما لم يكن متحارباً بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عديل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عديل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء في حروف محفوفة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبه فهو فاره ونصر النبت فهو ناصر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أننا قد قلنا أن فعلاً وفعيلاً لو لم يكونا جاريتين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديتهما .

المفعول جار على الفعل المضارع المذى معناه (يُفَعَّلُ) . تقول : زيدٌ يضربُ عمراً ؛ كما تقول :
زيدٌ يضربُ عمراً . وزيدٌ مضروبٌ سوطاً ، كما تقول : زيدٌ يُضْرَبُ سوطاً .
فهذه جملة هذا الباب .

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التي هي منها ، وقد مضى قولنا في هذا وفي مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التي تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

اعلم أنَّ المصادر تلحَقُها الميمُ في أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَبًا : أى ضربا ،
وغزوته غزواً ومَغْرَئِي ، وشتمته شتماً ومَشْتَمًا^(٢) .

وتقول : يا عمرو مَشْتَمًا زيدا .

فإن كان المصدر ليفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .
وكذلك إن بنيت من الفعل اسما لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول^(٣) .
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عز وجل :
(أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا)^(٤) و (بِاسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا)^(٥) .

(١) مصادر غير الثلاثي تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر في مسائل الفارقي التي نقلناها إلى الجزء الأول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعول ..
فإذا أردت المصدر بنيته على مفعول وذلك قولك : أن في ألف درهم مضرباً أى لضرباً ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد
أين الفرار » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء
المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج
من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك
أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها في مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرىء في الشواذ
(حيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .

ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتلان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَّحْتَهُ مُسْرَحًا ، وهذا مُسْرَحُنَا ؛ أى فى موضع تَهْرِيحِنَا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أقمْت . وعلى ذلك قال الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا)^(١) لأنها من أقمْت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »^(٢) لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقَامَ) إنما يريد : لا إقامة .

(٣)

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعَلِّمْ مُسْرِحِي الْقِسْوَانِي فَلَا عَيْسَاءَ بَيْنَهُنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)

أى تسريحي . وقال الآخر :

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقراءتان سبعتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضاً بما ذكره المبرد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .
« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرحا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعَلِّمْ مُسْرِحِي الْقِسْوَانِي فَلَا عَيْسَاءَ بَيْنَهُنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أى تسريحي وقال عز وجل (وقل رب أنزلى منزلا مباركا) ويقال أقت مقاما وقال عز وجل (إنها ساءت مستقرا ومقاما) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصار والطوال يطلنَّها

وما هى إلا فى إزارٍ وعلقتة

فمن يرها لا ينسها ما تكلمنا

مغار بن همَّام على حى خشمنا

يريد زمن إغارة ابن همَّام .

فالأيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة ناقصة فى أثناء هذا التمثيل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعلقتة مُغَارَ بنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خُثَمًا^(١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأنَّ المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنَّك

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيح مغاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال في الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغاراً) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميمياً ثم قام المصدر الميمي مقام الظرف على تقدير مضاف كجنتك خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد في الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعذك مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى في كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا في إزار وعلقة مغار بن همام . . أى في هذا الوقت .

وأبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جملة مصدراً ميمياً ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خثما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل في الظرف .

ويقول الأعمى : وقد غلط سيبويه في جملة المغار ظرفاً وقد تعدى إلى حى خثم بعلى .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان في الظرف . انظر إعراب القرآن للكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجاربردى للشافية ص ٧٠ .

وفي حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان في الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى في البيت على أن مغار اسم زمان والذى دعا إلى جملة مصدراً ميمياً عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« محيا ومات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا مما لا داعى له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميمي في المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير في وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعمى كما نسب في كتاب سيبويه وفي الاقتضاب وفي الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرصفي : نسبة ابن السيراني فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابي في كتابه (فرحة الأديب) قال : غر بن السيراني قصيدة حميد الميمية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطاح بن عامر - وليس في ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامسة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إما أوقعت به فعلك . فأما قول الله عز وجل : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ^(٣)) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعّل) والآخر على (مفعّل) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٤)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب^(٥) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية تؤكد كما في الآية الكريمة (أيعدم أنكم إذا تم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وسيأتي إعرابها فيما بعد .

(٢) النبا : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وجعلنا النهار معاشاً » أى جعلناه عيشاً .

يظهر ل أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه في حوائجكم وكان القياس أن يأتي على مفعّل بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه في حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال آتيتك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيء في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمي قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أى في الحيض » .

(٤) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٤٩٧

(٥) وبما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة إسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

اعلم أنَّ هذا الضربَ من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنَّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجيء على « فعل » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيِّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فَعَلَ)^(١) فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً^(٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فَعَلَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ووقه يذقه ذقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فتحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يملجه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا وهذا الليل يبدأ هدأ وعمز عجزا وحرد مجرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا الصبح » .
وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكاثا ومكائة ومكثي .

وفي القاموس المكث مثلت الميم وقمعه كنعصر وكرم .

يَفْعَلُ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فَعْلٍ يَفْعَلُ ؛
نحو : مكث يَمَكُثُ .

ويقع على (فِعْلٍ) و (فُعْلٍ) بإسكان الثاني وكسر الأول / أو ضمّه .
فَأَمَّا الكسر فنحو : عَلِمَ عَلِمًا ، ، وحَلِمَ حِلْمًا ، وفقِهَ فِقْهًا ، وكذلك فَقُهَ .
وأما ما كان مضمومَ الأول فنحو : الشُّغْلُ تقول : شَغَلْتَهُ شُغْلًا ، وشَرِبْتَهُ شُرْبًا^(١) ، وسَقِمَ
الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فَعْلٍ)^(٢) ؛ نحو جَلِبْتَهُ جَلْبًا ، وطَرِبْتَ طَرْبًا ، وحَلَبَ الرجل الشاةَ حَلْبًا .
ويكون على (فِعْلٍ)^(٣) ؛ نحو : سَمِنَ سِمْنًا ، وعَظَّمَ عِظْمًا ، وكَبُرَ كِبْرًا ، وصَغُرَ صِغْرًا .
ويكون على (فَعْلٍ)^(٤) ؛ نحو ضَحِكْتَ ضَحِكًا ، وحَلَفَ حَلْفًا ، وخنَقَه خَنِقًا .
هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فُعُولٍ)^(٥) و (فِعَالٍ) ، نحو : جلس جُلُوسًا ، وقعدَ قُعُودًا ،
ووقَدت النارُ وُقُودًا ، وشكرته شُكُورًا ، وكفرتَه كُفُورًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .

وقد جاء على (فعل) ، نحو فله فعلا . ونظيره قاله قتيلا . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلها يحلبها حلبا ، وطردھا

يطردها طردا ، وسرق يسرق سرقا . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يحى المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصغر ، والكبر ، والقدم ، والعظم ،

والضخم . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لب يلب لبا ، وضحك يضحك ضحكا . كما قالوا الحلف . »

وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا . »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فعول) وذلك لزمه يلزمه

لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهوه بجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بنسأ .

الفعل واحد . »

و (الفعال) (١) ، نحو : قُمتُ قِياماً ، وُصمتُ صِياماً ، ولقيته لِقَاءً .

ويكون على (فعال) (٢) ؛ نحو : ذهبْتُ ذَهَاباً ، وخضيتُ خَفَاءً ، وشربتُ شَرَاباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاخلاف فيه . وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر .

/ وتقول : جُمِلَ جَمَالاً ، وخُجِلَ خَجَالاً ، وكُمِلَ كَمَالاً .

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفَاهَةً ، وضلَّ ضَلَالَةً ، وجهِلَ جَهَالَةً ، وسَقَمَ سَقَامَةً (٣) .

ويكون في المعتلِّ منه بناءً لا يُوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدراً على (فِعْلُولَةً) إلا في المعتلِّ ؛ وذلك شاخ شَيْخُوخَةً ، وصار صَيْرُورَةً ، وكان كَيْنُونَةً . إنما كان الأصل كَيْنُونَةً (٤) ، وصَيْرُورَةً ، وشَيْخُوخَةً . وكان قبل الإدغام كَيْنُونَةً . ولكن لما كثر العددُ ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْنٍ : هَيْنٍ ، وفي سَيْدٍ : سَيْدٍ ، وكذلك مَيْتٍ ، ومَيْتٍ ، ولَيْنٍ ولَيْنٍ .

= وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتمد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قد قعدوا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبيا وهو ذاهب . »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول وذلك نحو كذبت كذابا ، وكتبته كتابا ، وحجته حجابا وبعض العرب يقول كتبنا على القياس ونظيرها سقته سيقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمعته سماعا فجاه على (فعال) ، كما جاء على فعول في لزمت لزوما . »

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهاب والشبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : فصح نصاحة . »

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مرارا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازماً .

ولا يوجد مصدر على (فَيَعْلُولُ) في غير المعتلّ ؛ لأنّ من كلامهم اختصاص المعتلّ بأبئية لانكون في غيره . والدليل على أنّه (فَيَعْلُولُ) أنّه لا يكون اسم على (فَعْلُولُ) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقُ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب^(١) .

ومن الدليل على ذلك أنّ كينونة او كان (فَعْلُولُ) لكان كَوْنُونَةٌ ، لأنّه من الواو ، فهذا واضح جداً .

* * *

والدليل على أنّ أصل المصادر في الثلاثة (فَعَلَ)^(٢) مسكن الأوسط مفتوح الأوّل أنّك إذا أردت ردّ جميع هذه المصادر إلى المرّة الواحدة فإنّما ترجع إلى (فَعَلَةٌ) على أيّ بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهباً ثمّ تقول : ذهب ذهباً واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَةً واحدة ، وحلفت حَلْفَةً واحدة ، وحلبته حَلْبَةً واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .

و (الفَعْلُ) أقلّ الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أنّ الأكثر في الفَعْلُ الذي لا يتعدّى إلى المفعول أنّ يأتي على (فُعُولُ)^(٣) وإن كان (الفَعْلُ) هو الأصل : فكأنّ الواو إنّما زيدت / وغير للفصل بين المتعدّي وغيره ؛ وذلك

(١) في إصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول نحو زنبور . . . إلا حرفاً واحداً جاء نادراً وهم بنو صفوق لحول بالهامة » .

وقال الجواليقي في المغرب : صفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « وإذا أردت المرّة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلستُ جُلوساً ، ووقدتُ النارَ وَقُوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

وجاءت مصادرُ على (فَعُول) (١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهّرتُ طهوراً ، وأولّعتُ به ولوعاً ، ووقدتُ النارَ وَقُوداً ، وإنَّ عليه لقبولا . على أَنَّ الضمَّ في الوقود أكثر إذا كان مصدرأ وأحسن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهّرتُ طهوراً حسناً ، وأولّعتُ به ولوعاً ، وسمعتُ من العرب من يقول : وقدتُ النارَ وقوداً غالباً ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة
فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلّة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم
من الحذف فعله كان مصدره تاماً .

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعد^(١) $\frac{٢}{١١٠}$
ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك ، فكان يعد ويجد . وكان الأصل : يُوْجد
ويُوْجد . ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحّت ؛ كما تصحّ في يُوْجل ، أو أبدلت ولم تحذف ؛
كما تقول : يَبْجَل ويَبْجَل ، ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وعداً ، ووزناً صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علّة .

فإن قلت : عدّة وزنة أعللت فحذفت^(٢) ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلّة في المصدر من جهتين : إحداهما : علّة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها
لو كانت علّة الفعل وحدها لصحّ المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ تقول : وعدته فأنا أعدّه وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزنا ، ووادته فأنا أئده وأدا ،
كما قالوا : كسرتة فأنا أكسره كسرا ولا يجيء في ذا الباب يفعل . . . واعلم أنّ ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان
من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما
صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . ه أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٌ) لا تريد به مصدرأ لصحّت الواو^(١) - وذلك مثل الوجْهَة ،
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذي قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

* * *

والذي تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِيَاماً^(٢) . فإنما حذفتم
موضع العين من قمت ؛ لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزمك لاعتلال
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلها كسرةٌ . فقد اجتمع فيها شيئان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ
الفعل . فلذلك قلت : لُدْتُ لِيَاذَا ، وزِمْتُ نِيَامَا ، وقُمْتُ قِيَامَا .

واو كان المصدرُ (تقاومت) لصحّ فقلت : قاومته قِوَاماً ، ولاوذته لِيُوَاذَا .

وكان اصماً غير مصدر نحو : حَيَوَان .

فإن كان المصدر لَاعِلَّةً فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وجَلْتُ جَوْلًا ،
وكذلك بعث بَيْعًا ، وكَلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصُ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحققت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حِيَالًا ، وقمت قِيَامًا . وإنما قلبوها
حيث كانت متلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال وتمثل ذلك سوط وسياطه . »

• • •

فرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثالي الثلاثي الواوي الفاء وإعلاله وإعلان مصدره وعن
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك :
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبَ عبدُ الله . وتقول : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ ، فَتُدْخِلُ اللامَ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لك .

$\frac{2}{412}$

فأما إذا كان / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غَيْرُ مجزومٍ وذلك قولك : اذهب . انطلق .

وقد كان قوم من النحويين^(١) يزعمون أَنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لِأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُ مِنَ الأَفْعَالِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مُضَارِعاً لِلأَسْمَاءِ .

والأَفْعَالُ المُضَارِعَةُ هِيَ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا الزَوَائِدُ الأَرْبَعُ : : الياءُ ، والتاءُ ، والهمزةُ ، والنونُ .
وذلك قولك : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفْعَلُ أَنْتَ ، وَيَفْعَلُ هُوَ ، وَنَفْعَلُ نَحْنُ . فَإِنَّمَا تُدْخِلُ عَلَيْهَا العَوَامِلَ
وهي على هذا اللَّفْظِ .

وقولك : اضربْ ، وقمَّ ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه
إِلَّا بِحَرْفٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَيَجْزِمُهُ . فهذا بيِّنٌ جداً .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَرَأَ (فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا^(٢)) فهذا مجزوم
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من
إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وَايْزُرْكَ . إذا كان الأمر لهما ؛ لِأَنَّ زيدا
غائب ، ولا يكون الأمر له إِلَّا بِإِدْخَالِ اللامِ .

$\frac{2}{413}$

وكذلك إن قلت : ضَرْبَ زيد فَأَرَدْتَ الأَمْرَ مِنْ هَذَا : لِيُضْرَبَ زيد ، لِأَنَّ المأمور ليس

بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧
كما عرض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلتفرحوا ببناء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاء وطلبٌ للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لي ؛ كما تقول : اضرب عمراً .

فأمَّا قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنَّما كان كذلك لِعلم السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : علم الله لأقومٍ . إنَّما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم ؛ لأنَّك في قولك : (عَلِيمٌ) مُستشهدٌ .

وتقول : يا زيد ليقيمُ إليك عمرو ، ويازيد لتدعُ بني عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاحمِئني - لك الويلُ - حرَّ الوجهِ أويِّبِكِ مَنْ بكى^(٢)

يريد : أو ليبيِّبِكِ مَنْ بكى . وقول الآخر :

محمدٌ تَفَدِّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شَيْءٍ تَبَّالاً^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة الأمر والنهي . وذلك قولك : لا يقطع الله يميناك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمره » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .

في معجم البلدان : البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قرية القمر ، وهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة . وانظر السيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .
خش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من باب نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .

التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الويال فكأن التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتاج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر^(١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُبل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاختشى فهو في موضع فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقيم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحملة على موضع

الأول - لأنَّه كما كان حقُّ اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في $\frac{2}{415}$

الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقم زيد (فلتنقم طائفة

منهم معك)^(٢) (ولتكن منكم أمة)^(٣) . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه

لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكامة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة .

كقولك في عليم : علم ، وفي فخذ : فخذ .

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الثور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطي ص ٢٠٤ وشواهد الكشاف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمعنى ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزنجشري في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تفدى على الخبر وإنما حذف الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضممه الشاعر . شبه باضارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتنقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام في الشواذ أيضاً (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وَأَمَّا قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ (ثُمَّ أَلْقَطَعُ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ
(لِيَقْطَعُ) لَحْنٌ^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْغَصِدَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ

فَأَمَّا حَرْفُ النَّهْيِ فَهُوَ (لَا)^(٢) . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقْمُ
زَيْدٌ ، وَلَا تَقْمُ يَا رَجُلٌ ، وَلَا تَقْمِي يَا امْرَأَةٌ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَفْتَ نَهْيًا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا يَقْمُ
زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ (لَا) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقْمُ زَيْدٌ ، وَلَا
يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِيَالِهِ^(٣) .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بِغَيْرِ (لَا) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعُ عِنْدَ السَّمْعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقْمِ
زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْمِ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْاجْتِمَاعِ إِذَا قَصَدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقْمِ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ،
وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَ (لَا) الْمَوْكَدَةُ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى^(٤) . تَقُولُ : مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ
وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتِنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

(١) الْحَجَّ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لِيَقْطَعُ الَّتِي قَالَ عَنْهَا الْمُبْرَدُ : إِنَّهَا لَحْنٌ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةً
مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةً بِتَحْرِيكِ اللَّامِ بِالْكَسْرِ .

كَمَا قَرِئَ فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْهِيمًا) وَقَوْلِ الْمُبْرَدِ : (وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ
ابْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ) قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ يَعْقُوبٌ وَهُوَ مِنَ الْعَشْرَةِ .

(وَانظُرْ غَيْثَ النَّعْجِ ص ١٧٣ شَرَحَ الشَّاطِئِيَّةَ ص ٢٥١ النَّشْرُ ج ٢ ص ٢٢٦ - الْإِتْحَافُ ص ٣١٤) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلُ
مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمُبْرَدُ بَعْضَ الْقِرَاءَةِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

(٣) أَنْظُرْ تَعْلِيْقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) فِي الْمَعْنَى ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَالْعَاطْفُ الْوَاوُ ، وَ (لَا) تَوْكِيدُ النَّهْيِ » .

لم تكن كاذباً . ف (لا) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ،
وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛
الأتري أنك لاتقول : نهيت من فوقى ولكن طلبت إايه . وذلك قولك : لايقطع الله يد فلان ،
ولا يصنع الله لعمرو . فالمخرج واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ؛ كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛
وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاءً صحيحاً . وذلك قولك : اثنتى أكرمك ،
لأن المعنى : فإنك إن تاتنى أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالاتيان . وكذلك :
لاتأت زيدا يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تاتيه يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لاتدن » فإنما
هو : تباعد ، فتباعد منه لا يكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن
من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك^(٢) .

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي
وذلك قولك : أين / بيتك أزرَكَ ؟ لأن المعنى . بيان أعرفه أزرَكَ وكذلك هل تاتينى أعطك ،
وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ
الْأَلِيمِ) ثم قال : (تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ،
والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٣) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ،
فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه بذل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكر إياه ؛ ألا ترى أنهم يتقاون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ)^(١) لَأَنَّ المعنى : البخل هو خيرا لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوعي ، كقولك : عن حضور الوعي . فلما ذكر / أحضر الوعي دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع]^(٣) .

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمَرُ عواملها ، فإذا حذف رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهي (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوْمِنُونَ) .

وكذلك أو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلي - لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذي تعرفه وتفهمه وأولت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصل إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدي ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « ولا يحسن » بالياء والتاء سببتان . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافي .

وفي كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) فالقول عندنا أن (مَنْ) / $\frac{2}{420}$ مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندي كما قالوا (٢) وقالوا في بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدُحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ (٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (مَنْ) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .

وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ) (٤) .

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الإسми أجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندي من يقوم ويقعد قال : أجازة الفراء في الاستواء وهو مثله في الحذف والإقرار » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسمية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بأنزق منها » .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسми البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لحسان في أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكري في الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهي في كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص :

إِنِّي لِأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَانِ عِنْدَكَ مَنْ يَعِشُ وَيَنْصَحُ

(٤) النساء ١٥٩ - في سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسعدنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منها مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفي الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة تسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته ببيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعني إذا عاين قبل أن تزهد روحه حين لا ينضمه إيمانه لانقطاع وقت التكليف » . =

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارَةٌ
أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ^(١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْبِشٍ
يَقْمَقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنُّ^(٢)

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يبدله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد معناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال مقبا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف . وانظر المعنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقترض لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المعنى : فمهما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنها خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبتغي العيش .
والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكبح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغي .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسبان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سمي في المعيشة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القعقعة : تحريك الشيء اليابس الصلب . الشن : القرية البالية وقمعتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت ، وهذا ما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يقمقع لي بالشنان : يضرب للرجل الشرس الصعب أي لا يهدد .
بنو أقيش : حتى من عكل وقال الأصمعي : جمال بني أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة للناطقة قالها لما قتلت عيس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عيس فأراد عيينه بن حصن الفزاري أن يعين عيسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له الناطقة : كأنك لسرعة غضبك وشدة نفورك جعل من جمال بني أقيش .
وجملة يقمقع صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والمعنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان الناطقة ص ٧٧

يريد : كَأَنَّكَ جَمَلٌ ، وكذلك قال : يُقَعَّقُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسْرُ بِنِسْبَةٍ تَقْرِبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَقَرٍ^(١)

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مالك عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَسِرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ^(٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى أتى قوما من الأزدي فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لعم المخاطب - ورواية الكامل : تقرئني منه وما في المقتضب أنسب لمقام المدح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو إنسان وقال البغدادي : الأول تقدير رام للقرينة . وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيدا محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيدا وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالكا . . » وقال البغدادي معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما إلا الأسماء ويظهر لى أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمخوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أى أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفى - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على نفي أو مبتدأ وعندى متعلق بلك أو خير آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشاف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قائله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

اعلم أنَّ «نِعْمَ» و «بِئْسَ» كان أصلهما نِعِمَ وبِئْسَ^(١) ، إلاَّ أنَّه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلقِ كما هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً . وذلك قولك : نِعِمَ وبِئْسَ على التمام وفخِذَ ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الشاى فتقول : نِعِمَ وبِئْسَ وفخِذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنَّ غيرَ أوَّل . وقد تقدم قولنا في ذلك^(٢) . فيقول / من قولك فخِذَ : فخِذَ ، وعِلِمَ : علمَ ومن نِعِمَ : نِعِمَ ومن قولك : فخِذَ فخِذَ ، ونِعِمَ وبِئْسَ .

وحروف الحلقِ ستَّة : الهمزة والهَاء وهما أقصاه ، والعينُ والحاء وهما من أوَسَطه ، والغين والخاء وهما من أوله كما يلي اللسان . فكان أصلُ نِعِمَ وبِئْسَ ما ذكرت لك . إلاَّ أنَّهما الأصل في المدح والذمِّ . فلما كَثُرَ استعمالهما ألزما التخفيف ، وجزياً فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة .

وقد يقول بعضهم نِعِمَ . وكلُّ ذلك جائزٌ حسنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِيذَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرِّ
مَا أَقَلَّتْ قَمَلِي أَنَّهُمْ نِعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس . . . » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وفعل إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء . . . » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرأ هذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (نعم عقبي الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٨٧) .

وأما ما ذكرت لك أنه يقع في معناهما مقاربا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو: لَكْرُمُ زَيْدٌ ، $\frac{2}{423}$ ولظُرْفُ زَيْدٍ . وكذلك (حَبْدًا) . ونحن ذاكرو كلَّ بابٍ من هذا على حِيَالِهِ إن شاء الله .

* * *

أما «نِعْمٌ» و «بِئْسَ» فلا يقعان إلا [على مضمَر يفسره ما بعده والتفسير لازم] ^(١) .
 أو على معرفة بالألف واللام ^(٢) على معنى الجنس ، ثم يُذَكَّر بعدها المحمود والمذموم .
 فأما ما كان معرفةً بالألف واللام فنحو قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ،
 ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعِمَّتِ الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبِئْسَتِ الدابَّةُ
 دابَّتُك .

وأما قولك : الرَّجُلُ ، والدابَّةُ ، والدارُ . فمرتفعات بنعم وبئس ؛ لأنَّهما فِعْلان يرتفع
 بهما فاعلاهما .

وأما قولك : زَيْدٌ ، وما أشبهه - فإنَّ رفعه على ضربين ^(٣) :

أحدهما : أَنْكَ لَمَّا قَلت : نَعَمَ الرَّجُلُ فَكأنَّ معناه محمود في الرجال قلت : زَيْدٌ عَلَى
 التفسير كأنَّه قِيلَ : مَنْ هَذَا المَحْمُودُ ؟ فقلت : هُوَ زَيْدٌ .

= الإقلال : الرفع وقدمى : فاعل وروى قدمى بالثنية وعليهما فمفعول أقلت محذوف أى أقلتني، المبر : اسم فاعل من أبر فلان
 على أصحابه : أى غلبهم . أى هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه - فداء : خبر لمبتدأ محذوف أى أنا فداء -
 أنهم : يجوز فتح الهززة وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهي في ديوانه ص ٦٨ - ٨٣ .
 وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة ج ٢ ص ١٧٣ .
 (١) تصحيح السيراقى .

(٢) فاعل نعم وبئس إما أن يكون إسماً ظاهراً محل بال ، أو مضافاً لمسا فيه (أل) وإما أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً
 بتكرة بعده فهما موضحان .

والمبرد نقد سيبويه في قوله : (ج ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) فقال المبرد : نقض جميع
 ذلك بقوله في هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . . عمل (نعم) في الرجل ولم يعمل في عبد الله . .
 أطال المبرد في نقده على خلاف عادته وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار (انظر ص ١٤٤ - ١٤٨) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله عمل نعم في الرجل ولم
 يعمل في عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فقيل له من هو ؟ =

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديمَ فأخترته ، وكان موضعه أن تقول : زيد

نعم / الرجل . $\frac{2}{424}$

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجلُ زيدٌ إنما (زيد) بدلٌ من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاعنى الرجل عبدُ الله . قيل له : إن قولك : جاعنى الرجل عبدُ الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاعنى عبدُ الله . فقل : نعم زيد ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ؛ كما تقول : جاعنى الرجل ، أى : جاعنى الرجل الذى تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) فى التقدير إلى أنك تريد معنى محمودا فى الرجال ، ثم تعرّف المخاطب من هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بئس الرجل ، فمعناه : مذموم فى الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ بقولك :

زيد .

فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام / دالٌ على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس^(٢) ، ولست تعنى أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار

$\frac{2}{425}$

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل . «
(١) بعينه : الباء زائدة فى التوكيد . وقد جاء فى أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفى . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن أل فى فاعل نعم وبئس للمهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفى التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيويه أنها للجنس حقيقة .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام فى نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس كما ذهب إليه أبو عل وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وابن الحاجب فى شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهبى .

وكذلك الجاهى فى شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للمهد ج ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، فى ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين المصام فى شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني .

والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : (وَأَعْصِرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)^(١) فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا)^(٢) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ)^(٣) .

* * *

واعلم أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام^(٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ، لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخِلُ الدارَ أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأن تعريفك يقع كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذي .

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاءَ بِالصُّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ)^(٥) فمعناه الجنس . فإن الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) المص : ١

(٢) المصارج : ١٩

(٣) المصارج : ٢٢

(٤) في سيبويه - ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة في الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ - في البحر المحيط - ٧ ص ٤٢٨ « والذي جنس كأنه قال : والفريق الذي جاء بالصدق ويدل عليه أولئك هم المتقون فجمع وفي قراءة عبد الله والذي جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلفظ الذي لكان الضمير مجموعاً . « ثم ذكر أقوالاً أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية الجمل ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يعجز^(١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

وأما وقوعها على المضمرة الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت^(٢) ، وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ؛ لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندي عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك لما قلت : عشرون أبهتت فلم يدر على أى شىء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضاته عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

٢
٤٢٧

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضمرة مقدماً ؟ . قيل : يكون ذلك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبدُ الله منطلقٌ . وكان زيدٌ خيراً منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبدُ الله منطلقٌ ، وكان الحديث زيد «خير» منك^(٣) ، ولهذا باب^(٤) يفرد بفسيره . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى في الجمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشرفى هذا التفصيل فيما نسبته إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حبسك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حبسك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . . وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنها ثناء في استيجابها المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يضمرة لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمتك »
(٤) لم يفرد باباً لضمير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » .
في الجزء الرابع .

من يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا (١) أى : إن الخبر .

ومنها قولك فى إعمال الأَوَّل والثانى : ضَرَبْتِى ، وضربت إخوتك ؛ لأنَّ الذى بعده من ذِكْرِهِ الأَخَوَّةَ يفسره فكذلك هذا . قال الله جلَّ وعزَّ : (بِشْسٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) (٢) وقال : (نِعْمَ / العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (٣) ، لأنَّه ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

وأما « حَبْدًا » فإنَّما كانت فى الأصل : حَبْدًا الشَّيْءُ ؛ لأنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فإنَّما هو حَبٌّ هذا ، مثل قولك : كَرَّمْ هذا . ثمَّ جعلت (حَبٌّ) و (ذَا) اسمًا واحدًا ، فصار متبدلاً (٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى « نِعْمَ » فتقول : حَبْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، وحَبْدًا أُمَّةُ اللَّهِ .

ولا يجوز : حَبْدَهُ ؛ لأنَّهما جُعِلَا اسْمًا واحدًا فى معنى المدح ، فانتقلا عمَّا كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نحو : « أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » (٥) ونحو « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبْنَ » (٦) ؛ لأنَّ أصل المثل إنَّما كان لامرأة ، فإنَّما يُضْرَبُ لكلِّ واحد على ما جرى فى الأصل . فإذا قاتته للرجل فإنَّما معناه : أنتَ عندى بمنزلة التى قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ - وفى سيبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت بها فن ذلك قولك : إنه من يأتنا نأته وقال عز وجل (إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن فى المغنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأضواء ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يعد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتى قبلها .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أن حَبْدًا بمنزلة حب الشيء ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حَبْدًا ولا تقول حَبْدَهُ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل » . وذه اسم إشارة للمؤنث .

(٥) فى اللسان « هذا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أى اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له كانت ترعى فى السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خذى فى إطارار الوادى وهى نواحيه فإنك ناعلة ، أى فإن عليك تعلين . . . وروى : أطرى بالظاء المعجمة : أى اركبى الظرر وهو الحجر المحدد وانظر أمثال الميدانى ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركته وكان موسراً فتروجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترراً فمترت به إبل عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعِمْتُ وَبِئْسَتْ^(١) إِذَا عَنَيْتَ الْمُؤَنَّثَ ؛ فَلَأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ
الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبِّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمَنْ قَالَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَأَنَّهُمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛
وَالْحَذْفُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ .

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدَا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هِنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا
تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَوَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيْوَانِ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدَيْمٌ دَارِكٌ ، وَغُمَيْرٌ
بِلَدَّتِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفِظٌ لَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا
الصَّيْحَةَ)^(٢) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)^(٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نِعِمَ) تَوَثُّ وَتَذَكُّرٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نِعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ ،
كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَذْفُ فِي نِعِمْتُ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لِمَا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْبَحُوا بِالنَّاءِ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ
أَمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نِعِمَّ الْمَرْأَةُ قَالَ : نِعِمَّ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نِعِمَّ الدَّارُ . . . » .

(٢) هُودُ : ٦٧ .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا لَجَأُوا بِالنَّاءِ لِتَأْنِيثِهَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةً إِضْمَارٍ كَالْوَاوِ
وَالْأَلْفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَابَةُ التَّأْنِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فَلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ
حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حَذَفَتْ فِيهِ النَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلَ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيْوَانِ . . . » .
وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . » .

* * *

تعرض المبرد لفقده لكلام سيبويه هنا فقال :

قال محمد بن يزيد : وهذا خطأ لم يوجد في قرآن ، ولا كلام فصيح ، ولا شعر ولكنه يجوز في غير المرأة أن تقول :
عمر دارك ، لأن الدار ليس تحتها معنى تأنيث ، ولا تذكير ، وإنما تجرى على اسمها ، ولا فصل بينها وبين قولك منزل . فن ذلك
قوله عز وجل (فمن جاءه موعظة من ربه) ، لأن الموعظة والوعظ واحد ، وكذلك « (وقال نسوة) » ، لأن تأنيث الجماعة
والجميع سواء ، ولم يميز هذا في الحيوان ، لأن معناه التأنيث . ولو سميت امرأة ، أو شاة ، أو كلبه باسم مذكر بينته في التأنيث
لمعناهن . ألا ترى أنك لو سميت امرأة بقاسم ، وجعفر لقلت : جاءني قاسم ، وجعفر وكذلك جميع الحيوان لتأنيث المعنى .

وقال جرير : ... لقد ولد الأخطيل أم سوء

لأن (أم) في الأصل صفة ، ولأنه قد فصل بينها وبين الفعل .

لثيم يَحْكُ قَمًا مُتَسْرِفٍ لثيم مَائِرُهُ قُعْدُدٍ^(١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَسْرَا لُ مُضْطَمِرًا طُرْتَاهُ طَلِيحًا^(٢)

وَأَمَّا :

* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمَّ سَوْءٍ^(٣) *

= ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأ في ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أضلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لما نسبته إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذى للنحوى أن يفعله وهو أن يمثل ، ويعتل لما جاء عن العرب فأما أن يردده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يعنى عن الحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم مؤنث يعنى عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبا نان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث مجازى . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرئى يحك .

المقرف : الذى أمه عربية وأبوه غير عربى . فالأقرف من جهة الفحل ، والهجنة من جهة الأم . « مائر » فاعل للثيم وهو موضع الاستشهاد . القعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحتها ملحق بمجذب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من «مضطمرأ» في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرته : كشحاه . طليحا : معيبا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يريع مضطمرأ . . أى يرجع الغزاة وهو مقيم بالغزو .

والبيت وما يده ما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول

أنه مدح للزبير رضى الله عنه وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تسماه :

على باب استنها صُلبُ وشامُ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد . وجوازه للتفرقة بين الامم والفعل بكلام . فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .
٤٣٠

والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندى حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مجتئى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ^(١)

فإنما أنث (الشخوص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان

وَمُعْصِرٌ .

ومثل ذلك :

فإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطِنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٢)

= الأخيطل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضوع .

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الحصاص ج ٢ ص ٤١٤ والعينى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمنه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً

ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أنث الشخوص لأنها شخوص إناث فلو قلت : ثلاثة شخوص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن

كان لأنثي .

الحجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغت . دون : بمعنى قدلم .

كاعبان خبر مبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان . والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح

الشيخ محيي الدين وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٣ والحصاص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه

أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسبة في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والمخصص ج ١٧

ص ١١٧ والعينى ج ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ^(١) » والتقدير - والله أعلم - :
فله عشر حسنات أمثالها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ؛ لأنك إنما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا
البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالاً ^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بئسوا رجالا ، ولا أخواك بئسا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأن «نعم» / و «بئس» ^٧/_{٤٣١}
إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا مما
يضمير فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمير يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالألف واللام
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد ؛ لأن نعم الرجل خبر
عن زيد ^(٣) . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن نعم الرجل محمود في الرجال ؛ كما
أنك إذا قلت : زيد فاره العبد - لم يكن الفاره من العبد إلا ما كان له ، أو لا ذلك لم يكن
(فاره) خبراً له .

* * *

واعلم أنه ما كان مثل كرم زيد ، وشرف عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى «نعم» إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأنعام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان المندود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثاله) وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال الحسنات : أى عشر حسنات
أمثالها » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في (نعم) ، لا تقول : نعموا رجالا . يكتفون
بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه داخرين) فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف ،
كما ألزموا نعم بئس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه
محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » .

«بئس» إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) (١) ؛ كما نقول : نعم رجلاً أخوك ، وكرم رجلاً / عبد الله .

* * *

واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) توكيد : لأنه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما . إنما ذكرت الدرهم توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً (٢)

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به الملح والذم فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز الحاقه بباب نم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقه بباب نم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب » .

وقال في ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتجج إلى تقدير حذف أما في التمييز أي ساء أصحاب مثل القوم وأما في المخصوص أي ساء مثلاً مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمعنى ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن عييش مذهب سيبويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منع سيبويه (من الجمع بين فاعل نم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدها كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فأما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده شاعراً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المرفع بالألف واللام بأنه فاعل نم وزاد أبيك هو المخصوص بالذم وزادا . تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسل أن (زادا) منصوب بنم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرأ مؤكداً مخلوفاً الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياساً » .

فَأَمَّا قَوْلِكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبِهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى
مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كَفَى بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحْتَ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمُرَّةٌ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا^(١)

على معنى التعجب :

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ :
مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلكِنَّهُ . حَذَفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا ؛ كَمَا قَالُوا :
لَا عَلَيْكَ ؛ أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا^(٢) ، أَيْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ .

= وفي الخزانة ج ٤ ص ١١٠ شواهد كثيرة مثل بيت جرير .

وانظر الحصائص ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وسيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

والبيت لجرير من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ والخزانة ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ على نصب فارس على التمييز قال : فكأنه قال : فكفى بك فارسا .

الشزر : : الطعن في جانب - وأصل أبرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المكتشف أى تبين فضلك تبين البراح من
الأرض وما ثبت فيه .

والبيت للعباس بن مرداس الصحابي من قصيدة قالها في الجاهلية قبل إسلامه وهي في الأضعميات ص ٢٣٧ - ٢٤٠ والأغاني ج ١٤

ص ٣١٥ وبعضها في الحماسة ج ٢ ص ١٥ - ١٧ والخزانة ج ٣ ص ٥١٨

والبيت في السمط ص ٣٨٨ وروايته كرواية الأضعميات : وقررة يمجهم .

وقال الأستاذ الميجنى : « في المغربية فوق قررة أحسبه مرة - وهذا الحبان ليس في محله » .

وأقول : إن هذه رواية سيبويه والمبرد ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٤٨

(٢) جاء ذلك في قول الراجز :

أَمْرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا

الجمع ج ١ ص ١٢٢ ، والأشومفي ج ١ ص ٣٠٠

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٨ « ومثل ذلك قولهم : إما لا فكأنه يقول : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ولكنهم حذفوا ذا

لكثرة استعمالهم إياه وتصرفوا حتى استغنوا عنه بهذا » .

وقال في ص ١١٤ « تا الله ما رأيت كاليوم رجلا أى : كرجل أراه اليوم رجلا وإنما أضمر ما كان يقع مظهرًا استخفافًا

ولأن المخاطب يعلم ما يعنى فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك وقد عرف المخاطب ما تعنى أنه لا بأس عليك ، ولا ضرر عليك

ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير لا عليك » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قوطم : عندي درهم ليس غير وليس إلا^(١) .

وأما قوله :

يا صاحبي دنا المسير فسيسرأ لا كالعشيّة زائراً ومزوراً^(٢)

فعلى إضمار فعل كآذنه قال : لا أرى كالعشيّة أى كواحد أراه العشيّة ؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيّة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلاً^(٣) .

(١) سيمقد باباً لهذا يحتم به الكتاب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشيّة ليست بالزائر وإنما أراد لا أرى كالعشيّة زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وصبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استغناءً ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » .
وفي مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشيّة رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها » .

وفي الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً إلا مضافاً إلى العشيّة ويكون (زائراً) عطفاً بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشيّة فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس » .
وقد جوز الرضى أن يكون (زائراً) تابعاً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشيّة .
العشى : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من بهواه .

والبيت لجرير ، من قصيدة في هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيّة عشيّة ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . . وإن شئت نصبت . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً » .

وفي شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على الحمل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ » أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوى بين الأسلوبين : لا كالعشيّة رجلاً ولا كزيد رجلاً وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر ، وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكَتْ

لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرَتْ على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما
المسلمان ، ورأيت / المسلمَيْن .

فأما سيبويه^(١) فيزعم أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرمي^(٢) يزعم أن الألف حرف الإعراب ؛ كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن

انقلابها هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن وأو ، ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية ، وتكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

* * *

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو غير ما ، نحو : دال زيد لما كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يمتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب ، وليست الألف فى الثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلائل على الإعراب وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المسازنى . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام . =

وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمّا إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذى نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأنخفش^(١) ؛ وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبي عمّر : إذا زعمت أن الألف حرف إعراب ، وأن انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيئان :

أحدهما / : أنك تزعم أن الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد .

٢
٤٣٥

والشئ الآخر : أنك تعلم أن أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنه لا انقلاب معها .

== والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرى أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لمسا اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لمسا كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخافو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبينة وليس من مذهب أبي الحسن الأنخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المسازنى أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والجمع

ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع. إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعْرَبَةٌ من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النونُ إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه $\frac{2}{436}$ معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحدٌ رجال ، واثنان رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضمَّ شئاً إلى شئٍ . فمن ذلك قول الشاعر :

كَانَ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدَلْسِ دُلِّ ظَرْفُ جَرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

(١) عقد في الإنصاف مسألة لللاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والمجم ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦ .

(٣) استشهد به سيويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثنا إل حنظل .

٢ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أن هذه
٤٣٧ العدة مقتطعة لما أردت من الجنس الذي ذكرت .

فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقلُّ العدد^(١) . فمن ذلك ما كان
على (أفعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكبش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ،
وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعلّة) نحو : أحمرّة ، وأقنيزة ، وأجرية . وما كان على (فعلة)
نحو : صبّية ، وغلّمة ، وفتية .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛
لأنه على منهاج التشنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء^(٢) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكرينات .
وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يعلم على حقيقته
إن شاء الله .

* * *

٢ / اعلم أنك إذا صغرت بناءً من العدد يقع في ذلك / البناء أدنى العدد - فإنك تردّه إلى
٤٣٨

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيته ولا تكسر الماء . . الواحد خصى وخصية .
وفي تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلّل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .
وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها .
الرجز لخطام لمباشى في هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ،
١٠٠ والحامسة ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية في كل ما ذكر ظرف عجوز إلا في الحامسة فإن روايتها :
بحق جراب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما يبنى لجمع أدنى
العدد إلى أدنى العقود » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . . » .

أدنى العدد فتصغره . وذلك أنك إذا صغرت (كلاباً) فقلت : أكَيْلِب ؛ لأنك إنما تُخبر
أن العدد قليل . فإنما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال . وهذا هو الحال
ونذكر هذا في باب التصغير^(١) ، ولكننا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

فإذا أردت أن تجمع المذكّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو :
ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ،
ولكن كدخلوها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلام يَمعة^(٢) .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقفته بغير هاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس
بَعَلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبينية ، كتانيث عَقْرَب / ، وعناق ، وشمس ، وقدر .

٢
٤٣٩

وإن سميت رجلاً بـ(ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث بمنزلة
عناق .

وإن سمّيته بـ(ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكّر بينَ الثلاثة إلى العشرة في المذكّر . وفيما بين
الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عزّ وجلّ : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ^(٤))
وقال : (في أربعة أيامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ^(٥)) وقال : (هَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَابٍ فَإِنِّ

(١) سياق حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربهه : بين الطويل والقصير . غلام يَمعة : مراهق .

(٣) في سيبويه - ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الاسماء التي تبين بها عدته مؤنثة
فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمل . . . وكذلك جميع هذا ثبتت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ،
وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الاسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ،
وخمسين ، وسبع ثمرات . . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحساق : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ (١) ، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وَقَالَ : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ (٢)) .

فَإِذَا كَانَ فِي الشَّيْءِ مَا يَمِيقُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ أَضْفَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : ثَلَاثَةٌ أَغْلَمَةٌ ، وَأَرْبَعَةٌ أَخْمِرَةٌ ، وَثَلَاثَةٌ أَفْلُسٌ ، وَخَمْسَةٌ أَعْدَادٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : ثَلَاثَةٌ حَمِيرٌ ، وَخَمْسَةٌ كِلَابٌ - جَازَ ذَلِكَ (٣) . عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ : ثَلَاثَةٌ مِنْ

(١) القصص : ٢٧

(٢) البقرة : ١٩٦

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وَقَدْ تَجِيءُ خَمْسَةُ كِلَابٍ يَرَادُ بِهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْكِلَابِ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا صَوْتُ كِلَابٍ أَيْ : هَذَا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ ، وَكَمَا تَقُولُ : « هَذَا حَبُّ رِمَانٍ » وَقَالَ فِي ص ٢٠٢ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ثَلَاثَةِ كِلَابٍ فَقَالَ : يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ شَبْهُهُ بِثَلَاثَةِ قُرُودٍ وَنَحْوِهَا ، وَيَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ : ثَلَاثَةٌ مِنَ الْكِلَابِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : ثَلَاثَةٌ عَبْدِي اللَّهِ وَإِنْ نَوَيْتَ قُلْتَ : ثَلَاثَةٌ كِلَابٍ عَلَى مَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : ثَلَاثَةٌ ثُمَّ قُلْتَ كِلَابٌ » .

الْمَبْرَدُ فِي نَقْدِهِ لِكِتَابِ سَبْيُوهِ عَرَضَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : قَالَ : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ فَقَالَ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْكِلَابِ كَمَا قَالَ ثِنْتَا حَنْظَلٌ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْعَرَبُ تَقُولُ فِي أَقَلِّ الْعَدَدِ فِي قِرَاءَةِ الْمَرْأَةِ أَقْرَاءَ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا « ثَلَاثَةُ قُرُودٍ » فَهَذَا يَنْفَضُ قَوْلُهُ ؛ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ .

وَرَدَ عَلَيْهِ ابْنُ وَوَلَادُ فِي الْإِتِّصَارِ فَقَالَ :

قَالَ أَحْمَدُ : نَصَرَ سَبْيُوهِ عَنِ الْخَلِيلِ غَيْرَ مَا حَكَاهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ثَلَاثَةِ كِلَابٍ فَقَالَ : يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ شَبْهُهُ بِثَلَاثَةِ قُرُودٍ وَيَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْكِلَابِ .

فَهَذَا وَجْهَانٌ : الْأَوَّلُ مِنْهُمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى مَعْنَى ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ ، وَكَمَا قَالُوا : ثَلَاثَةُ قُرُودٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِي قُرُودٍ فَيَقُولُوا أَقْرَادًا وَاسْتَعْمَلُوا الْكَثِيرَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ فَجَازَ فِي الْكَلَامِ وَشَبَّهُوا كِلَابًا بِهِ فَجَازَ فِي الشَّعْرِ لِاسْتِعْمَالِهِ الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ : أَكْلَبٌ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي عَلَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ إِلَى الْجِنْسِ فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ وَالشَّعْرِ وَقَدْ زَعَمَ سَبْيُوهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ يَجِيءُ خَمْسَةُ كِلَابٍ وَلَمْ يَقُلْ فِي الشَّعْرِ ، وَقَالَ : كَقَوْلِكَ : خَمْسَةٌ مِنَ الْكِلَابِ وَحَذَفْتَ مِنْ وَأَضْفَتَهُ إِلَى الْجِنْسِ وَقَالَ هَذَا كَمَا تَقُولُ صَوْتُ كِلَابٍ أَيْ صَوْتُ هَذَا الْجِنْسِ . وَهَذَا حَبُّ رِمَانٍ وَالْحَبُّ لَيْسَ بِرِمَانٍ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْهُ وَكَذَلِكَ الصَّوْتُ مِنَ الْكِلَابِ فَكَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْعِدَّةَ مِنَ الْكِلَابِ وَلَيْسَتْ بِجَمِيعِ الْكِلَابِ وَإِذَا قُلْتَ : ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ فَالثَّلَاثَةُ هِيَ الْأَكْلَبُ وَإِذَا لَمْ تَسْتَعْمَلِ الْعَرَبُ الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِي مِثْلِ هَذَا اسْتَفْتَيْتَ عَنْهُ بِالْكَثِيرِ فَجَمَعْتَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ثَلَاثَةُ شُوعٍ اسْتَفْتَيْتَ عَنْ أَشْمَاعٍ وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ اسْتَفْتَيْتَ عَنْ أَقْرَادٍ وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ اسْتَفْتَيْتَ بِهَا عَنْ أَقْرَافٍ فَلَمَّا جَمَعُوا الْجَمْعَ الْكَثِيرَ هَهُنَا يَنْبَغُ عَنِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَسَنَتْ إِضَافَةُ الْعَشْرَةِ وَمَا دُونَهَا إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ مَقَامَ الْقَلِيلِ لِرُكُوبِهِمْ اسْتِعْمَالَهُمْ إِيَّاهُ وَجَمَعَهُمُ الْكَثِيرُ يَنْبَغُ مِنْهُمَا قَوْلُهُ كِلَابٌ فَإِنَّمَا ضَمَفْتُ فِيهِ خَمْسَةَ كِلَابٍ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا =

الكلاب ، وخمسة^(١) من الحمير ؛ كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(٢) .

٢
٤٤٠

وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مِيَّ عَلَى الظُّرَارِ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءِ الأَطْفَانِ^(٣)

يريد : خمسا من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير من العدد يُلقَّب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أرسان^(٤) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك .

أكلب فكان الأول أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شعوع .

وأما قوله : إن العرب تقول في القليل أقراء فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشيء غيره وإنما الأصل في قليل فعل أفل وقد ترك استعماله ألبت في قرء واستغنوا عنه بفعال . وإذا لم يستعملوا أقل الجمع على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمع المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم ثلاثة قرء وبه جاء القرآن .

أنظر الانتصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الظرار : جمع ظرر وهى حجارة مستديرة محددة يقال أرض مطرة : إذا كانت كثيرة الظرار . ويروى على الظرار بالطاء المهملة ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . والقائى : الشديد الحمرة .

وفى المخصص ج ٢ ص ٧ فإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (فى الأصل : الخمس والتصحيح من اللسان) وليس يعنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد للجمع إنها هو كسرة وسدر .

والبيت فى اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر العدد فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسان « الرسن : الخيل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : سُوسُ^(١) فتقول : ثلاثة سُوسُ ، فيشترك فيه الأقلُّ والأكثر .

فإذا جاوزت ذواتِ الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٢) .

فإن حَقَّرت / الدرهم قلت : درهماً . تردّه في التحقير إلى بناءٍ يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التانيث . وهذا يُبين لك في باب الجمع^(٣) إن شاء الله .

وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين^(٤) ؛ لأنَّ هذا بما يجمع بالواو والنون . فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيِّداً على ما فسرت لك .

= وقال في ص ١٧٩ ، « ذلك قولهم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال » .

وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة سُوسُ فاستغنوا بها عن أشعاع » .

وفي المفصل : وقد روى عن الأَخْفَش أنه أثبت أشعاعاً قال ابن يعيش ج ٢ ص ٢٥ « فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشع فهو شاذ قياسي واستعمالاً فأما الاستعمال فأقله وأما القياس فإن الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدال فجيئته على أفضل على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشعاع وإن لم يكن شاذاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . . . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتي في هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه . . . » .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . =

فإذا خرجت عن العِقدِ الأوَّلِ ضممت إليه اسماً مما كان في أصل العدد إلى أن تُتسَّعه . وذلك قولك : عندي أحدَ عشرَ رجلاً ، وخمسةَ عشرَ رجلاً^(١) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيَّرت اللفظ للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأصلُ أحدًا وعشرة ، وخمسةَ وعشرة ، فاما كان أصلُ العدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وأزموهما الفتح ؛ لأنَّه أخفُّ الحركات ؛ كما قالوا : هو جارى بيَّت بيَّت ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً يافقي ، والقوم فيها شغَرَ شغَرَ^(٢) .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموت / ، وبعلبك ، وما ، أشبههما^(٣)؟ قيل
 إنَّ (حَضْرَمَوْتَ) بنوا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا لذلك

= وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع ميزاً للعدد عند سيويوه إن كان وصفاً إلا نادراً . . . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جمع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه منكر في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلته تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . » .

(١) في سيويوه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جملاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) في سيويوه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يحملون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منعه » .

وسعيد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يحملان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعده يكرب سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله

ص ٣٥٨ - ٣٥٩

عَدَمًا ، ولم يكن له حدٌّ صُرِفَ عنه ، والعدد الذي ذكرت كان له حدٌّ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك فلَمَّا عُدِلَ عن وجهه عُدِلَ عن الإعراب .

وَأَمَّا (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا فِيهِ دَائِلُ الإِعْرَابِ تقول : جاعلُ اثنا عشر ، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ . فلَمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ كإِعْرَابِ رَجُلَيْنِ وَمُسْلِمِينَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُجْعَلَ مَعَ غَيْرِهِ اسْمًا وَاحِدًا^(١) . ولا تجد ذلك في بناءِ حضر موت ، ولا في شيءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ : لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً وَنَحْوَهُ وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إِلَّا أَنْ لَهَا الْمَعْنَى الَّتِي أَبَانَ عَنْهَا مِنَ الْعَدَدِ .

ولو سَمَّيتُ رَجُلًا اثْنَيْ عَشَرَ ثُمَّ رَحَّمْتَهُ لَقُلْتُ : يَا ائْتِنَا أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما كنتُ فاعلاً بالنون أو كانت مكان (عشر) .

فَأَمَّا تَغْيِيرُهُمْ (عشر) عَنْ قَوْلِكَ : عَشْرَةٌ^(٢) ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَصَرْفِهَا عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَكِنَّكَ أَثْبِتَ الْمَاءَاتِ لِلْمَذْكَرِ ؛ كَمَا كُنْتَ مُشَبِّهًا فِي ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ / ، فَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ إِنْسَانًا ، وَلَمْ تُثْبِتْ فِي (عشر) هَاءً وَهِيَ لِلْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَثْبِتَ الْمَاءَ فِي الْاسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهِيَ اسْمٌ وَاحِدٌ ، فَلَا تَدْخُلُ تَأْنِيثًا عَلَى تَأْنِيثِ ؛ كَمَا لَا تَقُولُ : حَمْرَاءٌ وَلَا صَفْرَاءٌ فَأَمَّا الْاسْمَ الْمَنْصُوبَ الَّذِي يُبَيِّنُ بِهِ الْعَدَدَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ فِي مَوْضِعِهِ مَشْرُوحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ أَثْبِتَ الْمَاءَ فِي آخِرِ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ (عشرا) مذكَّرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَأَنْثَيْتَهُ لَمَّا قَصَدْتَ إِلَى مُؤَنَّثٍ فَقُلْتَ : ثَلَاثٌ عَشْرَةٌ امْرَأَةً ، وَخَمْسٌ عَشْرَةٌ جَارِيَةً ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَهُ بِنَاءً عَلَى

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ « وإما اثنا عشر فزعم الخليل : أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير إثنا في الرفع وإثني في النصب والجر ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنتين ويكون علم العدد قد ذهب » .

وقال في ص ١٧١ « فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له إثنا عشر ، وإن له إثني عشر لم تغير الاثنتين عن حالهما إذا ثبت الواحد غير أنك حذف النون ، لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون في الاثنتين حرف إعراب وليس كخمس عشر . . .

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له اثنا عشر واثنتا عشرة وإن له اثني عشرة واثنتي عشرة (بكسر الشين) وبلغة أهل الحجاز عشرة (بسكون الشين) » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وبني الحرف الذي بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء في حالة فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه . . . » .

جِدَّة ؛ كما فعلت ذلك بالمذكَّر (فسَلِمَت الأَسْمَاءُ الأُولَى ؛ كما سَلِمَت أَسْمَاءُ المذَكَّر)^(١) وأُثِبَتْ الهاءُ في آخِرِهِ ، وبنيت العشرة على غير بنائها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما تسكَّن فخذًا فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الامم الذي تُبَيِّنُ به العدد كما فعلت ذلك في المذَكَّر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت ؛ إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث وكذلك اثنتا عشرة^(٣)

فالجواب في ذلك أن تانيثَ إحدى بالألف ، وليس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ، $\frac{٢}{٤٤٤}$ نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنتين ، فوصلا ، واكلاً واحداً منهما لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأما اثنان واثنتان ، فإنما أنث اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون تاءً وقفه بالهاء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مذروان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، واو كان تماً ينفرد له واحد لم يكن إلا مذربان^(٤) . وكقوله : عقلته بثنايين^(٥) (واو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثنايين)^(٦)

(١) تصحيح السيراق .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلغة تميم كأنما قلت إحدى نيقة وبلغة أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى تمره . . . »

(٣) في إحدى عشرة جمع بين علامتي تانيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يعيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في

الأشياء ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الياء تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحده فتطرف ياؤه ولو تطرفت لاستحقت الهمز ومعى عقلته بثنايين أن تشد يديه بطرفي حبل فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهزوه ويقال لذلك الحبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤١١

في سيويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنئين لم لم يهزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بينوا عليه فهذا بمنزلة المماوة وانظر سيويه أيضاً ص ٢٨٣

(٦) تصحيح السيراق .

فَأَمَّا نَضِبُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ ، وَاحِدٍ عَشَرَ ، وَبَعْدَ إِحْدَى عَشْرَةَ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ (١) ؛ فَلِأَنَّهُ عَدَدٌ فِيهِ نِيَّةُ التَّنْوِينِ وَكَأَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ ؛ كَمَا تَقُولُ : هُوَ لِأَنَّ ضَوَّارِبَ زَيْدٍ غَدًا . إِذَا أَرَدْتَ التَّنْوِينَ وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُضَافًا ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِذَا تَكُونُ لِمَا وَقَعَ فِيهِ أَقْلُ الْعَدَدِ ، وَذَلِكَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ . فَإِذَا خَرَجْتَ عَنِ ذَلِكَ خَرَجْتَ إِلَى مَا تَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينِ نَوْعِهِ . فَإِنْ كَانَ مَنْزِعًا انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ مِنْ ذَكَرٍ / النَّوْعِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْوُونٍ أُضِيفَ إِلَى الْوَاحِدِ الْمَفْرُودِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى النَّوْعِ .

٢
٤٤٥

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَّا كَانَ هَذَا تَمَّا تَجْرَى عَلَيْهِ الْإِضَافَةُ ؛ كَمَا تَقُولُ : مِائَةٌ دِرْهَمٍ ، وَأَلْفٌ دِرْهَمٌ ؟

قِيلَ لَهُ : لَمَّا كَانَ هَذَا اسْمَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ مِنْ اسْمَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ إِضَافَةٌ - كَانَ هَذَا لِحْتِيَاجِهِ إِلَى النَّوْعِ بِمَنْزِلَةِ مَا قَدْ لَفِظَ بِتَنْوِينِهِ .

فَإِنْ قَالَ [قَائِلٌ] (٢) : فَأَنْتَ قَدْ تَقُولُ : هَذَا حَضْرَمُوتُ زَيْدٍ . إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا (حَضْرَمُوتُ) ، ثُمَّ أَضَفْتَهُ ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ عَمْرٍو .

قِيلَ : إِنَّ إِضَافَتَهُ لَيْسَتْ لَهُ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ . وَإِنَّمَا يَكُونُ إِذَا نَكَّرْتَهُ ، ثُمَّ عَرَفْتَهُ بِمَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ . (وَخَمْسَةُ عَشْرٍ) عَدَدٌ مُبْتَهَمٌ لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ التَّنْفِيسُ ، فَكَانَتْ تَكُونُ (٣) الْإِضَافَةَ لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ ، فَيَكُونُ كَأَنَّ أَصْلَهُ ثَلَاثَةٌ أَسْمَاءٌ قَدْ جُمِعَتْ أَسْمَاءً وَاحِدًا ؛ وَمِثْلُ هَذَا لَا يُوْجَدُ .

فَإِنْ قَالَ : فَهَلَّا جُعِلَ مَا تَبَيَّنَ بِهِ النَّوْعَ جَمْعًا ، فَتَقُولُ : خَمْسَةُ عَشْرَ رَجَالًا ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَقْرَهُ النَّاسِ عَبْدًا ، وَأَقْرَهُ النَّاسِ عَبِيدًا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ١٠٦ « وَلَمْ يَجْزُ حِينَ جَاوَزْتَ أَذَى الْمَقْوُودِ فِيهَا تَبْيِينٌ بِهِ مِنْ أَى صِنْفِ الْعَدَدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ وَاحِدًا وَلَا يَكُونُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ وَكَذَلِكَ هُوَ إِلَى التَّسْعِينَ » .

وَانظُرْ تَعْلِيلَ ذَلِكَ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٢٢ وَابْنَ يَعْيشَ ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٢) تَصْحِيحُ السِّيْرَانِي .

(٣) تَوْسُطُ خَبْرٍ كَانَ إِذْ لَا لَيْسَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ) وَقَوْلِهِ : (أَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ) وَبَعْضُ التَّنْوِينِ يَقْدَرُ ضَمِيرُ الشَّانِ فِي كَانَ وَالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ خَبْرَهَا .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تعني عبداً واحداً ، ^٢/_{٤٤٦} وأن تكون تعني جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه فقد بيّنت العدد فلم تحتج إلى النوع فحجت بواحد منكور يدلُّ على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت عن ذكر الجماعة .

فإذا نُنيت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهي الواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الخفض والنصب ، ويجرى مجرى مسلمين . وذلك قولك : عندي عشرون رجلاً ، وعشرون جاريةً ، فيستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مشتقٌّ مبهم وليس من العدد الذي هو أصلٌ . والأصل ما بين الواحد إلى العشرة . فكلُّ عدد فمن هذا مشتقٌّ في لفظ أو معنى .

فأمّا قولهم (عِشْرُونَ) ولم يفتحوا لعشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل (١) .

قال قوم : إنَّما كُسرَتْ ؛ ليدلُّوا على الكسرة التي في / أول اثنين ؛ لأنَّها ثنوية عشرة وليست ^٢/_{٤٤٧} بجمع ، وليس هذا القول بشيء .

واكن نقول في هذا : إنَّه اسم قد صرف على وجوه : [فمنها أنك تقول في المذكر : عشرة وللمؤنث : عشر بالإسكان (٢)] وليس على منهاج التذكير ، ولو كان على منهاجه لكان حذف الهاء لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف ، وظريفة ، ومتكلّم ومتكلّمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فينوّه على خلاف بناء التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . في جميع حالاته ، ولم يكن في العشرين على منهاج

(١) في سيويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يشي العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة لثنوية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبدهما النون وذلك قولك عشرون درهماً . »

(٢) تصحيح السراي .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنَّهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ؛ ليكون التفسير دليلا على خروجه من بابه . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقلون^(١) .

وأما قوانا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنها ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين من الاثنين .

٢
٤٤٨

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب^(٢) : أن الاثنين مما إعرابه في وسطه ، فإو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة .

* * *

فإذا زدت على العشرين واحداً فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في الذكر : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلاً قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلا بُنيَ الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد ؛ كما فعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا ، كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضر موت وبعليك ، لا تجد اسمين جعلا اسما واحداً مما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين وقد تقدم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تعليق أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إلا أن / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لأن التثليث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى $\frac{2}{449}$ التسعين^(١) .

إذا صرت إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لأن محله محل الثلاثين مما قبلها ، والأربعين مما قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسمٌ لثلاً يلتبس بالعشرين ، ولأن العقد حقه أن يكون فيما فرط من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأضفته لما بعده معرفةً كان أو نكرةً ؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأول . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم التى قد عرفت^(٢) .

ولم يجز أن تقول : عشرون الدرهم^(٣) ، لأن (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

فإذا أردت تعريف (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛ كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لأن ما بعد التنوين منفصل مما قبله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان للثنائية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شبهت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ، ويبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفت قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تحليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أى صنف العدد » .

(والمائة) اسم ليس . التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تتقف على النون ولاتقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معهما . تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلمُ والصالحُ ، فتقف / على التنوين . فكانت (مائة) ^٢/_{٤٥٠} في بابها كثلاثة في بابها . إلاَّ أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحدٌ في معنى جمع^(١)] ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جَمْع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهمٍ ، والفصلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهمٍ ومائةٌ جاريةٌ ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمسة عشرة ؛ لأنَّهما مجموعان كما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنونَ ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً^(٢) . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب وتقدم فيقال : عندي أثواب ثلاثة » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفناء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتى بين الفناء كقولك بين الشباب ، والفعل كفرح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسب الأعم في الموضعين إلى الربيع ، ونسب أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب الكاتب لجواليقي ص ٢٦٦ . وفي الاقتضاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وأنظر أخصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمال القالي ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥

وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنَّما حَسَنَ هذا في المائتين وإن كان تثنيةً (المائة) ؛ لأنَّه نَمَّا يلزمها النون . فقد رجع في
اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

فأمَّا قولهم : ثلاثمائة وأربعمئة^(١) ، واختيارهم إيَّاه على مائتين ومئات - فإنَّما ذلك قياسٌ
على ما مضى ؛ لأنَّ الماضي من العدد هو الأضَلُّ ، وما بعده فَرَعٌ . فقياسُ هذا قياسُ قولك : عشرون
درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنَّك إذا
قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمَّ تجاوزته]^(٢) صرت إلى عقْد ليس لفظه من لفظ
ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمئة ؛ لأنَّك إذا تجاوزت تسعمائة صرت إلى عقْد يخالف
لفظه لفظَ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمَّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنَّ العدد الذي بعده غير
خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفاً ؛ كما تقول : أحد
عشر ثوباً إلى العقْد الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئتين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب
جمعها في التثليث وما بعده .

وإنَّما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مِئات من أجلَّ أنه مضاف ؛ فشبهته / من جهة
الإضافة لا غيرُ بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاثُ مِئتينِ للملوكِ وَفِي بِهَا رِدائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجوهِ الأَهائِمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئين أو مئتان ولكنهم شبهوه بمئتين وأحد
عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون
اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

وانظر تحليل ذلك في أمرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئتين وثلاث مِئات لأنَّ الشعراء يفسح لهم في
مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثِينٌ قَدْ مَرَزْنَ كَوَامِـلاً وها أنذا أرتجى مرَّ أربعٍ

فبأما قولك : مائةُ درهم ، ومائةُ جارية ، وألفُ غلام ، وألفُ جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مِثِينٍ وقع ، أو على أوف ، أو غير ذلك . فمِثِينٌ أقلُّ العدد مما وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنه لا يكون لأدنى العدد مجازاً أحد عشر درهماً فما فوق .
فأما قوله عز وجل : (وَلِيُبَيِّنَ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فإنه على البَدَلِ لأنه لما قال :
(ثلاثمائة) ثم ذكر السنين ليَعْلَمَ ما ذلك العدد ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فزهن بها رداه وكانت الدية مائة من الإبل . جلت : كشفت تلك المتون المرهون بها ردائي حين أديتها العار عن وجوه الأهاتم يعني بهم الأهم بن سنان . . » .
والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يملح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فدئى لسيوفٍ من تميمٍ وفى بها ردائى ، وجلت عن وجوه الأهاتمِ

وكذلك روايته في النقائض ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٤

(١) البيت في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة الدوسي واسمه كعب أو عمرو أربعمئة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كأننى سليمُ أفاعٍ ليلُهُ غير مودعٍ
فما الموت أفناني ولكن تتابعتُ على سنون من مصميف ومربعٍ

ثلاث مِثِينٍ . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقعد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألف درهم » .

وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين ياقى ، ثم قال : مئتين أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبيّن :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سنين)^(١) وهذا خطأ في الكلام غير جائز .
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازُه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى
جماعة وقد جاز]^(٢) في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على
الجمع^(٣) فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعية وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير
جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين بحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥
والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي :
« هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع ؛ » البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٩٣ -
١٩٤

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر
من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

• • •

وما جعله سيبويه والمبرد من الضرورة يراه القراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالإفراد
والجمع في السبعة .

(١) قرئء بافراء الريح وبجمعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصريف الرياح - تذرؤه الرياح - ومن يرسل الرياح - الله الذي يرسل الرياح - وهو الذي أرسل الرياح - وأرسلنا
الرياح - إن يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الرياح نثرا) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) افراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) افراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كطى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربه
وكتبه) .

(٤) جمع الكافر وإفراده في (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده في (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده في (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده في (فكسونا العظام لحما) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجا) قرئء في السبعة أيضاً سرجا .

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيضٌ^(١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٢)

وينشد : شربنا .

وقال عَلْقَمَةُ بن عَبْدَةَ :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأسيغ عليكم نعمه) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمرون مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يحتنبون كبار الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينة وبينات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الحميص : الجائع . الصفة للزمن والمنى لأهله . وتميشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وأمال الشجري ج ١ ص ٣١١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعم إلى المسيب بن زيد مناة الغنوي وانظر المخصص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه في حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيبكم منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعيبة من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها بيض أكلت السباع والطيور ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

وأما قوله عز وجل : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) فليس من هذا ، لأن السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَنَّا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنَ قَتَلَانَا^(٢)

لأن الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٣) وقوله : (فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٤) فإنه أفرد / هذا ، لأن مخرجهما مخرج التمييز ، كما تقول : $\frac{٢}{٥٤}$ زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفرد الناس مركباً . وإنه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبداً . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوَكُم فَقَدْ بَرِّتَ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورُ^(٥)

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى : فاجلبوهم ثمانين جليدة) أي كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالمضارع والمدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسبة أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسأله عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعم للتظهير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إِنَّا إِخْوَانُكُمْ ، فوضع الواحد موضعَ الجميع ، كما قال : في حلقكم
أى في حلوقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثم تحذف النون وأضاف ،
كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال
الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بِكَيِّنٍ وَفَدَيْتَنَا بِالْأَبِينَا^(١)

وقال الآخر :

وَكَانَ لَنَا فَزَارَةٌ عَمَّ سَوْءٌ وَكَنتُ لَهُ كَشْرُ بَنِي الْأَخِينَا^(٢)

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ) .

وذكر الوجيه ابن الشجرى الأمال ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزاعة ج ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكلم عليها السبيل .

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم
قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزاعة
ج ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبوحى من غطفان . أنظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل
سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على النعت .
والبيت لعقيل بن علفة .

انظر الخزاعة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ونوادر أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ٢٨٦ ،
ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . $\frac{2}{400}$
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا
كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لا أنه يُصِيب له في قياس العربية نظيراً .

وتما يُبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فرواية برواية . والقياس
حاكمٌ بعدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن
تقول : جاءني الغلامُ زيدٌ ؛ لأنَّ الغلامَ معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدارُ
عبدِ الله ، ولا أخذت الثوبَ زيدٌ .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجةٌ على مَنْ خالفه منهم . فعلى
هذا تقول : هذه ثلاثة أثوابٍ ؛ كما تقول : هذا صاحبُ ثوبٍ . فإن أردت التعريف قلت :
هذه ثلاثة الأثوابِ ، كما تقول : هذا صاحبُ الأثوابِ ؛ لأنَّ المضاف إنَّما يعرفه ما يضاف
إليه^(١) فيستحيل هذه الثلاثة الأثوابِ ؛ كما يستحيل هذا الصاحبُ / الأثوابِ . وهذا محال $\frac{2}{406}$
في كلِّ وجه ، ألا ترى أنَّ ذا الرِّثة لما أراد التعريف قال :

(١) في سيويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت
الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال . »

وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق
ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمختصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٣٣ وشرح
الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمُنْرَلْتَنِي مَي سَلَامٌ عَلَيَكُمَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
 وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغِي (١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ (٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأنَّ خمسة عشر بمنزلة
 حَضْرَمَوْتٌ وَبِعْلَبِيكٌ وَقَالِي قَلَا وَأَيْدِي سَبَا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما
 واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوّاه . لأنَّ الثاني
 قد صار في درج الكلام الأوّل ، فهذا أَقْبَحُ وَأَشْنَعُ .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُحْكِمَ وَبُيِّنَ
 بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوعُ ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت
 العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أي : التي قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد
 معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاء في فاه

٢
٤٥٧

(١) استشهد بالبيت الأول سيويوه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التي لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥ وفي طبعة كبرج ص ٣٢٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥
 وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسعيد ذكرهما المبرد في الثاني والرابع .

(٢) يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى
 طوله في الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يملح فيها آل المهلب .

وانظر البيهقي ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إِنَّمَا المعنى : كلُّ من جاعف من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ، ألا تراك
تقول : كلُّ اثنين جاءنى أكرمهما ؛ لأَنَّك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فأوقلت :
كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحال .

ففساد هذا بينٌ جداً . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبلُ إلى حقيقة
القياس ، ولا يَمْضِ على التقليد^(١) .

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنوثة

اعلم أنَّك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أياً ذلك كان فيه . فتقول :
هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .
وهذه مائتك ، وألفك .

وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلاً . وإن كان عددا في مرضعه قلت :
هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامك وجاريته ، وكذا سبيل كل معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثواب القوم ، لا يكون إلا ذلك ، لأن المضاف
ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهمك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشرك . تقدّر حذف ما فيه
من التنوين في النية ، كما تقول : هنّ حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواج
بيت الله إذا نويت طرحه ؛ لأنّ (فواعل) لا ينصرف . فإنّما يقع التنوين في النية ، ويخرج
مخرج هذا ضاربٌ زيدا وضاربٌ زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أمّ سرباحٍ غَدَتْ في طَعَائِنِ طَوَالِعِ نَجْدًا فَاصَّتِ الْعَيْنُ تَدْمَعُ^(١)

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (في) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أى مع
طعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : المجلس والبيت في شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالباء
الموحدة هنا وفي شرح اللامية وفي أمالي الشجرى .

وابن منظور يقول : السرباح من الرجال : الطويل وأم سرباح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو للدراج
بن زرعة : إذا أم سرباح وفي أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرافي صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام في (الوحشيات)
قصيدة دراج الضباب وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبٌ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أَنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجيه من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أميس بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبه .

وإنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فيهما والذنابي بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجمل المقطوع السنام . والسنام : يستمار كثيراً للرمز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مروت برجل حسن الوجه وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه .
الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة لذناب أو عيش .
وقيل البيت :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

و (نأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البندادي في الخزانة ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان النابتة الذبياني ص ٧٣ والعيني ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٥١ «واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة : كما تقول : اضرب أيهم أفضل وكالآن وذلك لكثرة ثباتها في الكلام وأنها نكرة فلا تمييز ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة» .

أَمَّا (أَمِير) وَقَبْلُ) وَنَحْوَهُمَا فَمَعَارِفٌ . وَلَوْ جَعَلْتَهُنَّ نَكَرَاتٍ لَرَجَعْنَ إِلَى الْإِعْرَابِ ؛ كَمَا رَجَعْنَ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

وَعَلَى هَذَا قُرِئَ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) (١) عَلَى النَّكْرَةِ ، عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ : أَوْلَا وَآخِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النَّدَاءِ : يَا زَيْدُ أَقْبِلُ . فَإِذَا جَعَلْتَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : يَا رَجُلًا أَقْبِلُ ، كَمَا تَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ / فَتَرُدُّهُ النَّكْرَةَ إِلَى الْإِعْرَابِ ؛ كَمَا تَرُدُّهُ الْإِضَافَةَ ؛ إِلَّا تَرَكَ تَقُولُ : جَاعِنِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَالْخَمْسَةَ عَشَرَ امْرَأَةً . فَلَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ تَرُدُّهُ إِلَى الْإِعْرَابِ لَرُدَّتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ . وَإِنَّمَا أُجَازَ سَبِيْبِيهِ الضَّمُّ عَلَى بَعْدِ .

فَأَمَّا قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَةَ عَشْرِهِمْ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتِهِمْ . فَغَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَنَا الْبَيْتَةُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ خَمْسَةَ عَشْرٍ إِذَا كَانَ عَدَدًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَفْرَدًا ؛ نَحْوُ : خَمْسَةَ عَشْرٍ رَجُلًا ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا نَكْرَةً ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةَ وَسِتَّةً وَبَابَهُمَا إِلَى الْعَشْرِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ مَضَافٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ . وَعَلَى هَذَا لَا نَقُولُ : أَخَذْتُ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا وَثَلَاثِيهِ لِأَنَّ الَّذِي تَبَيَّنَ بِهِ النَّوْعُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً مُضْمَرَةً وَلَا مَظْهَرَةً .

(١) الرُّومُ ٤٤ . الْقِرَاءَةُ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ مِنَ الشَّوَازِ . فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ج ٧ ص ١٦٢ « وَقَرَأَ أَبُو السَّمَاءِ وَالْجَحْدَرِيُّ . . مِنْ قَبْلِي وَبَعْدَ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ فِيهِمَا قَالَ الرَّخَشَرِيُّ : عَلَى الْجُرِّ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ مَضَافٌ إِلَيْهِ وَاقْتِطَاعُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ قَبْلًا وَبَعْدًا بِمَعْنَى أَوْلَا وَآخِرًا » .

وَالْحَدِيثُ عَنِ الْغَنَائِيَّاتِ سَيَأْتِي فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل^(١) / كقولك

هذا ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢
٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثاني اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ؛ كما قال الله عز وجل :
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ^(٢)) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ
ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(٣)) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالثُ اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذي جاء إلى اثنين
فثَلَّثَهُمَا فمعناه الفِعْلُ . وكذلك هذا رابعُ ثلاثة . ورابعُ ثلاثةٌ يا فتى ، لأنَّ معناه : أنه
رَبَعَهُمْ ، وثَلَّثَهُمْ . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ^(٤)) . ومثله قوله عز وجل : (سَيَتُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعَهُمْ كَلْبُثُهُمْ^(٥))

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الإسم الذي تبين به العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك
اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الإسم الذي به يبين العدد وذلك قولك :
ثاني الإثنين قال الله عز وجل (ثاني الإثنين إذ هما في الغار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول في المؤنث ما تقول
في المذكر إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث في فاعلة وفي ثنتين وإثنتين ، وتترك الهاء في ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذي خمس الأربعة كما تقول
خمسهم وربيعهم .

وتقول في المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذي صير أربعة خسة وقلما تريد
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسع أحدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثاني واحد » .

وفي شرح الكافية للرصبي ج ٢ ص ١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء إسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو
ثنيت الأحذ ثنيا ، وثلثت الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسمة والمصارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف
خلق كأربع وأسع واتسع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ؛ لأنَّ المعنى : أَحَدٌ ثلاثة وأحد أربعة^(١) .

فتقول على هذا القول : هذا رابعٌ أربعة إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنَّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث جُعِلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأَصْلُ .

وتقول على القول الآخر : هذا رابعٌ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنَّ / وإنَّما مثاله : هذا ضاربٌ ثلاث . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

فإذا جاوزَ العِقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهب الأوَّل - وهو : هذا ثالثٌ ثلاثة ورابعٌ أربعة ، أى : أَحَدٌ ثلاثة وأَحَدٌ أربعة - أن تقول : هذا حادى عشرَ أَحَدَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ . ولكنَّ العربَ تستثقلُ إضافته على التمامِ لطوله فيقولون : هذا حادى أَحَدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ عشرَ^(٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنَّه معرب .

وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماءٌ لا تُجْعَلُ اسما واحدا في غير الإضافة . وإنَّما شبهه خمسةَ عشرَ بحضرموت ، وببني لما ذكرنا من إزائته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامسَ عشرَ ، كما تقول : هذا خامسَ وسادس - بنيته على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسِ يجرى هذا العددُ .

(١) يبر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مصير فيعمل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادى أحد عشر وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامس عشر بمنزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم إلى عشر بمنزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فان قلت : حادى عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فان بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إسما واحدا . وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا . »

وعقد في الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ . فإنَّ النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعةٌ عشر ، وهذه خامسةٌ أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ، $\frac{2}{463}$ ويقولون : هذا رابعٌ ثلاثٌ عشرة ، إذا كنَّ نساءً ، فصرنَّ به أربعةٌ عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ؛ وذلك لأنك إذا قلت : رابعٌ ثلاثةٌ فإنما تُجربه مجرى ضاربٍ ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثةً فربعهم ، وكانوا خمسةً فسدسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأنَّ الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر . »

• • •

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبني فاعلاً من فعل نحو ثلث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبني فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني . »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما امتنع من أجل أنك تدفعه أن يبني فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبني فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعني قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستغناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يجز أن تبنيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطي فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبني فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر لزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه بني رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بني رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة لفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظ واحد ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعِلًا ؛ لأنه يلتبس بما قبله ؛ لأنه يجيء على لفظ العشرين ، والثلاثون على لفظ الثلاثة ، وهكذا إلى التسعين .

فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فألفتهم . إذا أردت : (فعلتهم) ، وآلفتهم . إذا أردت : (أفعلتهم) . كل ذلك يقال وجاء في الحديث «أول حى آلف مع رسول الله / صلى الله عليه وسلم - جهينة ، وقد آلفت معه بنو سليم بعد» .

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَّحْنَا هُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سَلِيمٍ وَسَبَّحَ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَاقٍ^(١)

وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مُزَيْنَةُ .

= فأما قوله : إذا أردت بفاعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجز فهذا تحكم بنير علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذى على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم فى الاشتقاق وإنما يقع الفرق فى النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما فى لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضى الإسم .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) فى نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ «ومن قبائل بني طابخة بن إلياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضية بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أمهم» .

وفى جهرة أنساب العرب ص ٢٠١ «ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها» وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠ .

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها فى فتح مكة ذكرها ابن هشام فى السيرة .

أنظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صبحناهم بألف من سليم وألف من بنى عثمان وواق

هذا باب

ما يُضَافُ إليه من العِدَّةِ من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنه كلُّ ما كان اسماً غيرَ نعتٍ فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمالٍ ، وأربعُ أبنقٍ ، وخمسةُ دراهمٍ ، وثلاثةُ أنفُسٍ .

فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً مَوْقَعَهُ . وذلك قولك : عندي ثلاثة قرشيّين ، وأربعةُ كرامٍ ، وخمسة ظرفاء^(١) هذا قبيحٌ حتّى تقول : ثلاثة رجالٍ قرشيّين . وثلاثة رجالٍ كرامٍ ، ونحو ذلك . فأما المضارع للأسماء فنحو : جاءني ثلاثة أمثالِك ، وأربعة أشباهِ زيدٍ . كما قال الله عزَّ وجلَّ . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) / . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها $\frac{٢}{٤٦٥}$ حسنةً جميلةً .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميين لم يُلاقِه العددُ إلا بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التنايُث ، لَأَنَّ فِعْلَهُ وَجَمْعَهُ على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؛ كما قال الله عز وجلَّ عند ذكر الأصنام : (رَبُّ إِنْهَنَ أَضْلَلَنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمامٌ وحمامات ، وسرادقٌ وسرادقات .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصيغ إليه الأسماء التي يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدلك على أن التنايات إذا قلت ثلاثة لتنايات إنما يحى كأنه وصف المذكور ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكورين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكامل ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرئ في الشواذ بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعشى الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيُّونَ فَإِنَّ الْمَذْكَرَ مِنْهُمْ يَجْرِي عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكَيرَ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
 هُمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ، فَلذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 هُمُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هِيَ الرِّجَالُ . صَلَّحْ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
 فَأَمَّا (هُمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَمَّا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضْفَعْتَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ مِنَ
 الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا (١) ،
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَّرْتَ الْإِبِلَ
 وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أَبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ (٢)
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكَيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي
 ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ (٣) ؛ لِأَنَّكَ أُجْرِيْتَ عَلَيْهِ التَّذْكَيرَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،
 ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدُ مَا تَعْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ (٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكَيرَ فَإِذَا عَنَيْتَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِئْتَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبِينُ بِهَا الْعِدَّةُ أُجْرِيَتْ الْبَابُ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّثْلِيثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةَ
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثُ شِيَاءٍ ذَكَورٌ ، وَهُوَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى
 الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْغَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاءٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
 رَحْمَةً مِنْ رَبِّي) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ
 الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْمَذْكَرِ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا تَلْتُمُ الْمَذْكَرَ
 ثُمَّ جِئْتَ بِالتَّضْمِيرِ فَمِنْ الْإِبِلِ (لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبُتُ الْهَاءُ) .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٌ وَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ
 فَلَا يَدْعُلُونَ الْهَاءَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٌ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يَقَالُ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ لِلْعَيْنِ مِنَ النَّاسِ .
 وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ » .

بالنفس المذكور . وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث
 أنفُس ؛ لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسِيَّة . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ (١))
 وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتِ (٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : (بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ (٣)) على مخاطبة النفس ،
 وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ (٤)) .

وتقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأنَّ الفرس يقع على الذكر والأنثى (٥)

فإنما قولك : هذه عين (٦) القوم وأنت تعني الرجل بعينه ، فلأنك وضعت موضع العين
 بعينها ، فأقمته ذلك المقام . ولو سميت رجلا (عينا) لقلت في تصغيره : عَيْنٌ . فإنما هذا
 بمنزلة قولك للمرأة : ما أنت إلا رَجُيْلٌ ، وللرجل : ما أنت إلا مُرْبِئَةٌ ؛ لأنك تقصد قصد
 الشيء بعينه . فقس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فإنما تسميتهم الرجل عَيْنَةً وأذينة فإنما سموا بهما بعد أن صغرتا في موضعهما ؛ ولو
 سميت الرجل (أذنا) ، ثم صغرته لقلت : أُذَيْنٌ فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) الزمر : ٥٩ في شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه وفي
 البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهي قراءة أبي بكر الصديق وإبنته عائشة رضي الله عنهما وروتهما
 أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥ .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكور ، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في
 كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

(٦) في سيويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجلا لأن العين مؤنثة » .

وقال في ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلا بعين وأذن فتصغيره بغير هاء وتدع الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويحتج
 بأذينة .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حرّكت أوسطه^(١)، لتكون الحركة عَوْضاً من الماء المحذوفة ، وتكون فرقا / بين الاسم والنعت ؛ وذلك قولك في طلحة :
طَلَحَات ، وفي جَفْنَة : جَفْنَات ، وفي صَحْفَة : صَحَفَات ، وكذلك جميعُ هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٢)

وقال الآخر :

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفْنُسُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجرمة وجرات » .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسياف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وبنصبه - جعل ابن عصفور الجر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن برى : الأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أعنى أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البليوي أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البيض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجواد المشهورين في الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجواد إسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جمع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لذهم هذا البيت .

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعَلَة) ففيه ثلاثة أوجه (١) :

إن شئت قلت : فُعَلَات ، وأتبعَت الضمَّة الضمَّة ؛ كما أتبعَت الفتحة الفتحة .

وإن شئت جمعته على فُعَلَات ، فأبدلت من الضمَّة الفتحة لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلَات ؛ كما تقول في عَضُد : عَضُد ؛ وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ (٢)) . وواحدُها خُطوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَانُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ (٣)

ينشلون : رُكْبَاتَنَا ورُكْبَاتَنَا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في

الظلمات ، والظلمات ، والظلمات (٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ « وأما ما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قولك : ركة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركات وغرفات » .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإتحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في ركبانا . ويقول الأعمى : زعم بعض النحويين أنه جمع ركة على ركب ثم جمع ركباً على ركات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تصاف إلى أدنى العدد . ركبانا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت ركبانا .

ولم ينسب البيت لقائل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ .

(٤) في الظلمات - بأداة التعريف في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ ، والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر اتحاف فضله

البشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فِعْلة) ففيه ثلاثة أوجه^(١).

أحدها : فِعْلات تُتبع الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعْلات . فتُبَدل الفتححة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعْلات ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي فَخِذٍ : فَخِذٌ ؛ لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ ، وقربة وقِرْبَاتٌ . فإن استثقلت قلت : سِدْرَاتٌ وقِرْبَاتٌ ، وفي الإسكان : سِدْرَاتٌ ، وقِرْبَاتٌ .

وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة ، للفصل بين الاسم والنعمة^(٢) ؛ وذلك قولك : ضَحْمَةٌ ، وضَحْمَاتٌ ، وعَبْةٌ وعَبَلَاتٌ ، وَخَدْلَةٌ وَخَدَلَاتٌ .

وأما قولهم في بني أمية الأصغر : العَبَلَاتُ - فإنما قصدوا إلى عِبْلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع رُبعة : رُبَعَاتٌ - في قولهم : امرأة رُبعة ، ورجل رُبعة - فلأنه يَجْرِي عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس $\frac{٢}{٤٧٠}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسدرات . . . ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقت التاء التأنيث كسر على فعال وذلك عيلة وعيال . . . وليس شيء من هذا يتمتع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياه لجيات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة وإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .

ما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الاسم دون الصفة ولكن السيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه يجيز تحريك عين الصفة قياسا قال في ج ١ ص ٢٣ : وندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستديرتها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما رُبعة فإنهم يقولون : رجال ربعات ونسوة ربعات وذلك لأن أصل رُبعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للمذكر والأنثى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً .
 كما أن رُبعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما^(٢) ومجازه
 في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يجرى مَجْرَى رجل . وناقاة يجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزيادي عن الأصمعي لأعرابي :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَكَفُّ الْمِصْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لَجْبَة ، وشاءُ لَجَبَات - فزعم سيويوه . أنهم يقولون : لَجْبَة ولَجْبَة ،
 وإنما قالوا : لَجَبَات على قولهم لَجْبَة^(٤) .

= في مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابي رجال ربعات وربعات ..
 وقال أبو العباس والذي سكن في ربعات جملة مرة على النعت ومرة على الإسم » .

الربعة : المربعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) في سيويوه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في إصلاح المنطق ص ٢٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون المذكر والمؤنث .. وكذلك تقول
 للجمل : هذا بعير والناقاة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتني بعير لي أي ناقاة وتقول : شريت من لبن بعيري أي من
 لبن ناقتي » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللغة للاسكافي ص ١٤٣ وروايته : لَا تَشْتَرِي لَبَنَ .. وشرحه بقوله : يقول : لسانا من أهمل
 البداوة والناشئين للشقاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذي يفرق فيه القدح وتمتلئ
 منه المعصرة حتى تسيل سلاقتها .

المصائر : التي يجعل فيها الشيء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٨ والرواية هناك :
 لا تشربا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لا تشهي . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لَا نَبْتَغِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ الْمِصْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لَا تَشْرَبِي مَاءَ الْقُلُوصِ وَعِنْدَنَا ..

(٤) في سيويوه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة
 فإثما جاءوا بالجمع عن هذا ، وانفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرك ، لأنه لا يلتبس بالمدكر ؛ لأنه لا يكون إلا في الإناث . ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء في الأسماء بالإسكان في (فَعْلَة) . أنشدوا لذي الرمة :

.. / ورَفُضَاتُ الهَوَى في المفاصل^(٢)

وهو جمع رَفُضَة .

٢
٤٧١

(١) أجاز المبرد تسكين العين في لحيات ولم يقل ذلك في ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا في مجالسه وقال السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً وان لم يسمع ووافقته ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرٌ عَوْدُنَ أَحْشَاءِ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفُضَاتُ الهَوَى في المفاصل

قال ابن عصفور : كان ينبغي أن يقول رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطرب إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وبما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة .

الذكر بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : اسم لذكرته بقلبي وبلساني ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال : اجملني على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما في البطن من ممي وكرش وغيرهما .

رفضات الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه .

خفوقاً : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى معطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفي طبعة كبرديج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ -

٤٢٤ وشواهد النشابة ص ١٢٨ - ١٣٢

هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو
التي ياءتهن، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رَمِيَّة : رَمِيَات ، وفي غَزْوَة : غَزَوَات ، وفي قَشْوَة : قَشَوَات^(١) ، كما تقول
في (فَعَلَة) ؛ نحو : حَصَاة وَقَتَاة . حَصِيَّات وَقَنَوَات ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِاتِّبَسِ
بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . فَجَرَى هَا هُنَا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَلْحَقْتَ أَلْفَ غَزَا وَأَلْفَ
رَمَى أَلْفَ التَّثْنِيَةِ - لِلزَّمَكِ الحذف لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَالِتَّبَسِ الاثْنَانِ بِالوَاحِدِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ
لِلْاِثْنَيْنِ : غَزَا ، وَرَمَى . فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ لَمْ يُحذف .

فَأَمَّا مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا^(٢) .:

أَمَّا الْأَقْبَسُ وَالْأَكْثَرُ فِي لُغَاتِ جَمِيعِ الْعَرَبِ فَإِنَّ تَقْوِيلَ فِي بَيْضَةٍ : بَيْضَات ، وَفِي جَوْزَةٍ :
جَوَزَات ، وَفِي لَوْزَةٍ : لَوَزَات .

وَأَمَّا هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ خَاصَّةً فَيَقُولُونَ : جَوَزَات ، وَبَيْضَات ، وَلَوَزَات / عَلَى مِنْهَاجٍ غَيْرِ $\frac{٢}{٤٧٢}$
الْمُعْتَلِّ ، وَلَا يَقْلِبُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَلْفًا .

فَيُقَالُ : أَلَيْسَ حَقُّ الْوَاوِ وَالْيَاءِ - إِذَا كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ - أَنْ
تُقْلَبَ أَلْفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ؟ .

فَيَقُولُ مَنْ يَحْتِجُّ عَنْهُمْ : إِذَا حُرِّكَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَهَذِهِ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْبَابَ وَقَعَ اسْمًا مَتَحَرِّكًا

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٨١ « وَبَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ تَقُولُ : رَكْوَةٌ وَرَكَاءٌ وَرَكَوَاتٌ وَقَشْوَةٌ وَقَشَاةٌ وَقَشَوَاتٌ
وَعَلْوَةٌ وَعَلَاءٌ وَعَلَوَاتٌ وَظَلِيَّةٌ وَظَلِيَاءٌ وَظَلِيَّاتٌ » .

القَشْوَةُ : قَفَّةٌ مِنْ خَوْصٍ تَجْمَلُ الْمَرْأَةَ فِيهَا عَطْرُهَا وَرَاحَتُهَا .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٩١ « وَغَيْرُ وَعِيرَاتٍ حَرَكُوا الْيَاءَ وَأَجْمَعُوا فِيهَا عَلَى لُغَةِ هُذَيْلٍ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بَيْضَاتٍ وَجَوَزَاتٍ » .

أَلْحَقُ الْمَعْتَلُّ بِالصَّحِيحِ ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسُ [النَّعْتُ بِالْمَنْعُوتِ أَجْرَى هَذَا الْبَابِ فِي تَرْكِ الْقَلْبِ
مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَاكَةٍ . لِثَلَا يَلْتَبِسُ] (١) بِمَا أَصْلُهُ فَعَلَةٌ ، نَحْوُ : دَارَةٌ : وَقَارَةٌ إِذَا قَلَّتْ : دَارَاتُ ،
وَقَارَاتُ . فَصَحَّ هَذَا لِأَنَّ أَصْلَهُ السُّكُونُ ؛ كَمَا صَحَّ الْعَوْرُ ، وَالصَّيْدُ ، وَعَوْرٌ ، وَصَيْدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ
الْفِعْلِ (أَفْعَلٌ) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مَضْمُومَ الْأَوَّلِ تَمَّا وَاوَهُ أَوْ يَأْوُهُ لَامٌ أَوْ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ فَلَهُ أَحْكَامُ
نَذَكْرَهَا مَفْسَّرَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ (٢) : نَحْوُ : غُدْوَةٌ وَرُشْوَةٌ - فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : رُشُوتٌ ،
وَعُدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلَمَاتٌ قَالَ : رُشُوتٌ وَعُدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلَمَاتٌ قَالَ : رُشُوتٌ ،
وَعُدُوتٌ .

وَمَنْ كَانَ يَقُولُ : رِشْوَةٌ فَيَكْسِرُ أَوَّلَهُ / وَيَقُولُ : غِدْوَةٌ (٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ
مَا قَالَ فِي سِدْرَاتٍ ، وَكِسِرَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً ، فَتَلْتَبَسُ بِنَاتُ الْوَاوِ بِنَاتِ الْيَاءِ .
وَلَكِنَّهُ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ ، وَيَفْتَحُ إِنْ شَاءَ ، فَيَقُولُ : رِشُوتٌ ، وَرِشُوتٌ .

وَكَذَلِكَ عُدْوَةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا . وَمَنْ قَالَ : مُذِيَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ جَمْعُهَا عَلَى مَنَهِاجِ قَوْلِهِ :
ظُلَمَاتٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا . وَلَكِنْ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ فَيَقُولُ : مُذِيَاتٌ ، وَإِنْ شَاءَ فَتَفْتَحُ (٤)
فَهَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَمَجْرَى الْبَابِ وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعرى .
ومن العرب من يدع العين من الضمة في فعلة ويقول عروات وخطوات » .
« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكلى ومدينة ومدى وزبية وزبي
كرهوا أن يجمعوا بالياء فيحركوا العين بالضمة فتجىء هذه الياء بعد ضمة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ،
ومن خفف قال : كليات ومديات » .

(٣) تكتب عدوة في كلام النحويين واللغويين فلم أجد ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة بثلاثه
وقرىء في السبعة باللغتين : ضم الفاء وكسرها .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الإتيان اتفاقاً للثقل ، وأما الفتح
فالبرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيويه ما يدل عليه » .

هذا باب

الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتل على (فعل) فإنَّ بابه في أدنى العدد أن يجمع على (أفعل) ؛ وذلك قولك : كلب وأكلب وقلس وأقلس . فإنَّ جاوزت إلى الكثير خرج إلى «فعال» ، أو (فعل) : وذلك / قولك : : كلاب ، وكعاب ، وفراخ ، وفروخ ، وفلوس . فهذا هو الباب (١) .

فأما ما جاء على (أفعال) فنحو : فرد وأفراد ، وفرخ وأفراخ (٢) ؛ كما قال الشاعر :

ماذا تقول لأفراخِ بذي طلحِ حُميرِ الحواصلِ لاماءٍ ولا شجرٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تشره فإن تكسره أفعل وذلك قولك : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونمر وأنمر فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال وعلى (فعل) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال وأما الفعول فنسور ، وبطون وربما كانت فيه اللتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ؛ وفعول وفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ «واعلم أنه قد يجيء في فعل أفعال مكان أفعل . . . وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد ، وأجد عربية وهي الأصل ، وراد وأرآد والرأد أصل الهجين » .

وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

* * *

وقد تناول نقد على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه . . . وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فن ذلك كهف وأكهاف . وكف وأكفاف ، وثلج وأثلج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزياد . . . وقد جمعوا طرفا على أطراف . . . وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيوار وطيور ، وسيرا وأسيارا وسيور ودينا وأديان ، وبيتا وأبيات وسيفا وأسياف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أحبار وجمع عود أعواد وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار . .

وقد خلط ابن حمزة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه نابا ج ٢ ص ١٨٤

(٣) ذو طلح : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الخطيئة ثم قال ويروى بذي أمر وروى في الكامل بذي مرخ وقال عنه ياقوت هو واد وكذلك روى في مختارات الشجري ج ٣ ص ٨ والبيت مطلع أبيات يخاطب بها الخطيئة سيدنا عمر وكان قد حبسه في هجاء الزبرقان . أنظر الديوان ص ١٣ والخصائص ج ٣ ص ٥٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٣٨ ج ٥ ص ١٠٣ .

وزنَدَ وأزناد ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ - وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا^(١)

فمَشَبَهه بغيره ، خارجٌ عن بابِه .

وكذلك ما كان على (فِعْلَةٌ) ؛ نحو : فَتَقَعُ وَفِقْعَةٌ ، وَجَبٌ وَجِبَاءٌ^(٢) .

وكذلك ما كان على (فِعْلَان) ؛ نحو : حَجَلٌ وَحِجْلَان ، وَرَأَلٌ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظُهُرَان ، وَبَطَنَ وَبُطْنَان^(٣) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن

شاء الله ؟

وما كان على (فِعْلٌ) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَال) ؛ نحو : جَذَعٌ وَأَجْدَاعٌ ، وَعِذَلٌ وَأَعْدَالٌ ،
وَبِئْرٌ وَأَبَارٌ^(٤) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زند على أزناد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه أن يكسر في القليل على أفعل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في المدح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلا لكثرة خسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفعول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - وهو الكأة الحمراء - وجبأة وققع وققعة وعب وعبية » .
الققعة : البيضاء الرخوة من الكأة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فعلانا وذلك قولك : ثغب وثغبان - والثغب : الغدير وبطن وبطنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فعلان وهو أقلهما - نحو حجل وحجلان وراأل وريئلان وجحش وجحشان وعبد وعبدان » .

الحجل : ذكر القبيح . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بئر وأبار » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البئر والجمع القليل أبور وأبار » وفي المختص ج ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهزرة فيقول : آبار » .

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) (١) ؛ نحو : لِيَصَّ وَلُصُوص ، وَجَذَعُ وَجُنُوع ، وَجَمَلٌ وَحُمُول . وقد تجى على (فِعَال) (٢) ، لأنها أُنخِت (فُعُول) ؛ نحو : بَشَارٌ ، وَذِنَابٌ .

/وأما ما يجى على (أَفْعُل) (٣) ؛ نحو : ذَنْبٌ وَأَذُوبٌ ، فدأخل على باب (فَعْل) . وهو نظير $\frac{2}{170}$ ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

وكذلك ذُؤْيَانٌ (٤) . إنما هو بمنزلة ظُهْرَان .

وقولك : حِسْلٌ وَحِسْلَةٌ (٥) . إنما هو بمنزلة فِقْعَةٌ . كلُّ ذلك خارج عن بابه .

وما كان من هذا على (فَعْل) فأدنى العدد فيه (أَفْعَال) (٦) ، وذلك نحو : قُفْلٌ وَأَقْفَالٌ ، وَجُنْدٌ وَأَجْنَادٌ ، وَجُحْرٌ وَأَجْحَارٌ ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنَكَّفَتِ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيْعِ (٧)

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُودٌ ، وَخُرُوجٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر على أفعال ويمجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فمُول وفَعَال وفِعُول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل وأعدال وعدول وجذع وأجداع وجذوع وعرق وأعراق وعروق وعذق وأعذاق وعذوق » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعالم فنحو بئر وأبَار وبِئَار وذئب وذئباب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذئب وأذؤب وقطع وأقطع وجرو وأجر وقالوا جراء ، كما قالوا ذئباب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذؤبان جعلوه كغثب وثغبان » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحمل وحملة » الحسل : ولد الضب حين يخرج

من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فمُول وفَعَال وفِعُول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد وبرود ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أفراد ، وأما الفعالم فقولهم : جمد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أجحار .

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام

إذا أجدب الزمان واشتد البرد .

ولم ينسب لقاتل معين .

والمضعف يجيء على (فِعَال) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خُفْتُ
 وخِظْفُ ، وَقُفْتُ وَقِفَافٌ . وأما ما جاء منه مثل جُحْرٌ وَجِحْرَةٌ ، وَحُبٌّ وَحِبْبَةٌ (٢) - فبمنزلة فَتَعَةٌ
 في بابهِ ، وَحِسْلَةٌ في بابهِ . وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

أما ما كان من (فَعَل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أريد أدنى العدد جمع على (أفْعَال) (٣)
 كراهيةً للضم في الواو والياء أو قلت / (أفْعَل) وذلك قولك : ثوبٌ وأثوابٌ ، وَسَوَظٌ وَأَسْوَاطٌ
 والياء نحو : بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ .

فإذا تجاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعَال) كراهيةً لـ (فُعُول) من أجل الضمة
 والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سَوَظٌ وَسِيَاظٌ وَحَوَّضٌ وَحِيَاضٌ ، وَثُوبٌ وَثِيَابٌ .

وكانت بنات الياء على (فُعُول) ؛ لثلاثا تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع
 الياء أخف ؛ وذلك قولك : بَيْتٌ وَبُيُوتٌ ، وَشَيْخٌ وَشُيُوخٌ ، وَقَيْدٌ وَقِيُودٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعال في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش
 وأقفاف وقفاف وأخفاف وخفاف » . القف : جبل غير أنه ليس بطويل في السماء فيه إشراف على ما حوله وقد يكون فيه
 رياض وقيعان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأحجار وجحرة . . ونظيره
 من المضاعف حب وأحباب وحبية نحو قلب وأقلام وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا إخراج » . الحب : الحرة أو الضخمة
 منها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فانك إذا كسرتة على بناء
 أدنى العدد كسرتة على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

وإنما منعهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من
 غير المعتل نحو : أفراخ وأفراد ورفع وأرفاع . فلما كان غير المعتل يبني على هذا البناء كان هذا عندهم أولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعال) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ،
 تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فعال) . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت
 متمكنة من غير المعتل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيتة على (أفعال) وذلك قولك : بيت وأبيات
 وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » وقال في ص ١٨٦ :

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيتة على (فُعُول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعميون وقِيُودٌ وذلك لأن فعولا
 وفعالا كانا شريكين في فعل . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي عَيْنٍ : أَعْيُنٌ (١) فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ - مِثْلَ كَلْبٍ وَأَكْلَبٍ - وَأَعْيَانٌ عَلَى الْبَابِ (٢) كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَعْسَدُوا عَلَيَّ مُفَاضَةً دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجِرَادِ الْمُنْظَمِ (٣)

وقال الآخر :

فَقَدَّ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمِلْنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ (٤)

وإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز أن يقول في جميع هذا (أَفْعَل) لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ، كما قال الشاعر :

/ * لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أُذُوبًا (٥) *

وما كان من الصحيح على (فَعَلٍ) فَإِنَّ بَابَ جَمْعِهِ (أَفْعَالٌ) (٦) ؛ نحو : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ ، قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد بنوه على أفعل على الأصل قالوا : « أعين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وقالوا : « أعيان » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦

المفاضة : الدرغ السابقة ، الدلاص : الدموع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة والزرقة وتقارب السرد بميون جراد نظم بعضه إلى بعض .

ونسبه في اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان ولم ينسب في سيبويه وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ ، ٥١ والمخصص ج ١٦ ص ١٨٥ وسبق ذكره في الجزء الأول ص ١٣٢ .

(٤) في المنصف ج ٣ ص ٥١ : أنشد أبو علي :

إِذَا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحٍ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِيِ اللَّوْنِ فَيَنَانِ

فَقَدَّ أَرُوغُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمِلْنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

وذكر البيهقي أبو زيد في النوادر ص ٢٢ ونسبها إلى رومي بن شريك الضبي .

(٥) تقدم في الجزء الأول ص ٢٩

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيتَه على (أَفْعَالِ)

وذلك قولك جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجرى على فَعَالٍ وفَعُولٍ » .

• آسَادٌ غَيْبِلٍ حَيْنَ لَا مَنَاصِرَ (١) •

فهذا باب جمعه ؛ وقد يعجى على (فُعول) ؛ نحو : أُسُود ، وكذلك فِعَالٌ ؛ نحو : جِمَال ،
ويجىء على (فُعْلان) ؛ نحو : خَرَبٌ وَخَرِبَانٌ (٢) ؛ وعلى (أَفْعُل) (٣) ؛ نحو : أَجْبِلٌ وَأَزْمُنٌ . قال
الشاعر :

إِنِّي لَأَكْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبُلِهَا وَيَا سَمِرَ أُوْدِيَةٍ عَنَ ذِكْرِ وَاوْدِيَا (٤)
وقال الآخر :

أَمَنْزِلَتِي مِي سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ ، رَوَاجِعُ (٥)
فيخرج إلى ضُروبٍ من الجمع منها (فُعْلان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ . وكذلك (فُعْلان)
كقولك : وِرْلٌ وَوِرْلَانٌ (٦) .
فَأَمَّا الْبَابُ وَالْأَصْلُ فَمَا صَدَرْنَا بِهِ .

وكذلك (فِعْلٌ) بابيه (أَفْعَالٌ) (٧) . لأنه كَفَعَلَ في الوزن وإن خالفه في حركة الشالي ؛ نحو :
كَتِفٌ وَأَكْتافٌ ، وَفَعِخَذٌ وَأَفْخَاذٌ / وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ .

٢
٤٧٨

(١) نسب إلى سيدنا على كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبله :

لَأَصْبِحَنَّ الْعَاصِ وَأَبْنَ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي
مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الْهَلَسَلَالِينِ قَدْ جَنَّبُوا النَخِيلَ مَعَ الْقَلَاصِ

أنظر شواهد الكشاف للشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الخرب : ذكر الخباري . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شهروا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمن . ثم ذكر البيت .
وقال الشيخ المرصني أن الشعر لأعرابي وذكر بقيته .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يعجى إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلان) و (فُعْلان) فأما فُعْلان فنحو خربان ،
ويرقان ، وورلان . وأما فُعْلان فنحو حملان ، وسلقان ، وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على خلقة الضب .
أنظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنما تكسره من أبنية أدنى العدد على (أفعال) ،
وذلك نحو : كتف وأكتاف ، وكبد وأكباد ، وفخذ وأفخاذ ، ونمر وأنمار وقلما يجاوزون به لأن هذا البناء نحو كتف أقل
من فعل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فعل) (١) ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أقلّ من (فعل) فالأصل أنزم .

ويكون كذلك (فعل) (٢) ؛ نحو : عضد وأعضاد ، وعجز وأعجاز ، ويخرج إلى (فعال) ؛

نحو رَجُل ورجال وسُبُع وسباع (٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة (٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرجال ، وفي سُبُع : أسباع لأنه الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقلّ فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب (٥) .

فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقلّ ؛ كما تقول : شُوع (٦) ، وسباع ، فيكون لكل

الأعداد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شهبوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما

وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاد » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على

رجلة وزان تمره حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأمة جمع كء .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأمة جمع كء .

وقال : وحكى أبو زيد في جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضاً اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجموع .

وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .

وإن أراد بابي العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الإسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعنى به

ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شُوع فاستغنوا بها عن أشعاع وقالوا :

ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الشع : أحد سيور النعل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام

(من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ٢١٣ .

وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنما اختلف الجمعُ لأنها أسماء ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ،
إلا أننا ذكرنا الباب لنلد على ما / يلزم طريقة واحدة والسبب في اختلاف ما فارقها . ٢ / ٤٧٩

ويكون على (فعل) فيلزمه (أفعال) ، لأنه في الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات ؛
وذلك قوله : ضلّع وأضلّع ، وعنب وأعنّب . وهذا قليل جداً^(١) .

وقد خرج إلى (فعل) ، كما قالوا : أسود ، ونمور ؛ وذلك قولك : ضلّع وضلوع .

ويكون على (أفعل) ، كما جاء : أزمّن ، وأجبل ، وذلك قولك : أضلّع^(٢) .

فأما ما كان على (فعل) فإنه مما يلزمه (أفعال)^(٣) ، ولا يكاد يجاوزها ؛ وذلك قولك :
عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان .

وقد يجئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمع على (فعل) ؛ وذلك قولك : فرس
ورّد ، وخيل وُرد ، ورجل نطّ وقوم نطّ^(٤) ، وتقول : سقّف وسقّف وإن شئت حرّكت ؛ كما قال
الله عزّ وجلّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْوِثَهُمْ سَقُفًا)^(٥) . وقالوا : رهن ورهن^(٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقل وذلك قولك :
قع وأقاع ومعى وأماء ، وعنب وأعنّب ، وضلع وأضلّع ، وأرم وآرام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبيها بالأزمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو
قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وآذان » الطنب : حبل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كث وقوم كث وقالوا : نط ونط وجون
وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد
وخيل ورد » .

الورد من الخليل ، بين الكميث والأشقر - والنط : هو البنى لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف : ٣٣ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (فَرَّهْنُ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا فِي الْخَيْلِ ، وقد قرأ غيره (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)^(١) . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقْتَ الرَّهَانَ بِمَا فِيهَا^(٢) .

وقالوا : أُسْدٌ وَنُمْرٌ / ، قال الشاعر :

* فِيهَا عِيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمْرٌ^(٣) *

* * *

فَأَمَّا (فِعْلٌ) فَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ . قالوا : إِبِلٌ وَأَبَالٌ ، وَإِطْلٌ وَأَطَالٌ^(٤) .

فهذا حكم المتحرّكة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ لَهُ نَحْوًا آخَرَ لخروجه عن جميع المتحرّكات وَأَنَّهُ مَا عَدَلَ عَنْ فَاعِلٍ فَإِلَيْهِ يُعَدَلُ ، فَهُوَ نَحْوُ آخَرَ .

فَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنَ الْأَبْنِيَةِ ، نَحْوُ : (فِعْلٌ) فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ . وَكَذَلِكَ (فُعْلٌ) لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، إِنَّمَا هُوَ بِنَاءٌ مُخْتَصٌّ بِهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ : ضَرِبَ وَقَتِلَ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَ الْوَسْطِ ؛ نَحْوُ : رُدٌّ ، وَقَيْلٌ . فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُرٌّ ، وَقَيْلٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

* * *

(١) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والماء سبعة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرئ في الشواذ فرهن بضم الراء وسكون الماء (ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص .
وفي اللسان : غلق الرهن يغلِقُ غلوقاً إذا لم يوجد له تخلص وبقى في يد المرتهن لا يقدر راهنه على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا يغلِقُ الرهن .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يوجو انتياشاً منه .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .
واستشهد به الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس .

اسود بالجر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .

والرجز لحكيم بن معية ، راجز إسلامي معاصر للعجاج .

وصف قناة نبئت في موضع مخوف بالجبال والشجر .

وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الحاصرة .

فَأَمَّا (فُعَلٌ) فَإِنَّ جَمْعَهُ اللَّازِمُ لَهُ (فِعْلَانٌ)^(١) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صُرِدَ ، وَصِرْدَانٌ ، وَنُغِرَ وَنِغْرَانٌ ، وَجُعِلَ وَجِعْلَانٌ . هَذَا بَابُهُ .

وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى (أَفْعَالٍ) . شَبَّهَ بِسَائِرِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَذَلِكَ رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ ، وَهُبُوعٌ وَأَهْبَاعٌ^(٢) . فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ اخْتِلَافِ الْجَمْعِ بَعْدَ لُزُومِ الشَّيْءِ لِبَابِهِ إِذَا كَانَ مَجَازُهُ مَجَازَ الْأَسْمَاءِ ، وَكَانَتِ الْأَسْمَاءُ / عَلَى ضُرُوبٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ .

٢
٤٨١

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُعْتَلِّ مُتَحَرِّكًا ، نَحْوُ : بَابٌ ، وَدَارٌ ، وَقَاعٌ ، وَتَاجٌ - فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِي ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِ : (أَفْعَالٌ)^(٣) نَحْوُ : بَابٌ وَأَبْوَابٌ ، وَتَاجٌ وَأَتْوَاجٌ ، وَجَارٌ وَأَجْوَارٌ ، وَقَاعٌ وَأَقْوَاعٌ . فَأَمَّا دَارٌ فَإِنَّهُمْ اسْتَعْتَمُوا بِقَوْلِهِمْ : أَذُورٌ [عَنْ أَنْ يَقُولُوا : أَفْعَالٌ]^(٤) لِأَنَّهُمَا لِأَدْنَى الْعَدَدِ. وَالْمُؤَنَّثُ يَقَعُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فِي الْجَمْعِ^(٥) ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : ذِرَاعٌ وَأَذْرُوعٌ ، وَكُرَاعٌ وَأَكْرُوعٌ ، وَشِمَالٌ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٩ « وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فَعْلًا) فَإِنَّ الْعَرَبَ تَكْسِرُهُ عَلَى فَعْلَانٍ . وَإِنْ أَرَادُوا أَدْنَى الْعَدَدِ لَمْ يَجَاوِزُوهُ وَاسْتَعْتَمُوا بِهِ ، كَمَا اسْتَعْتَمُوا بِأَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ ذِيمَا ذَكَرْنَا فَلَمْ يَجَاوِزُوهُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صُرِدَ وَصِرْدَانٌ ، وَنُغِرَ وَنِغْرَانٌ ، وَجُعِلَ وَجِعْلَانٌ ، وَخَزَزَ وَخَزَزَانٌ » .

الصرد طائر فوق العصفور ؛ وقيل هو طائر أبيض نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . والجمل : دويبة . النغر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٩ « وَقَدْ أَجْرَتِ الْعَرَبُ شَيْئًا مِنْهُ مَجْرَى فَعْلٍ هُوَ قَوْلُهُمْ رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ وَرَطْبٌ وَأَرْطَابٌ كَقَوْلِكَ : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ » .

الرَّبْعُ : الْفَصِيلُ تَنْتِجُ فِي الرَّبِيعِ وَهُوَ أَوَّلُ النَّتَاجِ .

الهُبُوعُ : الْفَصِيلُ تَنْتِجُ فِي آخِرِ النَّتَاجِ . وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانَ ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعْلًا) فَإِنَّهُ يَكْسِرُ عَلَى أَفْعَالٍ إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَاعٌ ، وَأَقْوَاعٌ ، وَتَاجٌ ، وَأَتْوَاجٌ ، وَجَارٌ وَأَجْوَارٌ » .

(٤) تَصْحِيحُ السِّيْرَاقِيِّ .

(٥) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٧ « وَمَا كَانَ مُؤَنَّثًا مِنْ فَعْلٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَإِنَّهُ يَكْسِرُ عَلَى أَفْعَلٍ إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ وَذَلِكَ دَارٌ وَدُورٌ ، وَسَاقٌ وَأَسْوَاقٌ ، وَنَارٌ ، وَأَنْوَارٌ ، وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ وَنَظْمُهُ إِذَا جَاءَ عَلَى نَظَائِرِهِ فِي الْكَلَامِ نَحْوُ : جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ ، وَزَمَنٌ وَأَزْمَنٌ ، وَعَصَا وَأَعْصَ فُلُو كَانَ هَذَا إِذَا هُوَ لِلتَّائِيثِ لَمَّا قَالُوا : رَحَى وَأَرْحَاءُ وَفِي قَفَا وَأَقْفَاءُ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَنْثَ الْقَفَا ، وَفِي قَدَمِ أَقْدَامٍ وَلَمَّا قَالُوا : غَمٌّ وَأَغْنَامٌ » .

وأشمل ، ولسان وألسن . ومن ذكر اللسان قال : ألسنة ، ومن أنشأها قال : ألسن^(١) وكذلك نار وأنور ، قال الشاعر :

فَلَمَّا قَمَدَتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأُطْفِئْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ^(٢)

فإذا تجاوزت أدنى العدد فإنَّ يابه (فعلان)^(٣) ؛ وذلك قولك : نارونيران ، وقاع وقيعان ، وقاج وتيجان . فهذا الأصل ، وما دخل بعد فعلى جهة التشبيه الذى وصفت لك .

وأما قولهم : الفلّك للواحد والفلّك للجميع^(٤) فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة وشكاعى كثير^(٥) ، وبهمنى واحدة وبهمنى كثير^(٦) . ولكنهم يجمعون ما كان على (فعل) كما يجمعون ما كان على (فعل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يتقواون: قُلْفَة ، وقُلْفَة ، وِصْلَة وِصْلَة . ويلتقيان في أمور كثيرة .

فمن قال : في أسد : آساد ، قال في فلك : أفلاك ؛ كما تقول في قفل : أقفال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنث اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال ألسنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالأكف والأرجل وقالوا شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقالوا شمائل . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

(٢) استشهد به في المخصص ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ على ابدال الواو المضمومة همزة في (أنور) .

والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة المعروفة وقد ذكرت في الخزانة في مواضع متفرقة أنظر ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص

٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك نحو جيران ، وقيعان ، وتيجان

وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المعتل ثبت وشبتان ، وخربان ، ومثله قى وفتيان ولم يكونوا ليقولوا : فعول كراهية الضمة في الواو مع الواو التي بعدها والضمة التي قبلها وجعلوا البناء على (فعلان) وقل فيه (الفعال) لأنهم ألزموه (فعلان) فجعلوه بدلا من الفعال . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحدة هو

الفلك فتذكر وللجميع هي الفلك وقال الله عز وجل (في الفلك المشحون) فلما جمع قال (والفلك التي تجرى في البحر) » .

(٥) شكاعى : نبت دقيق .

(٦) نبت تجد به الغنم وجدا شديدا ما دام أخضر .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلك : فُلك . ونظير هذا مما عدده أربعة
أحرف قولك : دِلاص للمواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للمواحد وهِجان للجمع^(١) وذلك لأنه إذا
قال في جمع فعيل : (أَفْعِلَة) قال في جمع فِعَال (أَفْعَلَة) ، نحو : رَغِيْف وَأَرْغِفَة ، وَجَرِيْب
وَأَجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وَأَمْدَة ، وَزِمَامٌ وَأَزِمَة ، وَعِقَالٌ وَأَعْقِلَة .

فإذا قال في فعيل : (فِعَال) - نحو : كَرِيْمٌ وَكَرَامٌ ، وَظَرِيْفٌ وَظُرَافٌ - لزمه أن يقول في
دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، وإذا أراد الجمع . ويدلُّك على أنه ليس كمثَل شُكَاعِي
واحدة وشُكَاعِي جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(٢) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهُمَا قَلِيْلٌ وَمَا لَوَمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا^(٣)

(١) سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا هاهنا ،
كما يوافقته في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يعملون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هجانن .
وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هجن .
ويدلُّك على أن دلاصا وهجانا جمع للدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالثنوية دليل
في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براقه . الهجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيويه بالثنوية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعي وفي سيويه ج ٢ ص
٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبه وقوم أجناب » .

(٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب :
أنهم يعملون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البغدادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبعه
ابن جني في سر الصناعة وإنما جعلوه جمعا لأجل (من) التبعيضية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال ليبيد :

هُمُّ قَوْمِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شِمَائِلَ بَدَلُوهُمَا مِنْ شِمَالِي

وأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ
أن يكون المعنى وما لومي أخى من طبعي فلذلك لم يجعله نصا في الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخزاعة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمال القلبي ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وانظر شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشرح سقط الزند ص ٥٤٥ .

وأخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنيطي .

يريد : من شمائل . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبِي الشَّتْمِ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الخَنَا مِنْ شَمَالِيَا^(١)

/ فهذا ما ذكرت لك من اواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

واعلم أن هذه المخلوقات أجناس ، وبابها ألا يكون بين واحدها وجمعها إلا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ وَحَصَاةٌ وَحَصِيٌّ ، وكذلك سَمَكَةٌ وَسَمَكٌ ، وبقرة وبقرة ، وطلحة وطلح ، وشجرة وشجر ، ونخلة ونخل .

فإن كان مما يعملها الناس لم يجز هذا المجزى ، لا يقع مثل هذا في جفنة ، وصحفة ، وقصعة .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٌ وسِدْرٌ ، وُدْرَةٌ وُدْرٌ : سِدْرٌ وُدْرٌ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شبه للوزن بظلمة وظلم ، وكِسْرَةٌ وكِسْرٌ . قال الشاعر :

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَسَةٌ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَّرًا^(٣)

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفي كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك في كتابه المقصور والممدود ولعل له فيه حجة لانتمائها وسماعا دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراء خناتخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف . »
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الحاسة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغاني ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . . .
فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرة ونخل ونخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أبدق العدد جمعت الواحد بالياء وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . . » وقال في ص ١٨٤ « ومثل ذلك من المضاعف درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على فعل ، كما كسروا سدرة على سدر . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفدته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : اقم يا شيخ فقال له : وكيف يقدم من جده بالياب ، فقال له معاوية : لملك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سته فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم^(١) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعًا^(٢)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :
جَعْنَةُ وَجَعْنُ^(٣) ، وَخِمْحِمَةٌ وَخِمْحِمٌ^(٤) ، وَقَلْقَلَةٌ وَقَلْقَلٌ^(٥) .

وفي الزوائد : نحو : شَعِيرَةٌ وَشَعِيرٌ ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبِيلٌ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل
على كثير .

٢
٤٨٤

= وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمال ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعرين ص ٦-٧ .
وليس في رواية « المعمرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للبلوي ج ٢ ص ٨٨ ، وحاسة البحري ص
٣٢٢ ، وأمال المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا :
تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .
وفي اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهري : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .
الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن لبه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر
على خلاف القياس .

والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١-٤٢ .
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .
(٣) في اللسان : الجعنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعثن . ومنهم من يقول للواحد جعثن والجمع الجعائن .
(٤) في اللسان : الخمخم بالكسر : نبات تعلق حبه الإبل قال عنترة .

ما راعني إلا حُمُولَةٌ أهلها وسط الديار تسفَّ حَبُّ الخِمْمِخِمِ
ويقال هو بالحاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمم واحد .
(٥) شجر أو نبت له حب أسود .

هذا باب

ما يُجمع ممّا عدّة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أَفْعِلَة) (١) وذلك قولك : قَفِيْزٌ وَأَقْفِرْزَةٌ .
وجريب وأجربة ، ورغيف وأرغفة . فإذا جاوزت أدنى العدد فإنه يجيء على (فُعُل) وعلى (فُعْلَان) (٢)
نحو : قضيب وقُضْب . ورغيف ورُعْف ، وكتيب وكتب ويقال أيضا : رُغْفَانٌ وكُثْبَانٌ
وقُضْبَانٌ فهذا بابيه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعِلَاء) ؛ نحو : نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءٌ ، وَصَلِيقٌ وَأَصْدِقَاءٌ ؛
لأنّه يجرى مَجْرَى الأسماء ، وَخَمِيسٌ وَأَخْمَسَاءٌ .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أَفْعِلَاء) (٣) أيضا ؛ كراهية أن تَعْتَمُرَ

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فَعِيلًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها
مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فعال) و (فعال) . ذلك . وهو بعد
في الزنة والتحرير والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكتيب وأكتبة . . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأرغفة ، ورغفان ، وجربان ، وكتبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :
رغيف ورغف ، وقليب وقلب ، وكتيب وكتب ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصليب
وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حزين وأحزة وحزان وقال بعضهم :
حزان ، كما قالوا : ظلّمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقلبة وقلب . . . » .

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك
شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولييب وألباء ، وشحج وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعله نحو أشحة كما كسروه على أفعلاء . . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعله . . .
نحو أشحة » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .

الحركات حروف اللين ، أو يذهب التشديد فيها فيضعف / الحرف وإنما وقع الإدغام تخفيفاً .

فالمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وحديد وأحذاء ، من قولك : هذا رجل حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأما ذوات الواو والياء فنحو : نبي وأنبياء ، وشقي وأشقياء ، وغني وأغنياء ، وتقي وأتقياء^(١) ومن قال : (نبيء) فاعلم قال : نبياء ؛ لأن (فعيلا) إذا كان نعنا فمن أبواب جمعه فعلاء ؛ نحو : كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وجليس وجلساء . قال الشاعر :

يا خاتم النبء إنك مرسلٌ بالحق كلُّ هدى السبيل هداكا^(٢)

ويكون من جمعه فعال ، نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف ، وطويل وطوال .

فأما ما جُمِعَ في الأسماء على (فعلان) فنحو : ظليم وظلمان وقضيب وقضبان . فليس من أصل الباب^(٣) . ولكنه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنه في معنى فعال ، لأنهما يقعان لشيء واحد . تقول : طويل وطول ، وخفيف وخُفَاف ، وسريع وسُرَاع . / قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ - ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا : قري وأقرية وقريان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجربة وجربان ومثله سرى وأمرية وسريان وقالوا صبي وصبيان كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصيبة عنها » وقال عن تكسير الصفات ص ٢٠٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرباء ، وأصفياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا تعلمهم كسروا شيئاً من هذا على فعال استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . . . »

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ وقد كره بعضهم على (فعلان) وهو قليل وذلك قولهم : ظليم وظلمان وعريض وعرضان وقضيب وقضبان وسمنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شهبوا ذلك بفعال .

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبَةً سُرَاعَةً^(١)

وثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يُحصى .

* * *

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»^(٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثلاثة حرفٍ إين . غراب وأغربة ، وذباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرْبَانٌ ، وَعُقْبِيَانٌ^(٣) .

فَأَمَّا (غَلَامٌ) فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلِمَةٌ بقولهم : غِلْمَةٌ^(٤) ، لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفْتَ الزيادة ، فإذا حَقَّرْتَ (غِلْمَةٌ) فالأجود أن تَرُدَّهُ إلى بنائه فتقول : أَغْيَلِمَةٌ ، وكذلك صِبْيَةٌ^(٥) . واو قلت : صُبْيَةٌ ، وَغَلْيِمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا .
كما قال الشاعر :

(١) في اللسان (سرع) قال ابن بري : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكره :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سلهبة سُرَاعَةً

والسهب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سهب وسلهبة للذكر إذا عظم وطالت عظامه .
وفي كتاب التنبهات على أغاليط الرواة (في قسم ما أخذه على فصيح ثعلب) .
يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :
خسني به سلهبة سُرَاعَةً

وروي في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أين دريد وهو ذو براعة تعدو به سلهبة سُرَاعَةً

وفي الأصل : تعدو به . وصححه السيرافي وترك الألف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبنات وأبنة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على فعالن وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج وخرجان ، وبنات وبناتان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلَامٌ وغلَمَانٌ ولم يقولوا : أغلِمه . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلِمة ، كما استغنوا بفتحة عن أن يقولوا : افتاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصببة استغنوا بصبية عنها » .

صَبِيَّةٌ عَلَى الذُّخَانِ رُمُوكًا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرَهُمْ أَنْ زَكَّكَ^(١)

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاقٌ وَزُقَاقٌ . ولكن باب جمع (فَعَال) في العددب الكثير (فَعْلَان) ، كما أَنَّ باب / جمع (فَعِيل) (فَعْلَان) : نحو : ظَلِيمٌ وَظُلْمَانٌ ، وَقُضِيبٌ وَقُضْبَانٌ ، فَأَدْخَلَ كُلٌّ وَاحِدًا مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فَبَابِ فَعِيلٍ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) .

وقد يجي على (فُعِل) ^(٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبٌ ، وَرُعُفٌ ، وَكُثِبٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّدَ وَسُرَّرَ ، فِي جَمْعِ جَدِيدٍ وَسَرِيرٍ - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّدَ ، وَسُرَّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ^(٤) .

واعلم أَنَّ فَعَالًا ، وَفِعَالًا ، وَفَعْلًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي أَزْهَاهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفُ لَيْنٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَدَالَ

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول في تصغير صبية صبية فيصغرها على لفظها ويقول الأعم : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفعله لا طرادة في جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الديق ، يقال : زك زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغرم كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعم أي لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغيرهم .

والرجز لرؤية وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ واللسان (صبا) .

والأرجوزة في ديوان رؤبة ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم آمنوا بالتضغيف » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضغيف مستقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة زكية تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .

وأَقْدِلَة ، وَغَزَال ، وَأَغْرِزَلَة . وَتَقُول : غِرْزَان ؛ كَمَا تَقُول فِي غِرَاب : غِرْبَان وَتَقُول : قُدْل ، كَمَا تَقُول جُرْب ، وَكُتْب . وَتَقُول فِي عَمُود : أَعْمِدَة ^(١) ، وَعُمْد ، وَفِي رَسُول : رُسُل . فَمَجْرَى هَذَا كُلُّهُ وَاحِدٌ . فَإِنْ تَرِكَ مِنْهُ شَيْءٌ مَا فَلَلَا سِتْغَاءَ عَنْهُ بغيره . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى غير المنهاج الذي وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذي ذكرنا .

فمن ذلك قولهم : عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق ^(٢) .

* * *

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فعل) أو كان واحداً فإن الإسكان جائز ^(٣) ؛ كما جاز إسكان الحركة في عضد هرباً من الضمة ؛ وذلك قولك : رُسُل ، ورُغْف ، وما أشبه ذلك .

* * *

واعلم أن قولهم : فصيل وفصال ، وقاوص وقلاص - إنما جاء على وزن (فعال) ^(٤) . و(فعال) إنما يكون جمع ما كان وصفاً ؛ نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف ، ونبييل ونيبال ؛ لأن ذلك في الأصل كان نعماً ، وإن جرى مجرى الأسماء ؛ لأن الفصيل هو حدث المفصول من أمه ، والقلاوص ما حدث ولم يُسنن .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعولا) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كفعيل في كل شيء إلا أن زيادتها أو ذلك عمود وأعمدة ، وعمود وأعمدة ، وغروف وأخرقة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك خرفان وقمدان وعتود وعدان خالفت (فعيلا) كما خالفتها (فعال) في أول الحروف وقالوا : عمود وعمد وزبور وزير ، وقدم وقدم فهذا بمنزلة قضب وقلب وكتب .

(٢) في اللسان : والمئبة : الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس بجمع لأن فعيلا لا يكسر على فعل وقال اللحياني لا يقال في جمعه أفق البتة .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين وإنما الضمتان من الواوين فكأ تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قولك : الرسل والطنب والعتق ويريدون الرسل والطنب . »

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة في بنائها . كما دخلت الصفة في بناء الاسم وسأراه فقالوا : فصيل حيث قالوا : فصيلة كما قالوا ظريفه وتوهوا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه . . .

واعلم أن قولهم : ظريف وظروف^(١) إنما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أن نبت على أن في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر
وهذه المسألة بما وجه إليها نقد المبرد وينبغي على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

وقد تلخص السيراني الخلاف بين الخليل والجري فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسمًا للجمع في ظريف أو يجعله جمعًا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال عدل في معنى عادل . . .
وقال أبو عمر الجري : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظروف ، كما أن كثيرًا من المجموع قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجري : ظروف تكسير ظريف على غير الباب وليست بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظروفًا قلت :
ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير لقلت : مذيكيرات لم ترده إلى ذكر .
ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبي عمر : أن ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين اللفظين فرقان :
ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زنه وأزناه ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبني على أفعل كفلس وأفلس
وكلب وأكلب . وإنما شبه بجدع وأجداع وففل وأفقال فحمل على غير بابه ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .
وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فعمل) والذي يجانسه في البناء ويقاربه لفعال كتنزال وفعال كحجار وفعول كرسول .
فهذه أحواله ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على (فعول) فيكون ظروف شاذًا قد حمل على ما قاربه من الأبنية ،
ولم يحمل على بابه كما فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحده ، كما كانت ملامح ومذاكير على
غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضاً بمنزلة ركب ، وجمال وبافر ، لأن هذه المجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم :
هذا الركب ، وهذا الجمال . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ،
وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحده ، وليس هو مجموع اللفظ كالراكب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا فهم سيبويه
هذه المجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال قُلُوسٍ وأَسود ، وكذلك قَلْبٌ (٢) وأَقلام ، وَعَدُوٌّ وأَعْداء . إنَّما جاء على حذف الزيادة ؛ كقولهم ؛ عَضُدٌ وأَعْضَاد .

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بعينه على بعض .

٢
٤٨٩

== وإنما لحقه الغلط في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكار الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقاً . والعلّة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبداً في القياس على طريقته واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع لمفعول أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي مفعول (فاعول) تأتي جمعاً لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعوه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحدها من لفظها بمستعمل ، وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسراً عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسراً عليه الجمع مذكاراً ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا ؛ عبيد ولاعباد . فأنت لو حقرت عباديد لقلت ؛ عبيديدون أو عبيديدات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وإن كان واحداً من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه . فقول ؛ شويهدون جوريلسون كما قلت ؛ ظريفون . حقرت شاهداً وجالساً ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحداً من لفظه فلذلك حقرته على واحده في القياس . إذ لم يجد له واحداً في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سبويه قد جمع ظروفًا وعباديد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واقتربا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الاختصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

(١) كَقَتْوٍ ، وَعَدُوٍّ ، وَسَمُوٍّ : المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أفكّلٍ وأيدعٍ ، وإصْبَحَ وإثْمِدَ وأبْلُمَ^(١) . فهذه الأسماء كلها تُجمع على أفعال ؛ نحو : أفاكِلَ ، وأصابعَ ، وأبالمَ .

وكذلك (أفْعَلُ) الذي لا يتمُّ نعتًا إلا بقولك : من كذا يجرى مجرى الأسماء^(٢) . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكلُّ (أفْعَلٍ) مما يكون نعتا سميت به فإلى هذا يخرج . تقول : الأحامر ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميين لم يتمنع من الواو والنون ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ^(٣)) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا^(٤)) فهذا كله على هذا .

ومؤنث (أفْعَل) الذي يلزمه (من) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى^(٥) .

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لا تقول رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعا العرب تقول : الأصاغر ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا في الصفة كسكن أحمر أجرى مجرى أبجد وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا .

وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) في التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى في الجمع والتأنيث

عن السماع . فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيما .

الأشرف ، الشرفى ، والأظرف ، الظرفى . كما قيل ذلك في الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأجد قيل فيما :

الأكارم والأماجد ولم يسع فيما الكرمى ، والمجدى .

وجمعه بالألف والثاء . تقول : الصغريات ، والكبريات ، وتكسره على (فعل) (١) ؛ لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فعل) . فتقول : الصغرى والصنر ، والكبرى والكبير ، كما/ تقول : ظلمة وظلم ، ، وغرفة وغرف .

* * *

فإن كان (أفعل) نعتاً مكفياً فإن جمعه على (فعل) (٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أحمر وحمر ، وأخضر وخضر ، وأبيض وبيض ، فانكسرت الباء لتصح الباء ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسود وسود ، وأحوى وحو . وكذلك مؤنثه . تقول : حمراء وحمر ، وصفراء وصفر .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصفروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صدقة (٣) لأنه ذهب منهب الاسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أكل رطباً ، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً .

= ويرى الرضى في كتابه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل المعلى بأل قياسي (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنيع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسي ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلى أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصنر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده (إنها لاحدى الكبرى) . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولا على (فعل) من الثلاثة وفيه رائدة ، كما أن في فعول زيادة عدة حروفه كمدة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون في أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وبيض وأسود وسود وهو ما يكسر على (فعلان) وذلك حمراء وسودان وبيضان وشيطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصنفر . »

(٣) ضعفه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوي في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الترياني في مختصر الدارقطني ؛ وفيه الحارث بن نبهان - ضعفوه وعقبه الترمذى بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبي في المنهذب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقة واهية . وانظر نصب الراية للزيلي ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو سُمِّيَتْ رجلاً (أَحْمَر) لم يَجْزِ في جَمْعِهِ حُمُر ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعاً لِمَا كَانَ نَعْتاً ،
ولكن أحامر . فهذا جملة هذا الباب .

أوما كان من الأسماء على (فاعل) فكان نعتاً فإنَّ جَمْعُهُ (فاعِلون) ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ تَلْحِقُهُ الْمَاءُ ،
فيكون جمعه (فاعلات) ؛ وذلك قولك : ضارب وضاربون ، وقائم وقائمون . والمؤنث : قائمة
وقائمات ، وصائمة وصائمات . فهكذا أمرُ هذا الباب .

٢
٤٩١

فإن أردت أن تكسر المذكر فإنَّ تكسيه يكون على (فُعَل) ، وعلى (فُعَال) (١) .

فأما (فُعَل) فنحو : شاهد وشهَد ، وصائم وصُوم . و(فُعَال) : نحو : ضارب وضُرَّاب ،
وكاتب وكُتَّاب .

ولا يجوز أن يجمع على (فواعِل) (٢) ، وإن كان ذلك هو الأَصْل ؛ لِأَنَّ «فاعِلَة» تُجْمَعُ على
(فواعِل) . فكَرِهُوا التَّيْبَاسَ البَنَائِينَ ؛ وذلك نحو : ضاربة وضوارب ، وجالسة وجوالس ، وكذلك
جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فارس وفؤارس ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ نَعَوَاتِ النِّسَاءِ . فَأَمِنُوا الْإِتْبَاسَ فَجَاءُوا
به على الأَصْل .

وقد قالوا : هالك في الهوالك ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ مُسْتَعْمَلٍ ، وَالْأَمْثَالُ تَجْرِي عَلَى الْفِظِّ وَاحِدٍ ،
فلذلك وقع هذا على أصله :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وإما ما كان (فاعلاً) فإنَّك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المضر وتوم
شهد ، وبازل وبزل ، وشارد وشرد ، وسابق وسبق ، وقارج وقرج ، ومثله من بنات الباء والواو التي هي عينات صائم وصوم
ونائم ونوم ، وغائب وغيب ، وحائض وحيض . ومثله من الواو والياء التي هي لامات غزى وعن .

ويكسروته أيضاً على فعال (وذلك قولك : شهد وجهال وركاب وعراس وزوار وغياب وهذا النحو كثير .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

٢
٤٩٢

/ وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُمُ خضعَ الرقابِ نواكيسَ الأبصارِ^(١)

فأما قولهم : عائدٌ وعُوذٌ ، وحائِلٌ وحُوولٌ ، وهالكٌ وهَلِكِي ، وشاعرٌ وشعراءٌ فمجموع على

غير يابيه .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فإنَّه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُرد^(٢) ،

وأسدٌ وأسَدٌ .

وأما (هَلِكِي) فإنَّما جاء على مثال (فَوَيْل) الذي معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون

على (فَعَلِي) ؛ نحو : جريحٌ وجِرْحِي ، وصريعٌ وصَرْعِي ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان

(هالكٌ) إنَّما هو بلاءٌ أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلِي) ، لأنَّ معناه معنى

(فَعِيل) الذي هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومرَّئِي ؛ لأنه شيءٌ أصابه ، وأنت لانقول

مُرِّضٌ ولا مَرَوْضٌ^(٣) .

فأما قولهم : شاعرٌ وشعراءُ^(٤) فإنَّما جاء على المعنى ؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى

الفاعل ؛ نحو : كريمٌ وكُرَماءٌ ، وظريفٌ وظُرَفاءٌ ، وإنَّما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٢١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد » .

الوردة : حمرة تضرب إلى صفرة . في شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثير آ على فعل بضتين كيزل وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبتة له في عدد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلكى وموق وجرب وأشياء ذلك ؛ لأن ذلك أمر يتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعيل من الصفات ، كما شبه في فعل بفعل وذلك شاعر وشعراء ، وجاهلٌ وجهلاء ، وعالمٌ وعلماءٌ يقوؤها من لا يقول إلا عالمٌ وليس من هذا شيءٌ إذا كان للآدميين يمنع من الواو والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتصكّن من ذا الباب . . !

وعُرف / به . فكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا إن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذي ذكرنا .

ف(فَاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفي ...^(١) صنف من هذا زائدة وهي حرف اللين ، كما هي في الباب الذي هو مثله . فلذلك حُمِلَ أحدهما على الآخر .

وقد قالوا في (فَعِيل) : شريف وأشرف ، ويتم وأيتام على حذف الزيادة ، كما قالوا : أَقْمَارٌ وَأَصْنَامٌ .

وأما قولهم : نخادم وخدم ، وغائب وغيب فإن هذا ليس يجمع (فَاعِل) على صحة وإنما هي أسماء للجمع ، ولكنّه في بابهِ كقولك : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب . ولو قالوا : (فُعَل) لكان من أبواب جمع (فَاعِل)^(٢) ؛ كما أنك لو قلت في (فَعِيل) (وَفَعُول) وجميع باهما : (فُعَل) لكان الباب ، نحو : كتاب وكتب ، وإهاب وأهب ، وعمود وعمد ، وكذلك كاتب وكتبة ، وعالم وعلمة ، وفاسق وفسقة^(٣) .

فإن كان (فَاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما لآمان كان جمعه على (فُعَلَة)^(٤) ؛ لأنّ فيه مُعاقبةً لفُعَلَة في الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغَزَاة / ، ورامٍ ورُمَاة .

(١) شبه سيويه فاعلا بفعل في أن كلاهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلاهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنأهما » .
(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعائظ وعيط » .
وجاء أيضاً في قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فينا معشسر نزل

وقد تكلم سيويه في ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغني ج ٢ ص ١٩٧

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على (فعل) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله نخوة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكره فيما يأتي أيضاً :

وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يعيش والرضي ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالنّبأ الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنّ المعتلّ يكون على مثل «فَيَعْلُ» ، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح ؛ نحو :
سَيِّدٌ ، ومَيِّتٌ ، وهَيِّنٌ ، وليِّنٌ ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلاّ (فَيَعْلُ) نحو : جَيِّدَرٌ^(١) ،
وصيرف .

ويجىء المصدر في المعتلّ على (فَيَعْلُوَّة) . ولا يكون مثل هذا في الصحيح ، وذلك نحو :
كَيِّنُونَةٌ ، وَقَيِّدُودَةٌ ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنّ المعتلّ يختصّ بالبناء الذي لا يكون
مثله في الصحيح .

= في شرح المفصل لابن يميث ج ٥ ص ٥٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكثير لفاعل على الصحة
إنما هي أسماء للجمع » .

وفي شرح الشافية الرضى ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد
العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كقرهه وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع » .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقصاة ورماة » .

(١) الجيدر : القصير .

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ أَعْلَامٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ^(١)

اعلم أنك لو سميت رجلا (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَعْمُرُ ، وَأَسْعَدُ^(٢) .
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلاً : فُلَسٌ وَأَفْلَسٌ وفُلوسٌ ، وكُغَبٌ
وأكُغِبٌ وكُغُوبٌ . قال الشاعر :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِإِذْخِصَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(٣)

/ وقال آخر :

٢
٤٩٥

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

فَأَمَّا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَهُوَ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ لَيْسَ فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت الحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . .

فن ذلك إذا سميت رجلاً يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزيد كما قلت :
أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت السور والأعرم .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمرو .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نُسب إليه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سعد .

الشعوب : جمع شُعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر جمهرة أنساب

العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد ض ٩٩ - ١٠٢ ، وبمضهما في الأسميات ص ١٦٦ - ١٦٧ . وانظر المخصص

ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

• أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ (١) •

فَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْد) (٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ، وَهِنْدَاتٌ ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي مِثْلِ كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ، لِأَنَّ (هِنْد) ، اسْمٌ مُؤنَّثٌ فَجَمَعْتَهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَكَذَلِكَ قَدْرٌ وَلَوْ سَمَّيْتُهَا مُؤنَّثًا فَأَرَدْتُ تَكْسِيرَهُ قُلْتُ : أَهْنَادٌ ، وَهِنُودٌ : كَمَا تَقُولُ : جِدْعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجِنُوعٌ .
وَفِي (جَمَل) : أَجْمَالٌ وَجَمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدٌ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدِ وَالْهُنُودِ (٣)

فَإِنْ سَمَّيْتُهَا (جُمَلًا) وَ(حُسْنًا) قُلْتُ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ / كَمَا تَقُولُ : ظَلَمَاتٌ وَعُرْفَاتٌ .
وَتَقُولُ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظَلَمَاتٌ وَعُرْفَاتٌ .

فَإِنْ قِيلَ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ مِثْلَ كِسْرٍ - فَكَذَلِكَ جُمَلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلَ ظَلَمٌ وَعُرْفٌ فَجِيْدٌ بِالْبَاقِ .

وَلَوْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقُلْتُ : أَقْدَامٌ (٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَضْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمؤنَّثِ مَجْرَى وَاحِدًا .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَّةٌ فِي ج ١ ص ٢٨٩ فَقَالَ : زَعَمَ يُونِسُ : أَنَّهُ سَمِعَ رُوَيْبَةَ يَقُولُ : أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ نَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ .

وَذَكَرَهُ فِي ج ٢ ص ٩٦ عَلَى جَمْعِ سَعْدٍ مَذَكَّرًا سَلَامًا .

وَالرَّجْزُ لِرُوَيْبَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩١

(٢) فِي سَبِيوِيَّةٍ ج ٢ ص ٩٧ « وَإِنْ سَمَّيْتُهَا هِنْدًا أَوْ جَمَلًا فَجَمَعْتُ بِالتَّاءِ فَكُلْتُ جَمَلَاتٌ ثَقُلْتُ فِي قَوْلٍ مِنْ ثَقُلَ ظَلَمَاتٌ وَهِنْدَاتٌ فَيَمِينُ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كَسْرَاتٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كَسْرَاتٌ .

وَإِنْ شَقَبْتُ كَسْرَتٌ كَمَا كَسْرَتُ بَرْدًا وَبِشْرًا فَكُلْتُ : أَهْنَادٌ وَأَجْمَالٌ » .

وَقَالَ فِي ص ٩٨ « وَقَالُوا الْهِنُودُ كَمَا قَالُوا الْجِنُوعُ » وَقَالَ فِي ص ٩٦ « وَإِذَا جَمَعْتَ اسْمَ امْرَأَةٍ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَقَبْتَ جَمَعْتَهُ بِالتَّاءِ ، وَإِنْ شَقَبْتَ كَسْرَتَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْسِرُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءَ لِلْجَمْعِ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَّةٌ ج ٢ ص ٩٨ عَلَى تَكْسِيرِ خَالِدَةَ عَلَى خَوَالِدٍ ، وَهِنْدَ عَلَى هِنُودٍ وَخَالِدَ مَرخَمَ خَالِدَةَ .

وَالْبَيْتُ لِمَجْرِيٍّ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٠ - ١٩٦ يَهْجُو فِيهَا التَّيْمَ وَانظُرِ الْمُخْتَصَصَ ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فِي سَبِيوِيَّةٍ ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وَإِنْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجَمَعْتُ بِالتَّاءِ لثَقُلْتُ كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وَجَمَلَاتٌ . . . وَإِنْ شَقَبْتَ كَسْرَتٌ كَمَا كَسْرَتُ حَجْرًا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّيت مذكراً قلت : قَدَمُونَ : كما تقول : في حَسَن اسم رجل : حَسَنُونَ . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكلُّ ما كان يقع على شيءٍ قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأما الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث وللتذكير ولو سمّيت امرأة عبلة أو طلحة لقلت : عِبَالٌ وِطْلَاحٌ^(١) . ولم يجر أن تقول في طلحة : طَلَحٌ ؛ لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلاَّ الهاء إنما يكون للأنواع ؛ كقولك : تمرٌ وسِدْرَةٌ ، وسِدْرٌ ، وشعيرةٌ وشَعِيرٌ .

واو سمّيت رجلاً بفخذ لقلت في / التفسير : أفخاذٌ ؛ كما كنت قائلاً قبل التسمية به .
فأما الجمع المسلّم فَمَخْنُونَ . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِبُ إن شاء الله .

٢
٤٩٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلاً أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالتاء لقلت ، كما ثقلت تمره لأنها صارت اسماً وقد ءالوا العبلات فثقلوا حيث صارت اسماً وهم حى من قريش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥ .

هذا باب

ما كان اسما على فاعلٍ غَيْرِ نَعْتٍ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً

اعلم أنّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سميت رجلاً (حاتمًا) أو (عاصمًا) لقلت : حاتمُون ، وعاصمُون . وإن شئت قلت : حَوَاتِمٌ وَعَوَاصِمٌ ؛ لأنّه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنّثه ، والكنه اسم . فحكّمه حكمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون . والكنك تقول : قوادم في قوادم في قادم الذقة ، وتقول : سواعِد في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب (١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزّ وجلّ في غير الآدميين : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٢) .

٢
٤٩٨

فالجواب عن ذلك : أنّه لما أخبر عنها بالسجود - وأيس من أفعالها وإنّما هو من أفعال الآدميين - أجزاها مُجرّاهم ؛ لأنّ الآدميين إنّما جمِعوا بالواو والنون ، لأنّ أفعالهم على ذلك . فإذا ذكّر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسرون .

وكذلك قوله عزّ وجلّ : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (٣) . لما أخبر عنها أنّها تفعل - وإنّما حقيقتها أن يفعل بها فتجرى - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سيبويه - ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوايق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجز وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)^(١) ، إنما ذلك لدعواهم أَنَّهَا فَعَالَةٌ ، وَأَنَّهَا تُعْبَدُ بِاسْتِحْقَاقٍ ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَوْلَاءُ يَنْطِقُونَ)^(٢) ومثله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)^(٣) لَمَّا/ جعلها مُخَاطَبَةٌ ومُخَاطَبَةٌ . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَزَّزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعَشٍ دَنُوءًا فَتَصَّ وَبُؤًا^(٤)

لما ذكرت من أنه جعل الفِعْلَ لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل في فلك يسبحون) و (رأيتهم لي ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه ، كما تحدث عن الأناسي ، (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويصير الأمور » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعل لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منازلهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون » .

التمزز : تمصص الشراب قليلاً قليلاً ، مزه يمزّه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها .

وبنات نعل : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

وتصوب بنات نعل : دنوها من الأفق للغروب .

وصف خمراً بأكرها بالشرب عند صياح الديك .

في الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعل للمعرفة والتأنيث وقال الدماميني : الظاهر أنه جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجمدي . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطي ص ٢٦٥

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعْنَسُ وَيَرَاهُنَكَ السَّمَاءُ الْفَرَقْدَا^(١)
فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبِرَ عَنْهُ هَذَا الْفَعْلُ .

(١) في اللسان (رهن) وشاهد رهنه الشيء قول الأعشى :

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً . .

وروي يقيدك بالفاء كما روى كذلك في ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمني في تعليقه على السسط ج ١ ص ١٥٦ رواية يقيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلاً : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقبله :

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيهِ الرهائن حتى ترهنه نجوم نمنش أبناؤها أو يرهنه السماء الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبداً

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد

اعلم أن جميعها^(١) كلها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها
وحرركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سلهب : سلاهب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز :
عجائز ، وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / ؛ كما قال الشاعر :

أسودُ شري لا قت أسودُ خفية تسأقت على لوحٍ دماء الأساود^(٣)

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ، لأنهما - وإن كانا نعتين - قد
أجريا مجرى الأسماء في معناها .

(١) جميع وعامة يجوز أن تليها الموامل وهما على حالهما في التوكيد (الأشموني ج ٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون
كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قواك :
ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذا . . . » .

(٣) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله :
على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطش .
الشري : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة .
خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل (بضم
فسكون) .

والبيت للأنثى بن ربيعة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمدود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والمعنى ج ١
ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٢٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : سنبل واسع فيه دقاق الحصى .
الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسمة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة .

وكذلك (الأذم) إذا عنيت الحية فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذم) إذا عنيت القيد ، قال الشاعر :

هو القين وابن القبن لاقين مثله لفتح المساحي أو لجدل الأدهم^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول ، وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عنيت به الحية وأدم إذا عنيت به القيد وأبطح إذا عنيت به المكان المنبطح وأبرق إذا عنيت به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جمعها : الأباطح والأبارق والأدهم والأسود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحة وهي المجرفة من حديد يمحي بها الطين عن وجه الأرض . وفتحها : جعلها عريضة .
وفي اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مثله) لأنه لا يتعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك .

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حذف حرف / ليكونَ على مثال الجمع .
والحرف الذي تحذفه هو الحرف الأخير ؛ وذلك لأنَّ الجمع يَسْلَمُ حتَّى ينتهيَ إليه فلا يكون
له موضع ؛ وذلك قولك في سفرجل : سَفَارج ، وفي فرزدق : فرازدق ، وفي شمردل^(١) : شَمَارِد
وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال في فرزدق : فرازق ، وإيس ذلك بالجيد ؛ وذلك لأنَّ الدالَّ من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلما كانت كذلك ، وقُرِبَتْ من الطَّرَفِ حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل في جَحْمَرِش : جَحَارِش ؛ لتباعدِ الميم من الطَّرَفِ . فهذا يجري مجرى الغلَطِ . والبابُ
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنَّهم يتنكبون . جمع بناتِ الخمسة^(٢) ؛ لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشردل : الفتي السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسي المجرى مستكره .

وذكر في ص ١٠٦ أن تصغيره وتكثيره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب

ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحاري^(١) ؛ وكان / الأصل صحاري .
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف بُدٌّ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيحٌ ، وفي سِرْدَاح : سَرَادِيحٌ ، وفي جُرْمُوق :
جَرَامِيْقٌ^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قِنَادِيلٌ . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء
وعذاري وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . . » .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أَعْدُوا عَلِيَّ أَشَقَرَّ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السرداح : الناقة الطويلة أو السينة . الجرْمُوق : ما يلبس فوق الخف .

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فِعَال) (١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَحْفَة وصِحَاف . وقَصْعة وقِصَاع ، وجَفْنَة وجِفَان .

وأما قولهم : جَفْنَة ، وجِفَان ، وِضِيعَة وِضِيعَ - فليس الياء ، إنما هي أسماء للجمع . وإنما الكلامُ جَفْنَات وجِفَان ، وصَحْفَات وصِحَاف ، وِضِيعَات وِضِيع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/ ؛ نحو : حُبَيْلى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا - فإن جمعه أن تقول في حُبَيْلى : حُبَيْلِيَات ، وفي دُنْيَا : دُنْيِيَات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرِيَات . وكذلك هذا البابُ أَجْمَعُ .

وأما ما كان منه مؤنثًا من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإن تكسيه على (فُعَل). تقول : الدنيا والدُنْيَى . والقُصْيا والقُصْى . وكذلك إن قلت : القِصوى (٢) ، والكبرى والكُبرى ، والصغرى والصُّغْرَى .

وإن لم يكن مؤنثًا لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالِي) في وزن فعالل ، كما قلت في جعفر : جعافر (٣) ، وفي جُنْدُب : جنادب . وذلك قولك في حُبَيْلى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الإسم على فَعَال وذلك قصة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فَعُول وهو قليل وذلك قولك بدرة وبدور . . . »

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٢٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبني على فعال وتبدل بين الياء والألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم ينونوا ذفرى . »

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفْرَى : ذَفَارَى^(١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرْطَى : أَرَاطَى^(٢) .

(١) ذفري فيها لفتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ؛ ومن ينون جعل الألف للتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذفري فقد اختلفت العرب فقالتوا : هذه ذفري أسيلة فنونوا وهي أقلهما وقالوا : ذفري أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه) .
الذفري : الموضع الذي يعرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرطَى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بجمعر بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المفتضب .

قال في الجزء الثاني ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرطَى وعلقى ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقاة وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٥٢٧ وذلك قولك في أَرطَى أَرِيط لأن أَرطَى ملحق بجمعر وليست ألفه للتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحد أَرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرطَى ملحق بجمعر ووزنه فعل ملحق بفعل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للإلحاق في الكامل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرطَى كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المسازني ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف

وفيه زيادتان مُلحقتان أو غير مُلحقتين

٢
٥٥٤ اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في / حذف ما تشاء منهما مُخَيَّر
إذا كانتا متساويتين ، إما مُلحقتان وإما غير مُلحقتين ؛ وذلك قولك . حَبَنطَى ودَلَنطَى
وسَرَنَدَى (١)

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلحقتان بباب سفرجل .
فإن شئت قلت : حَبَاطٍ ، ودَلَاظٍ . وسَرَادٍ . وإن شئت قلت : حَبَانِطٍ ، ودَلَايِظٍ . وسَرَانِدٍ ،
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .
ومن ذلك قَلَنَسُوَّةُ (٢) ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهي على مثال قَمَحْدُوَّةٍ . فإن شئت قلت :
قَلَانِسٍ فحذفت الواو ، وإن شئت قلت : قَلَانِسٍ فحذفت النون .
وكذلك فِعْلُهُمَا ، يقال تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّنَسَى . والتصغير على هذا جرى .
فأما جَحْنَفَلٌ (٣) فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنَفَلٌ لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كلَّ شيءٍ حذف منه فالعِوَضُ فيه جائز . وهي ياءٌ تلحق قبل آخره .
٢
٥٥٤ وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَنطَى : حَبَاطِيَّ إن حذف
النون وعوّضت . وإن حذف الألف وعوّضت قلت : حَبَانِيطٍ . والتصغير على هذا يَجْرَى (٤)

(١) تكلم سيبويه عن زيادتي حبنطى في التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتي :

الحبنطى : التصغير العظيم البطن ، الدلنطى : الشديد الدفع يقال دلطه بمنكبه : إذا دفعه . السرندي : الجري . ويقال اسرنداء :
إذا ركبته .

(٢) تكلم سيبويه عن زيادتي قلنسوة في التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتي في ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت
قلنسوة) في وزن قهدوة كانت النون بجذاء الأصل ، والواو بجذاء الواو الزائدة فكان قلنسة أقيس من قليسية) .
(٣) الجحنفل : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيبويه على التعويض عن المحذوف في ج ٢ ص ١٠٦

وبين الأنيارى في أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التعويض بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحدهما مُلْحِقَةٌ والأخرى غير ملْحِقَةٌ

اعلم أنَّك تُجْرِي المُلْحَقَ مُجْرَى الأَصْلِيِّ في الجمع والتصغير : وذلك أَنَّ المُلْحَقَ إنَّمَا وُضِعَ بإِزاء الأَصْلِيِّ لتلحق الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة . وذلك قولك في مثل مُسْحَنِكِكَ سَحَاكِكَ ، وفي مُقْعَنَيْسٍ : قَعَايسٍ^(١) ؛ لأنَّ الميم والنون لم تزايدا لتلحقا بناءً ببناء .

وكان سيبويه يقول في مُقْعَنَيْسٍ : مَقَاعِيسٍ . وهذا غَلَطٌ شديد ؛ لأنَّه يقول في محرنجيم :

حراجيم . فالسين الثانية في مقعنيس بحذاء الميم في محرنجيم .

فإن قال قائل : إنها زائدة . قيل له : فاليم زائدة أيضا ، إلا أنَّ السين مُلْحِقَةٌ بالأصول

وليست الميم كذلك . إنَّما هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها/، ألا ترى أنَّ من قال في أسود :
أسود قال في جدول : جُدَيُول ، فأجرى المُلْحَقَ مُجْرَى الأَصْلِيِّ .

(١) اسحكك الليل : اعظم . اقمنس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الأقماس ؟ فقال : هكذا وقدم بطنه ، وآخر

صدره (أنظر المصنف ج ٣ ص ١٢) .

سيأتي في التصغير نقد المبرد لسبويه ورد ابن ولاد عليه .

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أبنيّة : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أنّ كلّ تصغير لا يخرج من مثال فليس ، ودريهم ، ودنبيير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِر على أحد هذه الأمثلة ثمّ جيء بالزوائد مُسلّمةً بعد الفراغ من هذا
التصغير

(١) في ابن يمش ج ٥ ص ١١٦ « وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار . . . » .

هذا باب

ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف

اعلم أن تصغيره على مثال (فَمَيْل) مُتَحَرِّكًا كان حرفه الثاني أو ساكنًا : وذلك قولك في
فلس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمر ، وفي خِدر : خُدَيْر ، وفي رَطْب / : $\frac{2}{0.7}$
رُطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حر كته ؟ ، لأنَّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .
وحكِّم التصغير : أن يُضَمَّ أوَّلُه ، ويُفتَح الحرف الثاني ، ويلحق بعده ياء التصغير ثالثة^(١) .
فإن كان الاسم على أربعة أَحْرَفٍ انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في
التكسير ؛ لأنَّ التكسير والتصغير من واد واحد^(٢) . إلا أنَّ أوَّل التصغير مضموم ، وأوَّل الجمع
مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألفٌ ثالثة . وهما في تغيير الاسم
عن بنائه سواء ؛ وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

* * *

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِرَ فلا بُدَّ من ردِّ ما ذهب
منه ؛ لأنَّ التصغير لا يكون في أقلَّ من ثلاثة أَحْرَفٍ ؛ وذلك قولك في دم : دُمِي ؛ لأنَّ
لأنَّ الذاهب منه ياء ؛ يدلُّك على ذلك أنك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمَيْتُ . كما تقول :
خَشَيْتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ؛ لأنَّها طرفٌ بعد ألفٍ زائدة ، كما
تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائد ياء ؟ ولم ضم الأول ؟

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد
حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من واد واحد » .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْقِيَّة . ولَمَّا اضطرَّ الشاعر رَدَّه إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَبٍ...ر ذَبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبِيرِ اليَقِينِ^(١)

وتقول في تصغير (غَد) : غُدَى ، لَأَنَّ أَصْلَهُ غَدُو ، فكان تصغيره غُدَيْو يا فقي . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ؛ كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَام لَأَنَّهَا جمع يَوْم . وكذلك سَيِّد ومَيْت ، إِنَّمَا هو سَيُّود ومَيُّوت ؛ لَأَنَّهُ من يسود ويموت ؛ وكذلك قَيَّام وقَيُّوم ، إِنَّمَا هو قَيَّوَام ، وقَيَّوُوم بواوين . وهذا يُحْكَم في باب التصريف^(٢) .



والدليل على أَنَّ الذاهب من (غَد) الواو أَنَّهُم يقولون فيه : غَدُو^(٣) كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لا تَقْلُوْاها واذلُوْاها ذَلُوا إِنَّ معَ اليومِ أَخاهُ غَدُوا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غداً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قلوب الإبل : إذا سقطت سوتاً شديداً ودلوتها : إذا هوت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المازني لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال : لا تقلواها : لا تمنعها في السير يقال : قلوبه إذا سرت به سيراً عتيقاً ، ودلوت : إذا سرت سيراً رقيقاً » .
ومن أمثاله : إن مع اليوم غداً ، يضربه الراجي للظفر بمراده في عاقبة الأمر وهو في بدته غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والاعتصاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبيد بن ربيعة :

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حَلُّوها وغَدُوا يلاقعُ^(١)

وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

٢
٥٠٩

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدو على الأصل .

البلاقع : الخالية المتغيرة واحدها بلقع .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .
أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمتعلق الخبر ، و (غدوا) ظرف لبلاقع ، وبلاقع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أريد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرته ألحقته هاء التأنيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التأنيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأن الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أما ما كان من ذلك لاهاء فيه فنحو قولك في دار : دُويرة ، وفي نعلٍ : نَعِيَاة ، وفي هند : هُنَيْدة . لا يكون إلا على ذلك .

فأما قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْب . فإنما صغروه بغير هاءٍ لأنها به سميت^(٢) ؛ كما تقول المرأة : ما أنتِ إلا رُجَيْل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْبٍ إذما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حربا . فلو سمينا امرأة حربا أو نابا ، لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبَة^(٣) . ونُيَيْبَة .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فأبال عناق ؟ قال : استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألت عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نيب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالباً » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حربا لم يجز في تصغيرها إلا حربية) يشعر بأن حربا عنده مؤنثة فقط . والشئى والبغدادى يتقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .

قال الشئى على المعنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازنى : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحرب هفا عقبه مرجم حنرب تلتق حرابه

وفي اللسان وحكى ابن الإعرابي فيها التذكير وأنشد البيت .

وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمذكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْسٌ ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : فُرَيْسَةٌ (١) .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاءُ التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها: شُوَيْهَةٌ (٢) فتردُّ الهاءُ الساقطة .

والدليل على أنَّ الذاهب منه هاءُ قولك في الجمع : شِيَاهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَّةٍ) : شُفِيهَةٌ (٣) ؛ لأنَّ الذاهب كان هاء . يدلُّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَّةٌ وشِفَاهَةٌ فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنِيَّةٌ وَسُنِيهَةٌ (٤) ، لأنَّه يجتذِبُها أضلَان : الواو ، والهاءُ . فمن قال : سنوات ، واكثرته مُسَانَاةً ، وقرأ : (فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّوْنَ وَانظُرْ (٥)) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنِيَّةٌ . والأصل $\frac{7}{111}$ سَنَوَةٌ . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لِمَ يَتَسَنَّوْا وَانظُرْ) وقال : اكثرته مسانته ، فهذا يزعم أنَّ الذاهب الهاءُ . ولا يجوز على قوله إِلَّا سُنِيهَةٌ ، والأصل عنده سنهَةٌ .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاءُ وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنَّك تردُّ الحرف الذاهب ، ثمَّ تُجرِّيه مُجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ، لأنَّه ما كان على حرفين فلا بد من ردِّ الثالث فيه . فإذا ردَّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف بما لم ينقص منه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال في ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاة فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شوية » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفية يدلك على أن اللام هاء شفاء وهي دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال في سنة : سانيت قال : سنية ، ومن قال سانهت قال : سنهية » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القرآمة يحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويقوب وخلف يحذف الهاء وصلا وإثباتها وفقاً . والباقون بإثباتها وفقاً ووصلا .

الاتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدَيِّتُ ؛ لِأَنَّ الذَّاهِبَ كَانَ يَاءً . يَدُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا ، وَكَذَلِكَ أَيَادٍ ، وَكُلُّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ تَمَّا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ فَهَذَا قِيَاسُهُ .

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ مَذَكَّرًا بِمَوْثُتٍ لَا عِلْمَ فِيهِ أَنَّكَ لَا تُلْحِقُهُ هَاءُ التَّنْثِيثِ إِذَا
صَغَّرْتَهُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ نَقَاتَهُ إِلَى الْمَذَكَّرِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ هِنْدًا أَوْ شَمْسًا أَوْ عَيْنًا :
عُيِّنَ / ، وَشُمِّيسَ ، وَهُنَيْدَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ عُيَيْنَةَ ، وَأُذَيْنَةَ (٢) .

قِيلَ : إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِمَا الرَّجُلَانِ بَعْدَ أَنْ صَغَّرْتَهُمَا وَهُمَا مَوْثُتَانِ . وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ
الرَّجُلَ عَيْنًا وَلَا أُذُنًا ، ثُمَّ تَأْتِي هَذَا إِذَا صَغَّرْتَهُ . إِنَّمَا أَوَّلُ مَا سَمَّيْتَ بِهِ عُيَيْنَةَ وَأُذَيْنَةَ . فَهَذَا
بَيِّنٌ جَدًّا . وَكَذَلِكَ إِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً أَوْ مَوْثُتًا غَيْرَهَا بِاسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تَمَّا يَكُونُ لِلْمَذَكَّرِ -
فَلَابِدٌ مِنْ إِلْحَاقِ الْهَاءِ إِذَا صَغَّرْتَهَا . وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً حَجْرًا (٣) أَوْ عَمْرًا أَوْ عُمَرَ ،
لَمْ تَقُلْ فِي تَصْغِيرِهَا : إِلَّا عُمَيْرَةً ، وَحَجِيرَةً . لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ ؛ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَذَكَّرِ إِلَّا
مَا وَصَفْتَ لَكَ إِذَا سَمَّيْتَهُ بِمَوْثُتٍ .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بَعِينَ أَوْ أُذُنَ فَتَحْقِيرُهُ بغيرِ هَاءٍ وَتَدْعُ الْهَاءَ هَهُنَا كَمَا أَدْخَلْتَهَا فِي حَجَرِ اسْمِ
امْرَأَةٍ وَيُونُسَ يَدْخُلُ الْهَاءُ وَيَحْتَجُّ بِأُذَيْنَةَ وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِمَحْقَرٍ » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قُلْتَ : فَمَا بِالْمَرْأَةِ إِذَا سَمَّيْتَ بِحَجَرٍ قُلْتَ حَجِيرَةً ؟ قَالَ : لِأَنَّ حَجْرًا قَدْ صَارَ اسْمًا لَهَا
عِلْمًا وَصَارَ خَالِصًا وَلَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَا اسْمًا شَارَكَتَ فِيهِ مَذَكَّرًا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَلَمْ تَرُدْ أَنَّ تَحْقِرَ الْحَجَرَ » .

هذا باب

تصغير ما كان من المذكّر على أربعة أحرف

اعلم أنّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلفت حرّكاته أو اتّفقت / ، كانت الزوائد مُلحقة أو للمدّ واللين^(١) ، وذلك قولك في $\frac{٢}{٥١٣}$
جعفر : جَعْفِر ، وفي قِمَطِر : قَمِيْطِر ، وفي درهم : دَرِيْهِم ، وفي عَلْبِط : عَلْبِيْط^(٢) وفي جُلْجُل :
جُلْبِيْجِل^(٣) ، وفي زَهْلِق : زَهْيَلِق^(٤) ، وفي عَجُوز : عَجِيْز ، وفي رَغِيْف : رُغِيْف ، وفي كتاب :
كُتِيْب .

* * *

واعلم أنّ ما كانت فيه الواو متحرّكةً في التكبير زائدة مُلحقةً أو أصليةً فإنّت في تصغيره
بالخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ؛ كما كانت في التكبير متحرّكة ؛ وذلك قولك في أسودَ :
أَسِيْد ، وفي أَحْوَل : أَحْيَل ، فهذا الأصلى . والزائدة تقول في قَسُور : قُسَيْر ، وفي جدول : جُدَيْل
وإن شئت قلت فيه كلّه : أَسِيود ، وقُسُيور ، وجُدِيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمْع هذا إنّما يكون : قَساور ، وجداول .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فِعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جعيفر ومطيرف
وقولك في سطر : سيطر وفي غلام غليم فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فِعيل تحركن جمع أو لم يتحركن
اختلفت حرّكتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فِعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حرّكتهن
أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط، وعلابط : ضبخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَاوَ إِذَا تَنَقَّلَتْ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدًا . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةً تُوَجِّهُهُ . وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْمُومًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْبَسُ لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ^(٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَآوَهُ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَاوِ . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهَ فِيهَا الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزٍ : عَجِيزٌ ، وَفِي عَمُودٍ : عُمَيْدٌ .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةً يَبْلُغُ بِهَا الْخَمْسَةَ فِي الْعَدَدِ بِالْحَاقِ أَوْ غَيْرِ الْحَاقِ - فَإِنَّ تِلْكَ الزَّائِدَةَ تُحذفُ فِي التَّصْغِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَآوًا رَابِعَةً أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا لَا تُحذفُ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُصِيرُ عَلَى مِثَالِ دُنَيْبِيرٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْهِمٍ . وَذَلِكَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسْوَدَ : أَسِيدٌ وَفِي أَعُورٍ : أَعِيرٌ وَفِي مَرُودٍ : مَرِيدٌ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَاوَ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبْعَدُ الْوَجْهِينِ يَدْعِيهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تُحَقَّرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا ثَالِثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسْوَدَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولٌ ، وَقَسُورٌ تَقُولُ : جَدِيُولٌ ، وَقَسِيُورٌ ، كَمَا قُلْتِ : أَسِيدُ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ حَيَّةٌ وَإِنَّمَا أُلْحِقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ لِأَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النُّحُوَّ لِلْجَمْعِ تَثَبَّتِ الْوَاوُ ، كَمَا تَثَبَّتْ فِي أَسْوَدَ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدُ وَفِي مَرُودٍ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدُ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلُ وَقَسَاوِرُ . »

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسِيدُ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيُومٌ وَمَقِيُولٌ لِأَنَّهَا لَوَظْهَرَتْ كَانَ الْوَجْهُ لَا تَرُكُ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبْعَدَ لَهَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَآوُ عَجُوزٍ وَجَزُورٍ فَإِنَّهَا لَا تَثَبَّتْ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْعَتْ الضَّمَّةَ وَلَمْ تَجِبْهُ لِتَلْحِقْ بِنَاءِ بِنَاءِهَا لِأَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتِ : عَجَاوِزٌ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ فِيهَا يَثَبَّتْ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فِيهِ الْمَدَّةَ الَّتِي لَا تَثَبَّتْ فِي الْجَمْعِ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَثَبَّتْ . »

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعْمِيلٌ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَآوًا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مَصْبَاحٍ : مَصْبِيحٌ وَفِي قَنْدِيلٍ : قَنْدِيلٌ وَفِي كَرْدُوسٍ : كَرْدِيْدِسٌ وَفِي قَرْبُوسٍ : قَرْبِيْدِسٌ وَفِي حَمْصِيصٍ : حَمْصِيصِيصٌ . »

وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُوقَ فَهُوَ مَسِيرِيلٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَاوَ رَابِعَةٌ وَلَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَمْ تُحذفُ فَكَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي التَّصْغِيرِ فَإِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافَقَ بَهْلُولًا وَأَشْبَاهَهُ . »

قولك في سُرَادِقِ : سُرَيْدِيقِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةً ، وَفِي جَحَنَمَلٍ / جُحَيْفِيلٍ^(١) ؛ لِأَنَّ^٢
 ٥١٥
 النون زائدة ، وكذلك ما كان مثل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسنشرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

اعلم أنَّ ذوات الثلاثة إِذَا لَحِقَتْهَا زَائِدَتَانِ مُسْتَوِيَتَانِ ، فَأَنْتَ فِي الْحَذْفِ بِالْخِيَارِ ، أَيُّهُمَا
 شئتَ حذفتَ .

فإن كانت إحداهما مُلْحِقَةٌ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهَا ، وَحذفت الأخرى ؛ لِأَنَّ الْمَلْحِقَ كَالْأَصْلِيِّ . فَإِنْ
 كَانَتَا مُلْحِقَتَيْنِ فَأَنْتَ فِي حَذْفِ أَيُّهُمَا شئتَ مُخَيَّرٌ .

وإن كانتا غير مُلْحِقَتَيْنِ وَإِحْدَاهُمَا لِلْمَعْنَى ، حذفت التي ليست للمعنى ، وَأَبْقَيْتِ التِي
 الْمَعْنَى مِنْ أَجْلِهَا يُعَلِّمُ .

فَأَمَّا مَا اسْتَوَتْ فِيهِ الزِّيَادَتَانِ فَقَوْلُكَ فِي (حَبْنَطِي) : حُبَيْطٍ فاعلم ، وَإِنْ شئتَ حُبَيْزِطٍ^(٣) ؛
 وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ فِيهِ زَائِدَتَانِ مُلْحِقَتَانِ بِسَفَرِجَلٍ . فَإِنْ حذفت النون
 قلت : حُبَيْطٍ ، وَإِنْ حذفت الألف قلت : حُبَيْزِطٍ ، وَإِنْ عَوَّضْتَ فِيمَنْ حذفت النون قلت :
 حُبَيْطِي فاعلم ، وَفِيمَنْ حذفت الألف حُبَيْزِطِي .

وكذلك جمعه : تقول : حبانط فاعلم ، وَإِنْ عَوَّضْتَ قلت : حبانيط .

فإن حذفت النون قلت : حباطٍ وَإِنْ / عَوَّضْتَ قلت : حباطِي ، فعلى هذا يجرى .

٥١٦
 ٢
 واو حقرت مثل (مُغْتَسِلٍ)^(٤) لقلت : مُغَيْسِلٌ . وَإِنْ عَوَّضْتَ قلت : مُغَيْسِيلٌ . لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في جحافل : جحيفل وإن شئت جحيفيل كما كنت قائلًا ذلك لو كسرته وإنما
 هذه النون زائدة كراو فلو كسرت وهي زائدة في جحافل لأن المعنى العظم والكثرة » .
 الجحافل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك جنطلي إن شئت حنطت النون فقلت حبيط وإن شئت حذفت الألف فقلت :
 حبينط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه
 للأخرى » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيع ومسيم تجرجه مجرى مغيسل تحذف الزوائد كما كنت
 حاذفها في تكسيره للجمع لو كسرته » .

ذلك ؛ لأنَّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : مُغتسل كان مؤدِّياً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُفرت (معاوية) فيمن قال : أُسَيِّد قلت : مُعَيَّة . وكان الأصل مُعَيَّة . ولكنهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذفت^(١) الياء المعتلة لاجتماع الياءات .

ومن قال في أسود : أُسَيِّد قال في تصغير معاوية : مُعَيَّوية ؛ لأنَّه يحذف الألف فيصير مُعَيَّوية ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف^(٢) .

* * *

فأما ما ذكرت لك مما يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطِيٌّ فاعلم ؛ لأنَّك حذفت ياء والأصل : عَطِيٌّ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف^(٣) .

فعل هذا نقول في تصغير (أحوى) : أْحِيٌّ^(٤) فاعلم على قولك : أُسَيِّد ، ومن قال : أُسَيِّود قال : أْحِيَّو فاعلم .

(١) يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط لجملة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود لأن الواو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهي تثبت في الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البديل لا يلزم . . » وقال في ص ١٣٢ « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقىة وإداوة : أدية وفي شافية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أحوى) إلا في قول من قال : أسويد ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يثبته إلى قلته ، كما لا يثبته إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أحيى ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وصرفت أرامس إذا سميت به ولم تهمز فقلت : أرس .

وأما أبو عمرو فكان يقول : أحيى ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى . . وأما يونس فقوله هذا أحيى . وهو القياس والصواب » انظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ .

/ وتقول في تصغير (عِدْوَلٌ) : عُثَيْلٌ فاعام ؛ لِأَنَّ فِيهِ زَائِدَتَيْنِ : الواو وإحدى اللامين . $\frac{2}{0.17}$
والواو أَحَقُّ عِنْدَنَا بِالطَّرْحِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَزَادُ . وَاللَّامُ مُضَاعَفَةٌ مِنَ الْأَصُولِ . وَهِيَ
جَمِيعًا لِلِإِلْحَاقِ بِمَثَلِ جِرْدِخُلٍ .

وكان سيبويه^(١) يختار عُثَيْلٌ ، وَعُثَيْوِلٌ فيمن قال : أَسْيُودُ ، ويقول : هِيَ مُلْحِقَةٌ ، وَهِيَ
أَبْعَدُ مِنَ الطَّرْفِ . وَقَدْ يَجُوزُ مَا قَالَ . وَلَكِنَّ الْمُخْتَارَ مَا ذَكَرْنَا ، لِلْعَلَّةِ الَّتِي شَرَحْنَا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحي في قول من قال في أسود : أسيد وهو
الوجه الجيد . . .

ومن قال في تصغير أسود : أسويد . . قال في تصغير أحوى أحيو . »

وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحي يقلب الواو ياء ومنع
الصرف .

والسيرافي ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُلقيت على الصاد
ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيرافي بهامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثييل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما
صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت
اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرأشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة
الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من
حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت تخير في حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو في قوك : عثيل أجد وهذا قول أبي
عبان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه في مقعنس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول :
إن الراء في محمر أولى بالحذف من الميم فيقول في محمر محمير وفي محجر محجير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبق
في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه تخير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادة كما في قريش وأما
إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أبقينا التي هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى
بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عَوْض على قول سيبويه قال : عُثَيْلٌ وَعُثْبَوِيلٌ ، وعلى قولنا : عُثَيْلٌ فهذا وجهٌ هذا .

* * *

واوْحَقَّرَتْ مثال مفتاح، وقنْدِيلٌ، وشِمْلَانٌ لم تحذف شيئاً ، وكنيت قائلاً : قنْدِيلٌ ، ومُثَيِّبٌ ، وشُمَيْلٌ^(١) ؛ وذلك لأنك كنت قائلاً او عَوْضت في مثل سفرجل : سُفْرِيحٌ . فأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنما تثبت في هذا الموضع ، لأنه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع لذوات الأربعة إنما يجرى مجررى تصغيره ^٢/_{٥١٨} في كلِّ شيء ، فيجرى فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

= وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عَفْجَجٍ فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْجَجٍ عَفِجِجٍ وعَفِجِجٍ تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غلودن وياء خفِيدٍ وهي من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غلودن وخفِيدٍ وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف ، الشول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مضى في ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصلٌ فإنك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير ؛ لأنه يجزى على مثال التحقير ، ثم ترتدع عنده . فإنما حذفنا الذى يخرج من مثال التحقير^(١) ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سُفَيْرِج ، وفى شمرذل : شُمَيْرِد ، وفى جَحْمَرِش : جُحَيْمِر ، وفى جِرْدَحْل^(٢) : جُرَيْدِح . وكذلك إن كانت فى ذوات الخمسة زائدة حذفنا ، ثم حذفنا الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك فى عَضْرُفُوط^(٣) : عَضَيْرِف ، وفى عَنْدَلَيْب : عُنْدَيْل ، وفى قَبَيْعَثَرَى : قُبَيْعَث . / والعروض فى هذا كله جائز ؛ وذلك قولك : قُبَيْعَثَرَى ، وعَضَيْرِف . وكذلك كل ما حُذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول فى الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنما هو شبيهه بالغلط^(٤)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبئرى وشمرذل وجحمرش وصهلحق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقبيث وصبيصل . .

وقال فى ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعيعل وإن شئت قلت سفيريج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة . . . » .

(٢) جردحل : جمل غليظ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك فى عضر فوط عضيرف كأنك حقرت عضر فوط فى قدعيل قديم وقديعل فيمن قال فريزق . . . وكذلك الخزيميلة تقول خزيميلة ولا يجوز خزيميلة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .

المضرفوط : ذكر العطاء . القبئرى : الجميل الضخم .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . . وكذلك خدرنق . . . ولا يجوز فى جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد . فهذان قولان والأول أقيس » .

الجحمرش : العجوز ، الشمرذل : السريع من الإبل والفتى الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طرفاً ، وكانت أشبه ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرازد وفريزد ؛ لأنّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فريزق لم يقل في جَحْمَرِش : جَحْيَرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمْرَدل : شُميرد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنّ اللام من حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنك إذا حَقَّرْتَ (مَضْرُوبًا) قلت : مُضَيَّرِيْب . لا تحذف منه شيئاً ، لأنَّ الواو رابعة . $\frac{2}{520}$
وقد تقدّم القول في هذا وأنت لست تحذف إلا مضطراً .

فإن حَقَّرْتَ (مُدْحَرِجًا) أو (مُدْحَرَجًا) قلت : دُحَيْرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُنْطَلِقٍ) قلت : مُطَيِّقٌ^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخّل على المفعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقواك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرُوبٌ زَيْدٌ ، ومَدْخَلٌ زَيْدٌ .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُقْتَدِرٍ)^(٢) قلت : مُقَيِّدِرٌ . تحذف التاء من مفتعل ؛ كما حذفت النون من منفعل ؛ لأنَّ العدة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعروض /- في جميع هذا جائز ، لأنَّك قد حذفته منه . تقول في منطلق إذا عَوَّضْتَ : $\frac{2}{521}$
مُطَيِّبِيْقٌ ، وفي مقتدر : مُقَيِّدِرِيْرٌ .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُقَاتِلٍ) قلت : مُقَيِّتِلٌ ، تحذف الألف ، وإن عَوَّضْتَ قلت : مُقَيِّتِيْلٌ .
فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُسْتَضْرِبٍ) قلت : مُضَيَّرِيْبٌ ، ومضيريب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : منطلق ومطليق لأنك لو كسرته كان بمنزلة منظم في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير مختل .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحويره مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجرى على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعَوْلِ) مثل مُغْفَوْدِن . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مَغِيدِن^(١) ، ومَغْيَرِين . ولا تحذف الميم ؛ لأنها للمعنى .

وكلُّ ما كان على شيءٍ من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُحْمَرٌ) : مُحْيِرٌ^(٢) . تحذف إحدى الراعين .

وكذلك تقول في تصغير (مُحْمَارٌ) : مُحْيِمِير . تحذف إحدى الراعين ، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة ، ولو حذفها لم يكن بدُّ من حذف إحدى الراعين ليكون على مثل التصغير والجمع
على ذلك . تقول : مَحَايِرُ في مُحْمَرٍ ، وَمَحَايِيرُ في مُحْمَارٍ^(٣) .

وتقول في مثل (مُقَشِّرٌ) : قُشَيْرٌ ، وقُشَيْرٌ إن عَوَّضت / تحذف الميم وإحدى الراعين ،
لأن الحرف يبتقى على أربعة ، فلو حذف غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ،
فتخرج إلى مثال تصغير مدحرج .

٢
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مفودن مفيدين إن حذفت الدال الآخرة كأنك حقرت مفودن لأنها تبقى
خمسة أحرف رابعها الواو فتصير بمنزلة هلول وأشياء ذلك .

وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوائق كأنك حقرت مفودن » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر
ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محمير ومحمير كما حقرت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت
إحدى الراعين لأنه ليس في الكلام مفاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة :
لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم
مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) .
وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو
مضروب : مضروبون . . . وكذلك مقلع ، ومقلع . . . » .

وانظر شرح بانث سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كستدع أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محمير ولا تقل محمير لأن فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة فكانت حقرت محمار »

وكذلك (مُطْمَئِنِّ). تقول : طُمَيْتَيْن ، وطُمَيْتَيْن^(١) إن عَوَّضت . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِم) حَرَّنَجِم ، وحَرَّنَجِم إن عَوَّضت . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدأً ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَعَّنَسِس) : مُقَيِّعِس ومُقَيِّعِيس^(٢) . وليس القياس عندي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشعرا أو مطمشنا حذفنا الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من أن تحذف الزائدين جميعا ، لأنك لو حذفنا إحداهما لم يجر ما يبقى على مثال فعيعل ولا فعييل . . . وذلك قولك في مقشع قشيعر وفي مطشن طميشن » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقعنسس فلا يبقى منه إذا حذفنا إحدى السينين زائدة خامسة تثبت في تكبيرك الاسم للجمع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

* * *

وهذه المسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقعنسسا قلت : مقعيس تحذف النون وإحدى السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التنوير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقعنسس الزائدة ملحقة بميم محرّجيم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرّجيم حذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول قعيس وهو القياس اللازم .

وقدرد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا وغلط في المسألتين جميعا وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيد ، لأن العرب قالت : مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقعنسس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر الميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

ما قال ؛ لأن السين في مقعَنَسِسْ مُلْحِقَةٌ ، والملحِق كالأصلِ . والميم غير مُلْحِقَةٌ . فالقياس :
قُعَيْسِسْ وَقُعَيْسِسِسْ ، حتى يكون مثل خُرَيْجِم وخُرَيْجِيم .

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو عثول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقعَنَسِسْ . أما التكرير الذي ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

في الخصائص ج ٢ ص ٧٨ « في قولهم : خناقق (جمع خنفتيق) تقوية لقول سيبويه في تحوير مقعَنَسِسْ وتكسيه مقعَسْ ومقيس فاعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبى النون وهي زائدة غير مكررة وقال الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أول لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل وتضعيف الحرف الأصل لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هي الأولى والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

هذا باب

ما لحقته زائدتان : إحداهما مُلْحِقَةٌ والأخرى غير مُلْحِقَةٌ

وذلك قولك : ثمانٍ وثمانٍ

اعلم أنَّك إذا حَقَّرْتَ ثمانية وعلانية ، فإنَّ أقيس ذلك / - وأجودَه أن تقول : ثُمَيْنِيَّة ، $\frac{2}{023}$ وَعَلَيْنِيَّة ؛ وذلك لأنَّ الياء فيهما مُلْحِقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقع المتحرِّك . والألف غير مُلْحِقَةٌ ولا يقع في موضعها إلَّا حرف مدٍّ ، فإنَّما هي بمنزلة ألف عُدَّافِرَةٍ^(٢) ، والياء بمنزلة الراء . فلَمَّا لم يجز في عُدَّافِرَةٍ إلَّا عُدَّافِرَةٌ ، فكذلك يجب فيا ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمَيْنِيَّة ، وَعَلَيْنِيَّة ، واحتجَّوا بأنَّهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحِقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديءٌ . كما أنَّ قَلَنْسُوَةَ لَمَّا كانت في وزن قَمَحْلُوَةَ كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية وعلينية وثمانية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذافر وصباح وإنما مد بها الاسم وليست تلتحق بناء بيناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلتحق بناء بيناء » .

وقد ردد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلانية للالحاق .

ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعلانية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فعدل وفعالة مختص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلانية ويقول الرضى : إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفين نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للالحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يمين ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمخصص ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ الحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المذافرة : الناقة الشديدة .

النون بحذاء الأصيلي والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قَلَيْسَةَ أَقْيَسَ من قَلَيْسِيَّة (١) . فهذا
مَجْرَى هذا .

واعلم أنه كلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لم تحذف غيرها ؛
وذلك نحو : عَيْضَمُوز ، وَعَيْطَمُوس . تقول : إذا حَقَّرت : عَضَيْمِيز ، وَعُطَيْمِيس ؛ لأنَّك
لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء
وَحَذَلها لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنها تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مثل تحقير سُرحوب ،
وقِنْدِيل . فكلمة قل من الحذف (٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أنك لو جمعت لم تقل لإعطاميس ،
وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأجر هذا الباب (٣) .

٢
٥٢٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قَلَيْسَةَ إن شئت قلت : قَلَيْسِيَّة وإن شئت قلت قَلَيْسَةَ ، كما فعلوا ذلك حين
كسروا للجمع فقال بعضهم : قَلَيْسَ وقال بعضهم : قَلَيْسَ وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجها على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤
القمحدوة : العظم الناقء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة
إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العظاما

وكذلك عيضموز عضيميز لأنك لو كسرته للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : النامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

البيضموز : المجوز والناقاة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه
على القياس لا على المستعمل^(١)

وذلك قولك في تحقير دائِقٍ : دُوَيْبِقٍ ، وطَابِقٍ : وَطُوَيْبِقٍ ، وخَاتِمٍ : وَخَوَيْبِقٍ . ولا تلتفت
إلى قولهم : خَوَاتِمٍ ، ودَوَانِيقٍ ، وَطَوَابِيقٍ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ دَوَانِقٌ ، وَخَوَاتِمٌ ،
وَطَوَابِقٌ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَابِلٍ^(٢) : تَوَابِلٌ ، وَفِي فَارَسٍ : فَوَارِسٌ . وَعَلَى هَذَا قَالَ الشَّاعِرُ :

• وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣) •

فَأَمَّا دَوَانِيقٌ فَإِنَّ الْيَاءَ زِيدَتْ لِلْمَدِّ فِي تَكْسِيرِهِ ؛ كَمَا تَزَادُ حُرُوفُ / الْمَدِّ فِي الْوَاحِدِ . وَكَذَلِكَ $\frac{٢}{٥٢٥}$
طَوَابِيقٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يختار على تكسيرك إياه لو كسرتة للجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره - وذلك قولك في خاتم : خويتم ، وطابق : طويبق ، ودائق دويبق والذين قالوا : دوانيق ، وخواتم ، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : ملاح والمستعمل في الكلام لحة ، ولا يقال : ملحمة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسعدنا من يقول من يوثق به من العرب : خويتم فإذا جمع قال : خواتم . . . »

(٢) التابيل : من أضرار الطعام .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابيل وتوابيل . »

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أي آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في المخصص ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقوله :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاتِغِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِقَنَّ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَاتِمُ
يَقْبَلَن حَرَامٌ مَا أُحِلَّ بَرَبِّنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمعنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن خلفا أموالك التي تمتاز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء في ماتمك يندبنك نائحات يقبلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فَأَمَّا خَوَاتِيمَ فَإِنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ قَالَ : خَاتَامٌ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَعَزُّ ذَاتَ الْمِزْرِ الْمُنْشَقِّ أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ^(١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّهَا جِرَّةٌ نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ^(٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ « ونظيره من الكلام ساباط وخاتام .

قال الراجز :

يامي ذات الجسورب المنشق أخذت خاتامي بنسيير حسيق

قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دائق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن ساباط « وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان (ختم) روى الراجز هكذا :

يا هند ذات الجسورب المنشق أخذت خيتامي بنسيير حسيق

ويروى خاتامي :

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠ « وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومنايير شهوها بما جمع على غير واحد في الكلام » ثم أنشد البيت :

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهم قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيتها . الهجرة : وقت اشتداد الحر - التنقاد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديتها .

وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدها الصيرفي . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرفٍ مما آخره حرفٌ تانيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإنَّ ثالثة يُتْرَكُ مفتوحًا ؛ لئلا تنقلب ألف التانيث . وذلك قولك في حُبْلَى : حُبَيْلَى^(١) ؛ لأنَّه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعَيْفِر - لصارت الألف ياءً فذهبت علامة التانيث .

وكذلك تقول في دِقَلَى : دُقَيْلَى^(٢) ، وفي دنيا : دُنَيَا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التانيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في $\frac{٢}{٥٢٦}$ أَرْطَى : أَرْيَطَ^(٣) ؛ لأنَّ أَرْطَى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتانيث . ألا ترى أنَّك تقول في الواحدة : أَرْطَاة ؟ فلو كانت الألف للتانيث لم تدخل عليها هاء التانيث ؛ لأنَّه لا يدخل تانيث على تانيث .

وتقول في مِرْمَزَى : مُمَيْرِزَى^(٤) فاعلم ، وهكذا كلُّ ما كانت ألفه للتانيث .

* * *

فأما الهاءُ فإنَّها بمنزلة اسم ضمَّ إلى اسم ؛ ألا ترى أنَّها تدخل على المذكَّر ، فلا تُعَيَّرُ بناؤه ؟ فإنَّما الباب فيها أن يُصغَّرَ الاسم من أيِّ باب كان على ما يجب في مثله ، ثمَّ تأتي بها ؛ وذلك

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتانيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف .

وذلك نحو حبل وبشري وأخرى تقول : حبيلى وبشبرى وأخبرى ، وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تانيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التي نجىء للتانيث . . . »

(٢) الدفل : نبت .

(٣) انظر ص ٢٢٣ من هذا الجزء .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التانيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . .

وهو قوله في معزى : معيز كما ترى ، وفي أَرْطَى : أَرْيَطَ كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمَيْدَةٌ^(١) ، وفي نخلة : نُخَيْلَةٌ ، وفي قسورة : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود : أَسْوَدٌ قال : قُسَيْرَةٌ ، وفي هلباجة : هَلْبَيْجَةٌ^(٢) ؛ لأنك لو صغرت هلباجا قلت : هَلْبَيْجٌ فلم تحذف منه شيئا .

/ فَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ .

٢
٥٢٧

وتقول في تصغير سَفْرَجَةٍ : سَفْرَجَةٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ قَائِلًا فِي سَفْرَجَلٍ : سَفْرَجٌ . فهذا حكم الألف والهاء .

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانِ التَّأْنِيثِ - فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قُلْتَ فِي الْهَاءِ ، لِأَنَّكَ قُلْتَ فِي الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةَ وَسَنَبَيْتَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حمراء : حُمَيْرَاءُ^(٣) يا فتى ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مَتَحَرِّكٌ ، فَهِيَ كَالْهَاءِ . وتقول في خُنْفُسَاءَ : خُنْفَيْسَاءُ^(٤) يا فتى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ فِي خُنْفُسٍ : خُنْفَيْسٌ . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سليمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحمق الضخم والأكول الجامع لكل شر .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف - اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طرففاء » .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فخنفساء وعنصلاء وقرملاء فاذا حقرت قلت : قرملاء وخنفساء وعنصلاء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حى آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما الممدود فإن آخره حى كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا إسمًا واحدًا . . » .

بالألفين . وتقول في مَعْيُوراء^(١) : مُعْيِرَاء . تُسَلَم الصدر على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يعجريان مَجْرَى الهاء .

فإنَّ الألف المقصورة فإنَّها في الامم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعةً بحيث لا يُحذف من التصغير شيء . وسأذكرها خامسةً وسادسةً .

اعلم أنك إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر $\frac{٢}{٥٢٨}$ ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس^(٢) وما بعده من الأصل والأزوائد .

تقول في (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِر^(٣) لأنَّك حَقَرْتَ قَرَقِراً ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة . ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَفَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير كاسمٍ ضُمَّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فألف (قَرَقَرَى) للتأنيث وهي محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبْرَكِي)^(٤) وألفه مُلْحَقَةٌ بسفرجل قلت : حَبِيرِك لما ذكرت لك . وإن عوّضت قلت : حَبِيرِيك ، وقُرَيْقِير .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفَت أَيْتَهُمَا شئت ؛ وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)^(٥) : حُبِيرَى ، وهو أقيس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حُبَارَى زائدة لغير معنى إلا للمد . وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث . فالآن تَبَقِيَ التي للمعنى أَقْيَسُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معيورا وملوجاء قلت : معيلجاء ومعيراء لا تحذف الواو لأنها ليست كألف مبارك هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المعيورا : الجبير مقصور وقد يقال المعيورا ممدودة مثل الملوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفَت وذلك قولك في قرقرى : قريقر وفي حبرك : حبرك وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . » .

(٣) موضع مخصب بالعمامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراد الطويل الظهر القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنهما زائدتان . وما دون الطرف أقوى مما كان طرفاً .

/ وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويبدل منها هاء التانيث ؛ لتكون في الاسم علامة تانيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسةً فضاعداً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حذفها لم أخل الاسم من علامة تانيث ثابتة .

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُعَيْزَى) : لُعَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُشبتون الياء في لُعَيْزَى ؛ لأنهم أو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أنّ ياء (لُعَيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأنّ ياء التحقير لا تكون إلاّ ثالثةً ، وهذه رابعةٌ ؛ كما أنّ الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأنّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلاّ مفتوح الأوّل ، ولا تكون ألفه إلاّ ثالثةً في موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أنّ سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء ، وِبَرَاكاء ، وِخُرَاسان : بُرَيْكاء ، وِخُرَيْسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف ألزم لاحدى زائديته منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت : حبرى كما ترى وإن شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدين لم يجزا لتلقا الثلاثة بالحمسة وإنما الألف الآخرة ألف تانيث والأولى كواو عجوز فلا بد من حذف إحداهما لأنك لو كسرتة للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو عمرو فكان يقول : حبيرة ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم يصل إلى أن تثبت . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لعيزى) قلت : لعيزت تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفنا إحداهما ثبتت الأخرى لأن ما يبقى لو كسرتة كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى إن حذفنا احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفنا التي إذا حذفنا استغنت . »

اللعيزى : ما يعنى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياسُ أَلْيَحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل أَلْي التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجه ، والاحتجاجُ عليه إن شاء الله .

حُجَّتُه أَنَّهُ يقول : إذا وقعت الألفُ ثالثةً في موضع ألفٍ مُباركٍ حُذفت لكثرة العدد ؛ وذلك أَنَّ الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه ، وهما كهاء التانيث في اللزوم ، وليستا بمنزلةهما في أنها كاسم ضم إلى اسم . فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ، هو من الاسم .

فيقال له : إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألا تُحقر ما هما فيه ؛ إذا كان على ستةٍ أُحرف بهما .

وإن كانتا بمنزلة شيءٍ ضُمَّ إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما ؛ كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ، ثم تأتي بهما ؛ كما تأتي بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضر موت ومعدٍ يكرب . وكذلك حُكِمُ ألف التانيث ، وباء النسب كهاء التانيث . ألا ترى أنك تقول في زعفران : زُعفران ؟ فلو كانت / الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالاً ، ولكنك تقول في خُنْفَسَاءَ : خُنْفِسَاءَ ، وفي مدائني : مُدَيْئِي^(١) . فإنما حقُّ هذا ما ذكرت لك ؛ ألا ترى أَنَّ ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن مُلحق الجمع مفتوحاً ، وما قبل أَلْي التانيث لا يكون إلا مفتوحاً ؛ كما يكون ما قبل الهاء . فهذا بينٌ جداً^(٢) .

(١) في الأصل : مديني بتخفيف الياء الثالثة وتصغير نحو قبائل علما سيأتي في ص ٢٨٦ .

(٢) تصغير نحو بروكاه وبراكاه مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه ونسوق أولاً كلام سيبويه ، ثم تتبعه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد .

في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت بروكاه وجلولاه قلت : بريكاه وجليلاه ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كآلف التانيث . فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها ، لأنها كالهاء في ألا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهزمة تثبت مع الاسم وليست كهاء التانيث » .

وقال في ص ١١٨ « ولو جاء في الكلام فعولاء ممدودة لم تحذف الواو ، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال : أسود فهذه الواو بمنزلة واو أسود .

ولو كان في الكلام أفلاء العين منها ولو لم تحذفها ، فإنما هذه الواو تكون عرضة ، ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث ولم يكن يلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضي لو مددت .

وكان سببويه يقول في تحقير (جِدَارَيْن) إذا أردت التشبية : جُدَيْرَان ، فيحضر جدارا ،
ثم يُلحَق الألف والنون .

= ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جديل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي
في مواضعها فلما سارتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتججه بألف
مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال
في أسود أسيد وبني منه أملاء فإنه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) أو عجوز قال : أسيداء فخفف
إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا تأكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان
مثل عجوز تلمحه ألف التأنيث الممدودة لم يجر إلا التثنية كما قال في بروكاه وهو مثله وفي وزنه . »

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلزامه أن يحمل بروكاه في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ،
لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة الهاء في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء
كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك
إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك هذه اللمعة فهي كهاء التأنيث لأنها
للتأنيث كالهاء ومتحركة كالهاء فثبت في الاسم الخاسي مصغراً كما ثبتت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم
أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخاسي ، كما تثبت الهاء في التحقير . وإنما فارقها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ،
فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفت
الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقها في الموضعين وإنما قالوا بريكة بالتثنية ولم
يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يعتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة
التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذف معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير
علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية
لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجريول
في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز
فلما أجروها مجرى السواكن في التثنية والتقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للخفة التي ذكرناها
في الهمزة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخاسي فجاء سببويه بقياس اللتين فن غيرها
وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبقاها ، ولم يحذفها . =

فإذا سُميَ هما رجل لم يقل: إِلَّا جُدَيْرَانِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَهَذَا نَقْضٌ لِجَمِيعِ أُصُولِهِ .
ويقول في تصغير دَجَاجَتَيْنِ اسم رجل : دُجَيْجَتَانِ ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث .
ويقول: دجاجة بمنزلة دَرَابِجِرْدٍ في أنه اسم ضم إلى اسم ، ودجاجتان بمنزلة دَرَابِجِرْدَيْنِ^(١) .
والقياس في هذا كُلُّهُ واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والهمزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في الخماسي ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون وعشرون ثابتة في التحقير كثبات واء جمعفر ، ويحذف الأصل في الخماسي فتقول سفيرج في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في الخماسي معنى إلا أنها يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى التثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظرفين أو ظرفات خففت .

فإن سميت رجلاً بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة جرد الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرب ينقل الكاف إلى الجيم . . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجريان هذا المجري تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادة في مجرى ما هو من الاسم ومبني معه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (ألحقت به) بعد تمامه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

/ اعلم أنك إذا حقرت غَضَبَان ، وسُكْرَان ، ونحوهما قلت : غُضِبَان ، وسُكِرَان^(١) .

٢
٥٣٢

وكذلك إذا حقرت (عُمَان) ، أو (عُرْيَان) قلت : عُمِيَان ، وعُرْيَان ؛ لِأَنَّ حَقَّ الألف والنون أن يَسْلَمَا على هَيْئتهما بعدَ تحقير الصدر ، إِلَّا أن يكون الجمع ملحقًا بالأصول: فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجري الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرْحِين ، لِأَنَّكَ تقول في الجمع : سِرَاحِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضُبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْبَان^(٢) .

واو كنت تقول في (عُمَان) : عُمَامِين في الجمع - قلت في التصغير : عُمِيَمِين ؛ ألا ترى أَنَّ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسُكْرَان ، وغَضَبَان ، وظَمَان - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لِأَنَّهُ لا يكون مُلْحَقًا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهززة التي في حراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرون على الألف كما يجرى على الهززة ما كان يجرى على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كلمة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التفسير حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريجين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيعين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حويمين لأنهم يقولون : حوامين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين . . . »

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب^(١). ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق .
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلَان) الذي له (فَعَّلَ).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرتة للجمع فتحقيقه كتصغير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا بسرحان فتحقرتة لقلت : سريحين . . . »

والررضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث
وذلك نحو: عِلْبَاءٍ، وَجِرْبَاءٍ، وَزِيْرَاءٍ ونحوه

اعلم أنَّكَ لا تقول في تحقيره : إِلَّا عَلِيْبِيٌّ ، وَحُرَيْبِيٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسْنَا لِلتَّأْنِيثِ .
إِنَّمَا هُمَا مُدْحِقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لا تقول فيه : إِلَّا سُرَيْدِيْعٍ ، كَمَا لا تقول في شِمْلَالٍ :
إِلَّا شُمَيْلِيْلٍ .

وكذلك (قُوبَاءٍ) فاعلم ؛ لِأَنَّ مِنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُومَارٍ . فلا تقول في تصغيره : إِلَّا
قُوبِيْبِيٌّ ؛ كَمَا تقول في تصغير طومار : طُومِيْمِيْرٍ . ولا يجوز فيه إِلَّا التذكير والصرف لما ذكرت
لك^(١) . ومن قال : هِيَ الْقُوبِيَاءُ فَانْتِ كَانِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عُشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فلا يكون تصغيرها
على هذا إِلَّا قُوبِيَاءُ . ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وقد مضى القول في ذلك في باب مالا
يجرى / وما لا يجرى^(٢) .

وكذلك (غُرْغَاءُ) . مِنْ ذَكَرَ صَرْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْمَاضِ وَالْحَضْحَاضِ . وَكَانَ حِدَّهُ
أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوُ . وَلِكَذَلِكَ هَمْزَتِ الْوَاوِ لَوْ قَوَعَهَا طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي
التصغير : غُؤْيَغِي ، وَصَرْفٌ . وَمَنْ أَنْتَ وَجَعَلَهَا كَعُورَاءَ لَمْ يَصْرَفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ :
غُؤْيَغَاءُ^(٣) فاعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً فإن تحقيره
كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهزمة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة
الياء التي من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء ، تقول عليبي وحريبي كما تقول في سقاء : سقيبي وفي مقلأ : مقيل » .
العلباء : عرق في العنق . الحرباء : ذكر أم حيين . الزيزاء : ما غلظ من الأرض . القوباء : المرض الجلدي المعروف .
وقوباء ، وطومار ملحقان بقرطاس بضم القاف . السرداح : الضخم من كل شيء . الطومار : الصحيفة .

(٢) لم يمض القول كما ذكر وإنما سيتكلم على ذلك في آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠ .
ثم يعيد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل . المشراء : الناقة مضى على حملها عشرة أشهر . الرحضاء : العرق .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ « وأما غوغاء فن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرَف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة
قضاض فيذكر ويصرف ويجعل النين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد » .

= وقال في ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غوغاه فجعلها بمنزلة قضاض وصراف قال غويني ، ومن لم يصراف وأنت فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويناه كما يقول : عوراء .

ومن قال : قوباء فصراف قال قوبي كما تقول : عليي .

ومن قال : هذه قوباء فأنت ولم يصراف قال قوبياء كما قال حميراء .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الغوغاه : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضاض : يحطم كل شيء ، ويقضض فريسته .

الحضخاض : ضرب من القطران تها به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أن تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه ورد ما ذهب منه .
فأما ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنها تسقط منه اعلتين :
إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت لسكونه .

والعلة الأخرى : أنها زائدة على ما ذكرت لك في أضل الباب .

وذلك / : ابن ، وامم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير
ابن : بُنِي ؛ لأنّ الذهاب منه ياء أو واو ، يدلّك على ذلك قولهم : أبناؤنا فاعلم . وكذلك اسم
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمِي .

واثنان بهذه المنزلة : تقول في تصغيره : تُنَيَان ، لأنّ الألف والنون زائدتان للتثنية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنِيَّة . وفي تصغير است : سُنِيَّة ؛ لأنّ الذهاب منه هاء . يدلّك
على ذلك قولهم : أسْتَاه^(١) فاعلم . فهذا مجرى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنِيَّة ، وسُنِيَّة . فسُنِيَّة
فيمن قال : سنوات ، وسُنِيَّة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهب لانه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمي وبني حذف الألف حين حركت الفاء فاستغنى عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلّك
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : سنية يدلّك على ذهب اللام
وأنها هاء قولك : أسناه .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف
من ابن وابنة وامم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما نتحدث عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أخيه ، فتحذف التاء ، وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هنية ، وبنيّة ، لأن المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هنوات^(١) / قال الشاعر :

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملّني على هنواتٍ كلّها متّابع^(٢)

وكذلك تقول في تصغير (هن) : هنيّ .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هنية وفي تصغير هنة : هنية ، وهنية . إلا أن جملة هذا الباب أنه لا يكون المحذوف من الثلاثة إلا حرف لين ياء أو واو أو حرفاً خفياً وهو الهاء أو يكون مضاعفاً ، فتحذف منه استئمالاً ؛ كما حذف هذا لخفائه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذية وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنية ، وفي (هن) هنية ، يجعلها بدلا من الياء كما جمعوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعلام وروى التابع بالياء وقال هو بمعنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : الهافت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها

اعلم أنّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصّها وعامّها . تقول في دار : دُوْرَة ، كما تقول في هند : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيِّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وبَيْت (١) .

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خَلَيْفَ ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُوَيْقَ ذاك ؛ لأنّك أردت أن تقرب ما بينهما وتقلّله (٢) .

فإن قلت : هو عند زيد لم يجز أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنه قد يكون خلفه بكثير وبقليل ، وكذلك دونه ، وفوقه . فإذا صغرتما قللت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندي) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير (٣) .

وجملة باب الأماكن التذكير إلا ما خصّه التأنيث منها نحو قولك : غرفة . وعُليّه . ومشرقة (٤) ، ومشرّبة (٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياق لفة لبعض العرب كما أن ذلك لفة في جمع التكسير أيضاً الذي عل وزن فعول وقد قرىء في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء .

انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٨ «واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولاكنك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفوق ذاك فأما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد» .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ «ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه ما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر» .

(٤) المشرقة : موضع القمود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضمها وكسرها المخصص

ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشرّبة - يفتح الراء وضمها : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر :

الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بينت لك في باب الظروف^(١) أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ؛ كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : $\frac{٧}{٥٣٨}$ قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعت في يد زيد ، ورأيت أثرًا في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكان مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يعتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا في باب^(٢) .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثًا بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة ووريفة^(٣) .

فإن قلت : فما هاتين لحقت كل واحدة منهما الماء ، وليست من الثلاثة ؟

قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يُلحقوهما الماء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القُطامي :

(١) سيأت في الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأت حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندي لا عند أبي علي - همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : توأريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضبيعة فكأنك لو حققت ضبيعة لقلت : ضبيعة فأقررت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريثة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقده في وراء هذه وأما أبو علي - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب ورأ وأنها ليست من تركيب وري واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من أقول إلا أنك تدع منه الظاهر والقياس جميعا أما الظاهر فلأنها في معنى توأريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء واوا .

وأما القياس فاقدمناه من تشبيه البدل بالزائد .

وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامة واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام واوا لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، إِنْسِي . أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ (١)

/ وقال الآخر : * يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ (٢) *

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التأنيث فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامٌ : أُمَيْمٌ ؛ كما تقول في قَدَالٍ : قُدَيْلٌ (٣) .

وكلُّ شَيْءٍ يَجْرِي مَجْرَى (عند) فَغَيْرِ مَصْعَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكذلك سَوَى وَسَوَاءٌ يَا فَتَى ، إِذَا أَرَدْتَ بَهِمَا مَعْنَى الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هُوَ : عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُعْنَى غَنَاءَكَ . لَا يُصْعَرَانِ (٤) لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا .

فإن أردت بقولك (سواء) : الوَسَطُ (٥) من قوله عَزَّ وَجَلَّ : (فَرَادُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ) (٦)

وكما قال الشاعر :

(١) قديمة تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شلوثا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزة (إني يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستئناف .
والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قدم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) للبرد

ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المحصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا وسم وسم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتْدُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجَوْزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهدا على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شلوثا .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرحل : جمع قتد أو قتد وهو خشب الرحل . منه السموم : لفحه . والبيت من قصيدة مقضلية لعلامة بن عبدة

برواية :

وقد علوت قتود الرحل يسفعنني يوم تجيء به الجوزاء مسموم

أنظر شرح المفصلية لابن الأنباري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متمكنا وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى» .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأساء هنا» .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعدهك نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار» .

(٦) الصافات : ٥٥

يا وَيْحَ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ ۖ بَعْدَ الْمُغَيْبِ فِي سِوَاءِ الْمُلْحَدِ (١)

صَغَّرْتَهُ ، فقلت : سَوَى فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء $\frac{2}{هـ}$ معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سواء ، أى تمام - صَغَّرْتَهُ ؛ كما يلزمك فى كلِّ متمكِّن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلَّة تمكُّنها ؟

فإنما قلَّة تمكُّنها : أنَّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سِوى زيد ، أى : غير زيد . (وغير) ليس بما يصغَّر (٢) ؛ لأنَّك إذا قلت : جاعنى غَيْرُكَ - لم تخصَّص واحداً من الناس ، إنَّما زعمت أنه ليس به ، وليس يجب فىمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندى مثلك فحقَّرت المِثْل كان جيِّداً (٣) ؛ لأنَّك إذا حقَّرت الذى هو مثله زعمت أنه هو حقير ؛ لأنَّك حقَّرت الآخر من حيث زعمت أنه مثله .

وكذلك تحقير شَيْء ، ونَحْوِ ، وشَبِيهٍ ؛ لأنَّ الشئ لا يُشَبِّه الشئ فى جميع حالاته ، وإنَّما يُشَبِّهه من حيث تُشَبِّهه به ، ولا يكون إلا على مقلَّعة : تقول : كان خالد القَسْرِيَّ (٤) مثل حاتم

الطائى . لم تُردِّ / الزمان والقِدَم ، ولم تُردِّ الجاهليَّة والإسلام ، ولم تردِّ أن القبيلة تجتمع عليهما ، $\frac{2}{هـ}$ ولكنك ذكرت جُود خالد ، فَمَقَرَّنْتَهُ بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جَرِيرٌ كامريُّ القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مُثْبِتٌ لهذا ، وقد قدِّمت نحواً مما ذكرنا - علم أنَّك حقَّرتَه من حيث حقَّرتَ المشبَّه به . فبالعنى يصلح اللفظ وينفسد .

(١) البيت لحسان يبيكى النبى - صلى الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحده وألحده .

(٢) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شئ يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شئ مثل الحقير حقيراً . . . (غير) أيضا ليس باسم متمكن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجبج ، ولا تدخلها الألف واللام » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول الرب : هو مثل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسه فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أَنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا بُنِيَ لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - عُلِمَ أَنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - عُلِمَ أَنَّهُ لَمَّا لم يأتِ من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أَن تعنى ما هو فيه ، وجاز أَن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مثلُ ذلك . فالفِعْلُ ينقضى كالزمان ، لأنَّ الزمان مرورُ الأيام والليالي ، فالفِعْلُ على سنينه يمضى بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إِنَّمَا هي جُثَث ثابتة ، تفصل بينها^(١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيداً من عمرو^(٢) .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصَغَّر . تقول : يُؤَيِّم^(٣) في تصغير يوم ، وُعَوِّيم في تصغير عام . وإِنَّمَا صَغَّرته بالواو دون الياء ؛ لأنَّ أَلْفَهُ منقابلة من واو . يدلُّك على ذلك أعوام ، وقولك : عاوَمَتِ النخلة^(٤) . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله^(٥) إن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مثله يُرَدُّ في التصغير إلى أصله ؛ تقول في لَيْلٍ : لُيَيْلٍ ، فأَمَّا لُيَيْلِيَّةٌ فلها علَّةٌ نذكرها في بابها^(٦) إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينها .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرن » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاماً قيماً في معنى تصغير اليوم والليلة والشهر مع أنها محذرة لا تزيد

ولا تنقص .

(٤) عاومت النخلة : حلت سنة ، ولم تحمل سنة كمومت .

(٥) سيأتى في ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأتى في ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيما كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سبتت ، وفي تصغير أحد :

(١) سيويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٢٦ .

• • •

وقدر عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأربعاء لأنهما وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمرو ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيويه ، ونبطل الاعتلال في تحفظته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول المجيب : يوما أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسماوات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول المجيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبهه فهو وإن كان علما فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجر السبب في كلامهم هذا المجرى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله ان المكان يجرى مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكرات من الأماكن كما جاز في التكرات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فرسخ لأنه قد يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : ان السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجرى هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يجيزان التصغير .

• • •

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت . . .

ونسب إليه السيوطي في المطع أنه خالف سيويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال أنها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فإذا زالت صارت تكرات . »

أَحِيد ، في الإثنين : تُنْيَان ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَلْفَ وَصَلَ فِيهِ / بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي ابْنِ : بُنْيَ ، فِي
اسْمِ : سُمِّيَ ، فِي الثَّلَاثَاءِ : ثُلَيْثَاءَ فِي قَوْلِ سَبْيُوِيَه ، وَفِي قَوْلِنَا : ثُلَيْثَاءَ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغَرْتَ
ثَلَاثًا فَتُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِأَلْفِي الثَّلَاثِيَّةِ ، وَفِي الْأَرْبَعَاءِ : الْأَرْبِيعَاءُ ، وَفِي الْخَمِيْسِ :
الْخُمَيْسُ ، وَفِي الْجُمُعَةِ : جُمَيْعَةٌ .

وكذلك الشهور^(١) . تقول في المحرم : مُحَيْرِمٌ . تحذف إحدى الراءين حتى تصير على
مثال جعفر . فإن عوضت قلت : مُحَيْرِيمٌ ، وفي صفر : صُفَيْرٌ ، وفي ربيع : رَبِيعٌ .

وفي جُمَادَى أَنْتَ مَخِيْرٌ : إِنْ شِئْتَ قُلْتَ : جُمَيْدَى وَهِيَ أَجْوَدُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : جُمَيْدٌ
وتفسيره كتفسير^(٢) حِبَارَى ، وَفِي رَجَبٍ : رُجَيْبٌ ، وَفِي شَعْبَانَ : شُعَيْبَانٌ . وكذلك رَمَضَانَ :
رَمِيْضَانَ ، وَفِي شَوَّالٍ ، شُوْوِيْلٍ ، لِأَنَّهُ فَعَالٌ مِثْلَ حَمَّادٍ ، وَفِي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوِي الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّ
التصغير إنما يقع على الاسم الأول ؛ ألا ترى أنك لو صغرت غلام زيد لقلت : غَلِيْمٌ زَيْدٌ ؟
فكذلك هذا وما أشبهه .

وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سُوَيْعَةٌ ، وَفِي
غُدُوَةٍ : غُدِيَّةٌ ، وَفِي بُكْرَةٍ بُكْرِيَّةٌ / وَفِي صَحْوَةٍ : صُحِيَّةٌ : وَفِي ضُحَى ضُحَى . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك في الإثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثة والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعدول لأن المعنى واحد
وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالدليل والعدل والدليل ما كان من الناس والعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة
سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنها معرفة
وقد أبان ذلك الأحد والإثنين لأنه عل وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه
رجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . . » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلمات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر ، إنما يحقر الاسم غير
العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحذف الياء . فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقير عطاء عطى . وقد مضى القول في هذا (١) .

وتقول في عشيّة : عُشِيَّة . فأما قولهم : عُشِيْشِيَّة ، وَعُشِيَّانَات . ومُعِيرِيَان . وَأَصِيلَان ، وَأَصِيلَان ، وَأَصِيلَانَات (٢) ، ومُعِيرِيَانَات - فنذكره في موضعه - مع ذكرنا اللَّيْلِيَّة ، وَالْأَنْبِيَّيَان وما أشبه ذلك (٣) مما يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكلُّ متمكِّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا فأجره ؛ ألا ترى أنهم قالوا : آتِيكَ بُعِيدَاتٍ بَيْنٍ (٤) ، وَأَجْرُوهُ مَصْفَرًا عَلَى تَصْغِيرِ مِثْلِهِ .

(١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « فن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغير بان الشمس وفي العشى آتيك عشياناً رسمنا من العرب من يقول في عشيّة : عشيّشة فكأنهم حقروا مغيران وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتِيكَ أَصِيلَانَا فَقَالَ : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : آتِيكَ أَصِيلَانَا وفي شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل تشبيهاً بعمّان فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من تونه اللام فيقال : أصيلال ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريجين في سرحان فزادوا الياء في التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان أقمان من نسي فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا في تصغير ليلة لييلية بزيادة الياء ، كما في أنيسان وكأنة تصغير ليلة . . » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك إذا كان الرجل يمسك عن اتیان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .

قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم المرة في الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرته وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، وصغرتة^(١)] إن كان مذكرا آدميا وجمعتة بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنك إذا سميت رجلا بجماعة فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أكلب : أكئلب ، وكذلك أحمرة تقول فيها : أحميرة ، وفي غلمة : أغلمنة . لا يكون إلا كذلك .

فإن سميته بـغلمان أو غربان أو قُضبان أو رُغفان كان تصغيره كتصغير غلمان ونحوه . تقول : غلیمان ، وغُربان ، وقُضبان ولا تقول : غُربين ، كما تقول في سرحان : سُرَّحين ؛ لأنك إنما قلت : سُرَّحين لقولك : سراحين ؛ لأنَّ (سرحاناً) واحد في الأصل .

فإن قلت : فإنا أقول : مَصِير ومُضْران للجمع ثم أقول في جمع الجمع : مَصَارِين^(٣) ، فكيف أصغر مُضْراناً ؟

فإن مُضْراناً تصغيره لا يكون إلا مُصِيراناً ، لأنه إنما ألحقته الألف والنون للجمع ، فلا تغير علامة الجمع ؛ ألا ترى أنه ما كان على (أفعال) نحو : / أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلا أُجَيْمَال ، وأقَيْتَاب ، وأبِيَّات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبَابيت ؛ كما تقول : أظفار وأظْفِير ولكنَّ العلة فيما ذكرت لك .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : المعى وهو فمیل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند

سيويه . قال الأزهرى : المصارين جمع المصران جمعتة العرب على توهم النون أنها أصلية .

وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو

نحو: باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع^(١) ينقلب يאוّه وواوه ألفا ، لانفتاح ما قبل كلِّ واحدة منهما؛ نحو: دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجيء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف^(٢)؛ نحو: القود ، والصيد ، والخوذة ، والحوكة . فأما مجرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بَعْدَه ساكنة ، فلا يجوز أن تُسكَّنه ، فتجتمع بين ساكنين . فإذا حرَّكته عاد إلى أصله ، وذلك قولك في تحقير نار: نُؤَيِّرَة ، وباب: بُؤَيَّب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصل - قولك : أنوار ؛ لأنَّها من النور ، وقولك : بُؤَيَّبَتْ له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيَّبٌ . فإن قلت : زيبب فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التصغير^(٤) / لأنَّه من نيَّبَتْ .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غُيِّر ، وغَيِّر ؛ لأنَّه من غَيَّرت^(٥) ونيَّبَتْ .

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيبب كما قلت . أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . . » .

(٤) ذكرنا فيما سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيبب ، وفي غار غيِّر إذا أردت الغيرة .

(هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧) .

وفي القاموس : غار على امرأته وهي عليه تغار غيرة وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أي الجيشين والغار : الجفاعة . هكذا أخرجه أبو موسى في الغين والواو وذكره الهروي في الغين والياء . . . » .

وتقول في تصغير (تاج) : تُوِجِح ؛ لِأَنَّهُ من تَوَجَّح . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عُيِّنَة وَعِيَّيْنَة ، وفي شَيْءٍ : شَيْئِيءٌ ، وشَيْئِيءٌ ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أَصْلُهُ من هذا الباب ، فإن لم يُعْلَم أَصْلُهُ رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فِعْلِهِ فَإِنَّ دَلِيلَهُ يظهر ، فإن لم يكن مشتقاً نُظِر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه مائلة فهو من الياء . وإن كانت مُتَّصِبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو (١) .

واعلم أَنَّ كلَّ حرف كان مكسوراً أو مضموماً بعده (٢) ياءٌ أو واو فليس بدليل ، لِأَنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرةُ ياءً ، والياءُ الساكنة تَقْلِبُهَا الضمَّةُ واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحقيره : مُوَيِّزِينَ ، ومُؤَيِّقِيَّتٍ ، ومُؤَيِّعِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ من الوقت ، والوعد والوزن . فَإِنَّمَا قَلَبْتَ الواوَ الكسرةُ . /

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّةُ فارقهُ ما أحدثته ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَّتُ ؟

ومثل ذلك في الياء مُوسِر ، ومُوقِن . لا يكون في التحقير إلا بالياء ؛ لِأَنَّ الواو إِنَّمَا جاءت بها الضمَّة (٣) ؛ لِأَنَّهَا من أَيَّمَنْت ، وَأَيَّسرت ، وكذلك : مَيَّاسِير ، ومَيَّاقِين . فإن حَقَّرْتَ قلت : مُيَّيسِر ، ومُيَّيِّقِينَ ، تردُّها الحركةُ إلى أَصلِها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لاتدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . .

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويعد ومويقت وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . .

ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك ميقتن ومييسر » .

وكذلك (ريح) . لو حَقَّرْتَهَا لقلت : رُوِيَتْحَة ؛ لِأَنَّهَا من رَوَّحْت ، وَإِنَّمَا انقلبت الواو ياءً
للكسرة قبلها ، وَأَنَّهَا ساكنة ، أَلَا ترى أَنَّكَ تقول في الجمع : أزواج . وكذلك ثياب ، وحياض
تقول في تصغيرهما : أثياب ، وأحيان ؛ لِأَنَّكَ تردّها إلى أقلِّ العدد . وَإِنَّمَا تنقلب الواو ياءً
لياء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لفارقة الكسرة إِيَّاهَا ، فكنت قائلاً : أثواب ،
وأخواض ، وأسواط . كما تقول : ثوب ...^(١)

/ وحوض ، وسوط . وكذلك ديمة تحفيرها دُوَيْمَة ؛ لِأَنَّهَا من دام يدوم . فهذا وجه هذا
٢
٤٤٩

(١) وضعت في النسخة ص ٥٩٠ مكان ص ٥٥٠ كل منها مكان الأخرى خطأ . فجاء الاضطراب في المرصعين . وينقل
ص ٥٩٠ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك بوضع ص ٥٥٠ هناك استقام الكلام .

هذا باب

ما كانت الواو فيه الثالثة في موضع العين

اعلم أنّها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أسيد ، وفي أخول : أخيل وفي مقود : مقيد . فهذا الأصل .

وأما الملحق فنحو : قسور^(١) وجدول ، تقول فيهما : قسير ، وجديل ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لهما ياء ، ثم أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وذلك قولك : ميت ، وسيد ، وهين . إنما كنّ في الأصل : ميوتا ، وسيودا ، وهيونا ؛ وكذلك قيام وقيوم ، إنما هو قيوام وقيووم ، وكذلك أيام ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أي في باب أسود ، وجدول ، وقسور ، فقلت : أسويد ، وجدويل ، وقسيور . وإنما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حيّة ، أي متحركة . وهي تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جداول ، وقساور . فشبها هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولا .

فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مُبدلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عجوز ، وعمود . لاتقول إلا عجيز وعميد ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا ملحقّة . ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل من جدول ، وقسور اقلت : قسورت ، وجدولت ، فكانت كالأصل . واو قلت : ذلك في عجوز لم يجز ؛ لأنها ليست بمُلحقّة .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وأما الاصلية المنقلبة فهو مَقَام ، ومَقَال . لا تقول فيهما إلا مُقِيم ، ومُقَيِّل ؛ لأنك كنت تختار في الظاهرة المتحركة القَمْبَ للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدأة إلا ما ذكرت $\frac{2}{001}$ لك .

واعلم أنه من قال في أسود : أسويد قال في معاوية : معوية ؛ لان الواو في موضع العين . ومن قال : أسيد على اختيار الوجه الجيد قال : معية^(١) فيحذف الياء التي حذفها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أروى) عنده (أفعل) قال في تصغيره : أريّة مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسويد قال : أريوية . ومن كانت عنده (فعل) لم يقل في أروية : إلا أرية ؛ لان الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخص ، والأول قول سيبويه^(٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصمة :

وقاء ما معية من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

أنظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور : أعير ، وفي مرود : مرید ، وفي أحوى : أحي وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) ، أرية ، وفي مروية ، مرية . »

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مربية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفمولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أرية بيائين مشدتين . »

الأروية : الأثني من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثني من الوعول . . . »

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأثني . »

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلما صارت في الموضع الذي يحتلُّ فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيها إلاّ القلبُ^(١) . وذلك قولك في غَزَوَ : غَزَى ، وفي جَرَوَ : جَرَى ، وفي عُرْوَةَ عُرَيْتَ ، وفي تَقَوَى : تُقِيًا ، وفي عُرَوَاءَ^(٢) : عُرِيَاءَ [يا فتى]^(٣) . لا يكون إلاّ ذلك .

ومن قال في (أرؤية) : إنّها فعلية قال في أروى : أريًا . ليس غير ؛ لأنّ أروى عنده على هذا القول (فعلية) .

ومن جعل أروى (أفعل) لم يقل إلاّ أرى فاعلم ؛ فيحذف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أسود : أسود على المجاز قال : أريو فاعلم^(٤) . فهذا مجرى هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ «باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقيره يكون على مثال فعمل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لا ما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمه ، لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قفى وقفى قفى : قفى وقفى جرو : جرى وقفى ظى : ظى .»

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيراقى وقى الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد في الموضعين وزن أروى وأروية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وقى اللسان نقل عن ابن سيده بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعل ثم يبطله فقال :

« قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها أفعل ؛ لكون أروية أفعولة .»

هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سميت رجلاً بمسجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسْجِدٌ ، فحذفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسْجِدٌ .

فإن سميت بمفاتيح قلت : مُفْتِيحٌ ، فتحذف الزائدة الثالثة ، وتُقرّ الياء ؛ لأنها رابعة في الاسم .

فإن سميت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ في قول جميع النحويين إلا يونس ابن حبيب^(١) ، فإنه كان يقول : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ . وذلك ردىء في القياس .

أما النحويون فأقرّوا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهمزة متحركة والألف ساكنة . والمتحرك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقّة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلا زائدة . فكانت أحق بالحذف . وأما يونس فكان يقول : لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيءٍ لما ذكرت لك .

فأما تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلَاتٌ ، ورُسَيْلَاتٌ ؛ / لأنّك إنّما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثم جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً إسمه قبائل قلت : قبائل وإن شئت قلت : قبائل عوضاً عما حذف والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء المد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنثى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .
وإنّما نذكر منه بعضًا استغناءً بما مضى (١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلّ ما أومأت إليه ، وأمّا مخالفتها في اللفظ فإن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغرت هذه الأسماء خولف بها جهةُ التصغير ، فتركت أوائلها على حالها (٢) ، وألحقت ياء التصغير لأنّها علامة ، فلا يُعرى المصغّر منها . ولو عُرى منها لم يكن على التصغير دليل .
وألحقت ألفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمّة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنّ كلّ اسم تصغره من غير المبهمة تضمّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرهم ، ودُنينير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذيّا . وفي تصغير (ذاك) :
ذَيّاك ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذيّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحقت ثانيةً ، وإنّما حقّها أن تلحق الثالثة ؟
قيل : إنّما لحقت الثالثة ، ولكنك حذفت ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكمهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فإنما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذَيِّبًا إِذَا قُلْتَ (ذَا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرْتَ (ذِه) أَوْ (ذِي) قُلْتَ : تَيًّا . وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ : ذَيًّا كِرَاهَةً التَّبَاسِ الْمَذْكُورِ بِالْمُؤَنَّثِ^(١) ، فَقُلْتَ : تَيًّا ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : (تَا) فِي مَعْنَى (ذِه) ، وَتَيِّ . كَمَا تَقُولُ : ذِي . فَصَغَّرْتَ (تَا) لِثَلَا يَقَعُ لِبُسِّ ، فَاسْتَعْنَيْتَ بِهِ عَن تَصْغِيرِ (ذِه) أَوْ (ذِي) عَلَي لَفْظِهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

/ وَخَبِرْتُ مَنَانِي أَنَّمَا الْمَسْمُوتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبٌ^(٢)

ويروى : روضة وكتيب ، أى وهذه . وقال عمران بن حطان :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَسْدًا مَهَاءُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارٍ^(٣)

فإن حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ . فَإِن حَقَّرْتَ (ذَلِكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ .

وإن حَقَّرْتَ (أَوْلَاكَ) قُلْتَ : أَوْلِيَّاكَ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلبس الأمر .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

المضبة : الجبل . وأراد بالقليب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهي القرى فخرج إلى البادية فرأى قبراً فلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكرا على من حذره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب الننوى في رثاء أخيه أبي المنوار والقصيدة في الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ،

ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالى القالى ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسط ص ٧٧١ والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيويه أيضاً ج ٢ ص ١٣٩ كالببيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقعة وقال الأعم هو بالهاء وروايته بالهاء تصحيف وقال السيوطى ص ٣١٣ مهاه وزنها فعال ولامهاه هاء أى صفاء ورونتق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاه هذا قول النحويين وقال الأصمى : مهاة بالهاء بوزن فعلة كحصة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل انه أيضاً بمعنى الصفاء والرونتق وفى اللسان : قال ابن برى : الأصمى يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال فى الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء فى الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللعق والبهاء يقال : وجه له مهاه ياقى والأصمى يقول : مهاة تقديرها حصة يجعل الهاء زائدة وتقديرها فى قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسياتى مرة أخرى فى الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الحارجى .

وإن حَقَّرتْ أُولَى المقصور قلت : أُولِيَا يَا فَتَى .

وإن حَقَّرتْ هُوَلاء الممدود قلت : هاؤُلِيَاءُكَ^(١) .

وإن حَقَّرتْ هُوَلاء المقصور قلت : هاؤُلِيَا يَا فَتَى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لئلا يتحوَّل الممدود عن لفظه فقبلوا لذلك . وكان حقيقتها هُوَلِيَا ؛ لأنَّ ألاء في وزن غراب . وتحقير غراب غرَّاب . وتحقير أُولَى أو كان غير مبهم أُولَى فاعلم . فإن زدت الألف أُولِيَاءُ^(٢) .

وتقول في تحقير الذى : اللَّذِيَا ، وفي / تحقير التى : التِّيَا . قال الشاعر :

بَعْدَ التِّيَا وَالتِّيَسَا وَالتَّى إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ قَرَدَتْ^(٣)

٢
٥٥٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المهيم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله » .

(٢) في عبارة المقتضب سقط ونستطيع أن نتعرفه من كلام ابن سيده في المخصص فقد وفاه حقه من الشرح قال في ،

ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المهيم قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين أولى المقصورة التي تقديره هذى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التي قبل الهزمة ويكسروها فتقلب الهزمة ياء فتصير أولي كما تقول في غراب : غريب ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهزمة فصار أولياء لأن ألاء وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصغير المهيم طرفا صارت فعالي وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط في جبارى وإذا قدسناها صارت رابعة ولم تسقط لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المد واللين لم يسقط وما يحتاج به لأبي العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهزمة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد في نقده لكتاب سيبويه الذي سيأتى فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٧٦ على حذف الصلة اختصارا لعلم السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به ج ٢

ص ١٤٠ على تصغير التى على التيا .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٤ « أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب » :

بعد التيسا والتتيسا والتي إذا علتهها أنفوس تردت

لربات للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد » .

ولو حَقَّرت (اللاتي) لقلت في قول سيبويه: اللُّتِيَّاتُ^(١). تصَغَّر (التي) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقَّر واحده .

وكان الأَخْفَش يقول: اللُّوَيَا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنَّما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونَقَرٌ ، وهذا هو القياس .

واعلم أنَّك إذا ثَنَّيت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلحِقْه ألفا في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي الذين : اللذيين . ومن قال : اللذون قال : اللذيون^(٢) .

وكان الأَخْفَش يقول : اللذيين . يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثمَّ ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُضْمَفَيْن . وليس هذا القول بمرضى ؛ لأنَّ زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢
٥٥٨

واعلم أنَّ (مَنْ) و (ما) ، و (أَيَّا) لا يُحَقَّرن^(٣) ؛ كما لا تُحَقَّر الحروف التي دخلن عليها . وكذلك (كم) ، و (كيف) ، و (أَيِّنَ) لا يُحَقَّرن لما ذكرت لك ، وكذلك (متى) ، وهنَّ كلُّهنَّ أسماءٌ .

= وقال البندادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : « أراد التيا والتي تأتي على النفوس لأن تأنيث التيا والتي ههنا إنما هو تأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذى هو السقوط من علو » .

الخراتمة ج ٢ ص ٥٦٠ نسبة الرجز في سيبويه للمجاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللاتي لا تحقّر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا ثنيت حذف هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرتيها في الكلام إذا ثنيت . . . وكذلك اللذيا إذا قلت اللذيون والتي إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان والتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقّر (من) ولا (أى) إذا صاروا بمنزلة الذى لأنهما من حروف الاستفهام . . . فـ (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذى) وقد استغنى عنه بتحقير (الذى) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لِأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو ممَّا لم نذكره فهذه سبيله ، فأَجْرِهِ على هذا الباب .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفاً من تصغير المهمات فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المهمة ذكر أن الألف تلتحق في أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلتحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فما لحقت الألف قبل : أولاء
فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف آلاء ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم
كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خامسة من نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال
التصغير وأرادوا أن يسم آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاتق لاستثناهم بتصغير التي وجمعها في قولهم : اللاتيات وكان الأخفش يقول في تصغير
(اللاتق) اللويا (وفي) اللاتق اللويثا وهو القياس .

• • •

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحاً ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل
الكلام عاماً وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البيه وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المهمة لا في أواخرها
فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التي تلتحق بأواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء المسودة مفردة بعد ذلك منها
وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلتحق آخر أولى المنصورة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت
أولياك ألحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذي اختاره : أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف آلاء فلما انقلبت
الألف ياء صارت الهمزة ألفاً وأدخلت عليها ألف التحقير فهزمت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه باللاتيات ولم يسمع في كلامها
تحقيراً في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه .

أنظر الإنتصار ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

• • •

في شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف الموض في آخر أولاء كما في أخواته لكنه يقدر همزة أولاء
في الأصل ألفاً ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجَمْع التي ليس لها واحد من لفظها^(١)

اعلم أن مَجْرَاهَا في التحقير مَجْرَى الواحد ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ أَسْمَاء ، كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا لَجْمَاعَةٍ ،
كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَمَاعَةٌ - فَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَفْرُودٌ وَإِنْ كُنَّ الْمُسَمَّى بِهِ جَمْعًا .

وكذلك لو سميت رجلًا بمسلمين لكان اسمًا مجموعًا وإن وقع على واحد . كما قالوا :
كِلَابُ بَنِ رَبِيعَةَ ، وَالضُّبَابُ / بَنِ كِلَابٍ ، وكذلك أنمار ، وكذلك يحابر : إِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ $\frac{٢}{٥٥٩}$
الْيَحْبُورُ وَهُوَ ظَائِرٌ^(٢) .

وتلك الأسماء : نَفَرٌ ، وَقَوْمٌ ، وَرَهْطٌ ، وَبَشَرٌ . تقول : بُشَيْرٌ ، وَقَوِيمٌ ، وَرُدَيْطٌ .

فإن كان اسمًا لجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثًا ؛ وقد مضت العلة في ذلك . وذلك
قولك : غَمٌّ ، وَإِبِلٌ . تقول : غُنَيْمَةٌ ، وَأُبَيْلَةٌ^(٣) ، وكذلك نسوة^(٤) ، تقول : نُسَيْبَةٌ ؛ لِأَنَّ
(نِسْوَةً) مِنْ امْرَأَةٍ بِمَنْزِلَةِ نَفَرٍ مِنْ رَجُلٍ . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٢ « باب تحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع . . . وذلك قولك في قوم : قومٌ ، وفي رجل
(بسكون الجيم) : رجيلٌ ، وكذلك نفر والرهط والنسوة وإن غنى بها أدنى العدد وكذلك الرجل والصحبة هما بمنزلة
النسوة » .

(٢) وانظر نسب يحابر وغيرها في جمهرة الأنساب ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ - وفي الاشتقاق ص ٤١٢ :
يحابر جمع يجبورة وهو ضرب من الطير .

(٣) سيتحدث عن ذلك في الجزء الثالث ص ٣٠٧ من الأصل وانظر ص ١٨٦ من هذا الجزء .

(٤) النسوة اسم جمع عند سيبويه أيضا قال في ج ٢ ص ٨٩ : « وليس نسوة بجمع كسر له الواحد » وانظر ص ١٤٢

منه .

وقال أبو حيان : هو جمع تكسير لقلعة (البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرت به بكماله ؛ وذلك قولك في حارث : حُرَيْث ، وفي محمد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرْحُوب^(٢) . سُرَيْحِب ؛ لأنّ أو او فيه زائدة . وكذلك او حَقَّرت عَجُوزاً لقلت : عَجِيْزَة ؛ لأنّك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْدَة ، وفي شمس : شُمَيْسَة .

فإن لم نسم بعجوز ، وتركناها نعتاً قلت : عَجِيْز . كما تقول في (خَلَق) إذا نعت به المؤنث : خَلِيْق .

تمّ التصغير

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم في التصغير » .

اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضفدع ضفيد . وفي مقمنس قميس ، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .

(٢) السرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرةً في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافةً ومفردةً في الاستفهام

اعلم أن (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إخوتك زيدٌ ؟ فقد علمت أن زيداً أحدها ، ولم تدّر أيُّهما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أَحْسَنُ ؟
فيكون الجواب : رأسه أم رجله أم يده / ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن كلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلا على
ذلك ؛ لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أم) عمرو؟ فعبارة : أيُّهما في الدار؟ واو قلت :
هل زيد منطلق؟ أو : مَنْ زيدٌ؟ أو : ما زيدٌ؟ لم يكن لأَيُّها هنا مَدْخَلٌ ؛ ف(أَيُّ) واقعة على
كلِّ جماعةٍ مما كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضهاها .

* * *

واعلم أن حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جُمَلته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أصحابك زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أصحابك واحد ضربه زيد؟ (١) ؛
لأنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لأَيُّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أَيْ الرَّجْلَيْنِ هَذَا ضَارِبُهَا أَبُوها ، لم يكن كلامًا ؛ لِأَنَّ (أَيًّا) ابتداءً ولم تأتِ له بخبر .

فإن قلت : « هند / ضارباها أبوها » في موضع خبره لم يجز ؛ لِأَنَّ الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه .

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدَّارِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيهِ ، كَانَ جَيِّدًا^(١) . كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ القَوْمِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيهِ ؛ لِأَنَّ « مَنْ » تكون جمعًا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)^(٢) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ)^(٣) فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٤) فحمل مرَّةً على اللفظ ، ومرَّةً على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٥)

فهذا مجازُ هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أى من أن يأتنا نعطه ونكرمه) فهذا إن جملة استقهما فأعرا به الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتنا نعطه) صلة لمن ، فكل إمها . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتنا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكأنك قلت : أى القوم نكرمه وأبهم نكرمه . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أبهم نكرم . فإن جملة الكلام خبرا فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أبهم نكرم . وفي المطبوعة : نكرمه والبصريون يمنعون حذف الضمير المنسوب العائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسنى) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فن ذلك قوله عز وجل (ومنها من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على تثنية يصطحبان حملا على مراعاة معنى (من) لأنها كناية عن إثنين . وصف أنه أوقد نارا ، وطرقه الذئب ، فدعا إلى العشاء والصحبة .

فَأَمَّا «مَنْ» فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبَرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ» (١) وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) (٢) وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ) (٣) .

* * *

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلنَّوَاتِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلنَعْوَتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ؟ قُلْتُ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ؟ فَتَقُولُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعَمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا (٤)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبَنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَّغْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيِّ صَنِيعَتِكَ ؛ لِأَنَّ (م) إِذَا وُصِّمَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مُصَدَّرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكٌ أَبَائِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ (٥) .

/ فَأَمَّا (أَيُّ) وَالَّذِي فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَاشَرَحَتِهِ لَكَ فِي (أَيُّ) خَاصَّةً .

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعمى : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .

« لا تخونني » : قال البليغوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم الذي تضمنه « عاهدتني » .

والبيت للبرزقد من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر العيني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسعيد ذكره المررد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) أنظر ابن عبيد ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردد هذا الحديث وذكر شواهدا كما هنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٥٢

واو قلت : أئى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أئى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فإنما ينبغي أن تقول : أئى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أئى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عذابي لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أئى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أئى) إلا التبيين ، ولا تبيين في هذا .

ومن أجازه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أئى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أئى إخوانك زيد وعمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

واو قلت : أئى الذين في الدار هندا ضاربتهم ؟ جز أن تكون اقتطعت بأئى جماعة من جماعة والوجه ضاربتهم . وليس الحمل / على المعنى بعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ أَوْتُوهُ دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) النمل : ٨٧ - تكلم سيويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ ؟ كان جيِّداً ؛ لأنَّ المعنى : أَيْ القوم يَكْرُمُكَ ؟

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فإن شئت جعلت (يَكْرُمُكَ) الأولى من الصلّة ، فكان المعنى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدار ، فيكون الإِكرام وقع لك في الدار . وإن شئت كان في الصلّة ، وإن شئت أخرجته من الصلّة ، وجعلته خبراً ، وجعلت (تَكْرُمُهُ) حالا . هذا في الرفع ، وإن شئت جزمتهما ، وإن شئت جعلت (أَيْ) جزاءً ، وإن شئت رفعت الأولى . وجزمت الثاني ، وجعلت (أَيًّا) استفهاماً . فأما (مَنْ) في هذا الموضع فهي بمنزلة الذي ، و «في الدار» صلتهما . فكأنّك قلت : أَيْ القوم تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إذا كان جزاءً ، وتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إذا كانت استفهاماً .

وتقول : أَيًّا تضرب ؟ وتقول : أَيّْ تضربه ؟ : كما تقول : زيدٌ تضربه .

فإن قال قائل : فما بالُ النصب لا يختار هاهنا كقولك / : أزيدا تضربه ؟ لأنه استفهام

٢
٥٦٧

فإنَّ الجواب في ذلك : : أَنْ (أَيًّا) هي الاسم . وهي حرفُ الاستفهام ، فلا يكون قبلها ضمير . وذلك قولك : أزيداً ضربته ، إنّما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام ، فنصبت زيداً .

ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديمَ الفعل . فإن قدّمت الاسم كان على فعل مضمّر . وذلك قولك : أَيُّهم أخاه تضربه . واو قلت : أَيُّهم يضرب أخاه كان على قولك : زيداً تضربه .

ولو قلت : أَيُّهم زيداً ضاربُهُ - إذا كان (زيد) منفعولاً - كان النصبُ في زيد الوجّه إذا لم يكن (ضارب) في معنى الماضي .

فإن رفعت على قول من قال : أزيدُ أنت ضاربُهُ^(١) قلت : أَيُّهم زيد ضاربهُ هو . وإن شئت جعلت (ضاربهُ) خبراً لزيد فكان (هو) إظهار الفاعل ، لأنَّ الفعل جرى على غير صاحبه . وإن شئت جعلت (هو) مقدّماً ومؤخراً على قولك : هو ضاربهُ أو ضاربهُ هو كان حسناً جميلاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ «باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل . . . وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربهُ ، وأعمرا أنت مكرم أخاه ، وأزيدا أنت نازل عليه . . .»

وتقول : أيهم أمةُ الله / المتكلم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلا الرفع ، لأنَّ الفعل في $\frac{2}{568}$ الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلا على جهة ما ظهر .

وتقول : أيُّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنك قلت : أيومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟
فإن قلت : أيُّ يومٍ سار فيه زيد إلى عمرو - رفعت ، إلا في قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أيُّ أصحابك مَنْ إن يأتينا مَنْ يضرُّه آخره يكرمه ؛ لأنك جعلت الجزاء خبراً عن أيٍّ (١) .

وأقول : أيُّ مَنْ يأتيني آتية - كان محالاً ؛ لأنك إذا أضفت (آتياً) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إلا بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (آتياً) استفهاماً ، وأجعل (مَنْ) جزاءً - فقد أحلت ؛

(١) ظاهر كلام المبرد هنا ان (من) شرطية في قوله : من إن يأتنا . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط . ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . . .) «أما» نائبة فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيويي للمحدث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد النواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا النجائية وبعد لكن المحففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيويي وافقه على أن إن وكان وليس وما المجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التصيية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تنبرها عن حالها كما لم تنبر الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في (إذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتنا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (من) شرطية في قوله : من إن يأتنا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (من) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأت من أن يأتنا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لأن تقديرها من يأتها زيد تأت في حال إكرامه لك . . . وقولك : من إن يأتنا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأتها . ثم جعل (من) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأتها زيد يكرمك . . . فن في موضع الذي وإن للجزء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سعيد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (عل) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جملت الجزاء خبراً عن أي ولم يتعرض بقلمه لغير ذلك هنا .

لأنَّك إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء ؛ ألا ترى أنَّك تقول : غلامٌ من يأنك تأنه ،
فيصير الجزاء للغلام صلة (١) .

فإن قلت : فأجعل (أيًا) بمنزلة غلام . قيل : لا يكون كذلك إلا أن توصل ؛ لأنها إذا
لم تكن جزاءً أو استفهاماً لم تكن إلا موصولة .

فإن قلت : أ جعلها استفهاماً . قيل : قد أحلت ؛ لأنك قد جعلتها جزاءً واستفهاماً في
حال ، ومتى كانت في أحدهما بطل الآخر .

فإن قلت : أرفع فأقول / : أي من يأتي آتية ؟ - فذلك جيد ؛ لأنك جعلت (يأتي) ٢
٥٦٩
صلةً ، و(آتية) خبراً ، و(يَا) استفهاماً . فكأنك قلت : أي القوم آتية . واو فصلت (أيًا)
من (من) لجاز فقلت : أي من يأتي آتية ؛ فكانت (أي) استفهاماً ، و(من) للجزاء .

وكذلك لو قلت : من من يأتينا نكرمه ؟ لكان جيداً . تجعل الهاء في نكرمه راجعة إلى
(من) الأولى ، فيكون التقدير : من الرجل الذي من أتانا من الناس أتيناها ؟

(١) اكتسب ذلك من الإضافة إلى اسم الشرط .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا مُسْتَثْبِتًا^(١)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيًّا ؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جِئْتَنِي رَجُلًا . قُلْتَ : أَيُّ ؟ مَوْقُوفَةٌ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ يَا فَتَى ؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهِمْتَ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . قُلْتَ فِي الْوَقْفِ : أَيُّ ؟ مَوْقُوفٌ . كَمَا تَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ ؟ / يَا فَتَى ؟

فَإِنْ قَالَ : جِئْتَنِي امْرَأَةً - قُلْتَ : أَيَّةٌ ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى ؟

وَكَذَلِكَ النِّصْبُ وَالْخَفْضُ . تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ ، وَتَخْفِضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ ،
وَتَقْفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينٍ .

فَإِنْ ثَنَى فَقَالَ : جِئْتَنِي رَجُلَانِ - قُلْتَ : أَيَّانُ ؟ .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ : أَيَّيْنِ ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ .

وَإِنْ قَالَ : جِئْتَنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ : أَيَّتَانِ ؟ . وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ : أَيَّتَيْنِ ؟ وَتَكْسُرُ
النُّونَ فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ : جِئْتَنِي رَجُلًا - قُلْتَ : أَيُّونُ ؟ . فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ٤٠١ « بَابُ أَيُّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ نَكْرَةٍ .

وَذَلِكَ لِوَأَنَّ رَجُلًا قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيَّا ، فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : أَيَّيْنِ ، وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيُّيْنِ ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى) .

وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ : أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنَّ تَكْلِمَ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مَجْرُورًا جَرَرْتَ (أَيَّا) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيَّا) لِأَنَّكَ إِذَا تَمَسَّحْتَ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ .

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجلا - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاعني نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت
فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرا كان أو أنثى ، جمعا كان أو واحدا ، أي يا فتى
إذا كان مرفوعا ، وأيأ ، وأي / ، ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا ؛ لأن (أيأ) يجوز أن تقع
للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة (من)
(ما) ؛ لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد .

وإنما جاز في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويالحقها التنوين
بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ،
فقلت : أي يا فتى ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي
من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَثْبِتًا بِهَا عَنْ مَعْرِفَةِ

إِذَا قَالَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ . فَإِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ ؟ لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ (١) ؛ لِأَنَّ (أَيًّا) ابْتِدَاءً ، وَعَبْدُ اللَّهِ خَبْرُهُ .

وَلَوْ قُلْتَ : أَيُّ يَا فَتَى لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِلنَّكَرَةِ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَهَا شَائِعَةً ، إِذَا لَمْ تَخْصُصْ / بِهَا اسْمًا . $\frac{2}{572}$

وَأَوْ قَالَ قَائِلٌ : أَيُّ يَا فَتَى ؟ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَذَا مِمَّنْ يَنْكَرُهُ فَهُوَ عِنْدَهُ شَائِعٌ بِمَنْزَلَةِ رَجُلٍ لِحَازٍ . وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ . فَأَمَّا «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَنَحْوُهُ» ، فَبَابُهُ ظَاهِرٌ .

وَإِذَا قُلْتَ : رَأَيْتَ أَخَوَيْكَ - فَإِنَّ الْوَجْهَ أَنَّ يَقُولُ : أَيُّ أَخَوَاكَ ؟ عَلَى اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى ؛ وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى حَسَنٌ . وَهُوَ الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنْ بَعْدَ سَبْيُوِيهِ أَنْ يَقُولُ : مَنْ أَخَوَايَ ؟ لِأَنَّهُ قَدْ فَهِمَ الْقِصَّةَ فَعَنَتَهَا بِجَيْبٍ ، وَكَذَلِكَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ ، وَمَرَرْتَ بِالرَّجُلِ .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ أَوْ أَخَوَيْكَ فَقُلْتَ : أَيَّانِ الرَّجُلَانِ ، وَأَيَّانِ أَخَوَايَ ؟ فَهَذَا الَّذِي يَخْتَارُهُ الذَّحْوِيُّونَ .

وَالْإِفْرَادُ فِي (أَيَّ) الَّذِي بَدَأْنَا بِهِ حَسَنٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ .

وَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتَ الرَّجَالَ ، أَوْ مَرَرْتَ بِالرَّجَالِ ، أَوْ جَاعَى الرَّجَالَ - لَقُلْتَ : أَيُّونَ الرَّجَالِ ؟ وَأَيُّ الرَّجَالِ ؟ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٤٠١ « فَإِذَا قُلْتَ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَمَرَرْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ قَالَ : فَإِنَّ الْكَلَامَ لَا تَقُولُ : أَيًّا وَلَكِنْ تَقُولُ : مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَأَيُّ عَبْدَ اللَّهِ لَا يَكُونُ إِذَا جِئْتَ بِأَيِّ إِلَّا الرَّفْعَ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا قَالِي : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولَ : مَنْ . وَمَا . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِذَا قَالَ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولَ : أَيًّا وَلَا تَجُوزُ الْحِكَايَةُ فِيهَا بَعْدَ أَيِّ كَمَا جَازَ فِيهَا بَعْدَ مَنْ ، وَذَلِكَ إِنَّهُ إِذَا قَالَ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ قُلْتَ : أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ وَإِذَا قَالَ : مَرَرْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ قُلْتَ : أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ » .

واعلم أنه إذا ذكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛
لأنها عامة ، وليست ك(من) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أيًا ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت .
أى يا فقى ؟ . فإن وقعت قلت : أئى ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلًا فى الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلاً ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاعني رجل ، فإنَّك تقول : مَنْ ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْ ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحق في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لِحِصْنِ في الوقف للحكاية . فهنَّ دايِل ، ولسنَّ بإعراب .

فإن قال : جاعني رجلان ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْ ؟ .

فإن قال : جاعني امرأتان . قلت : مَنْ ؟ . تسكَّن النون ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنَّما حرَّكتها فيما قبلُ من أجل ما بعدها ، لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعني : الياء ، والألف لسكونهما /

فأمَّا قولك : مَنْ ، ومَنْى - فإنَّما حرَّكت معها النون لعلتين .

إحداهما : قولك في النصب ، مَنْ ، لأنَّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت في النصب حرَّكت في الرفع ؛ ليكون المجزى واحداً .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيتان . فإن جعلت قبل كلِّ واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا ، وتبيَّنتا .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

اعلم انك تنى (مَنْ) إذا قلت : رأيت رجلين كما تنى أبا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : أين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منه كما تقول : أية فإن وصل قال : من يافى للواحد وللثنتين ولجميع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : منتين كما قلت : أينين إلا أن النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت آيات .

فإن قال لك : جاعني رجال - قلت : مَنْونٌ ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مَنِينٌ ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاعتنى نساء - قلت : مَنَاتٌ ؟ .

فإن وصات قلت في جميع هذا : مَنْ يا فتى ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

فأما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأنَّ (مَنْ) في النصب والرفع ، والخفض، والمؤنث ، والمذكَّر] (١) والتثنية ، والجمع - على لفظٍ واحد . تقول : رأيت مَنْ في الدار ، وجاعني مَنْ في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وليس ذلك بحسن . قال الشاعر :

/ أتوا نارِي فقلتُ : مَنْونٌ أنتمُ ؟ فقالوا : الجِنُّ . قلتُ : عِمُوا ظلّاما (٢)

٢
٥٧٤

(١) تصحيح السيراني .

(٢) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع في الوقف .

وفي الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا نارِي فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمو ظلّاما

ويروي :

أتوا نارِي فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على

نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فائت الواو والنون التقيتا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون

لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم » .

* قال ابن السيراني : وإنما قال لهم : عمو ظلّاما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبي آدم إذا

أصبحوا : عمو صباحا . وقال ابن السيد : معنى عمو : أنعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من

باب وعد يعد ، وورث يرث .

ولو قال قائل - إذا قيل له : جاءني رجال- مَنْو؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟
أو مررت برجال فقال : مني ؟ يلحق العلامة ، ولا يُشنى؟ (مَنْ) ولا يجمعها - كان جائزاً .
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع
للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوفه من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : عم فهو
محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي لترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أنتم :
جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :
والجن خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشير بن الحارث . وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع
ابن سنان انظر الخزانة ج ٣ ص ٢ - ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإن السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلهم عبد الله : مَنْ عبد الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبد الله ؟

فهذا سبيل كل اسم علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبد الله ؟ . كان حسناً جيداً . وإنما حكيت ، ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنك أو قلت : «ومَنْ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلا رفعاً ؛ لأنك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأن العطف لا يكون مبتدئاً^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخي ؟ ولا تحكى ؛ لأن الحكاية إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة ، لما أذكره لك من أنها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحداً .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال :

دعني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشياً فقال : ليس بقرشياً .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٠٣ « وأن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب^(١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمْلَ ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛
لأنَّه كلامٌ قد عملَ بعضُهُ في بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربِّ العالمين ، ورأيت على
خاتمه : اللهُ أكبرُ .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتشنية الأعلام وجمعها يردّها إلى النكرة ، فتعرف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،
والرجل ؛ نحو : رأيت زيردين ، ورأيت الزيردين إلّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنَّ تعريفه
بالإضافة ؛ فتعريفه باقٍ ؛ لأنَّ الذي أضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة^(٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (من) - رفعا تكلم به المتكلم أو نصبا أو خفضا - فقال
المجيب : مَنْ عبدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .
كما كان ذلك في (أى) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال :
مرت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية
لقوله : ماعنده تمرتان . وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جازفيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون .

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تشنية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .
وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه^(١)

اعلم أن رجلا أو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيود هو ؟ - لكان الجواب على كلامه أن تبتدى فتقول : القرشى / أم الثقى أم الطويل أم القصير ؟ ٢
٥٧٧

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصير يافى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله .
ألا ترى لو أن قائلا قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول :
صالحا ؛ لأن (كيف) فى موضع الخبر^(٢) . كأنه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ؟ فأجيبته
على مقدار ذلك .

واو قلت : صالح ونحوه لجاز ، تدعُ كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك
يجوز : القرشى أم الثقى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد
القرشى أم زيد الثقى .

وكذلك لو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزا حسنا ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : المنى فإذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت المنين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل
الكلام على ما حمل عليه المستول إن كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا كأنك قلت القرشى أم الثقى فإن قال : القرشى نصب
وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التي تُجَعَلُ وما قبلها بمنزلة شيء واحد
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :
هذا أبو عمرو بنُ العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجه^(١) .

فإنما أكثر التحويين فيذهبون إلى أن التنوين / إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في $\frac{2}{578}$
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين ؛
لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة . وإنما جاز في التنوين لمضارعه إياها .
وأنه يقع كثيراً بئلا منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها
وجرى معها - أجرى مجراها معها في اضطراب الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فإنما ما جاء من هذا في الشعر فقوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافٌ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . . وذلك كل اسم غالب وصف بابتن ثم أضيف إلى
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخفيفة وقولهم : لد الصلاة في لندن
حيث كثر في كلامهم . »

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو العلاء واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦
على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو العلاء هاشم ، وما ينبغي لعامل من المسلمين أن يجهل
هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمَّجَ دَارَهُ أَخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

وَيُنشَدُ بِبَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالبرد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المقتضب .

وفي المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأنف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج بقريش فيوفونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قریشاً أمر الرفادة ، فاحتل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كمكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكمك هشياً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد وبذلك سمى هاشماً لأن الكمك اليابس لا يترد وإنما يهشم هشاً ، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبيرى :

كانت قریش بيضة فتفقت
فالتحاليطين فقيس رهم بغنيهم
فالتحاليطين فقيس رهم بغنيهم
والظاعنين لرحلة الأضياف

ثم روى الشاهد هكذا :

عمرو العلاء هشم الثريد لقومه
قوم بمكة مستنين عجاف

فعل مارواه السهيل تكون القوافي مجرورة .

أستو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر نوادر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لمطروذ بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في (هشم) ولابن الزبيرى في (سنت ، مج) .

(١) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة مها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد العزيز وهو القائل :

شريت المدام فلم أفلح
حُمَيْدُ الَّذِي أَمَّجَ دَارَهُ
وعوتيت فيها فلم أسمع
أخو الخمر ذو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ
علاه المشيب على جبهها
وكان كريماً فلم ينزع »

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٨٢ والخزاعة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج) .

(٢) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكِر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعمى : في حذف التنوين

لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) (١) وَأَمَّا الْوَجْهُ فَأَثْبَاتِ التَّنْوِينِ / وَإِنَّمَا

هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ لالتقاء الساكنين قال : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرف هنداً ؛ لآنه لم ياتن ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أَنَّ الحذف جائز ، لأنهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء (٢) من قولهم : يا زيدُ بنَ عبدِ الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون زيدُ بنُ عبد الله ، ومررت بزيدِ بنِ عبدِ الله ، ورأيت بنَ عبدِ الله . فيقول : « هذه هندُ بنتُ عبدِ الله » فيمن صرف هنداً .

واعلم أَنَّ الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدُ بنُ عبد الله ؛ لآنه وقف على زيد ، ثم نعته . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

* جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثعلبة (٣) *

= أحدها : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : ضرب الرجل تريد : اضربن .
والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبن مضاف إل علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » (بنصب النهار دون تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأولى « سابق النهار (تنوين سابق) » .
ولا ذاكر الله . إنما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في النعت أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

أنتى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائى .

والبيت لأبي الأسود الدؤلى ، وله قضة في الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطى ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩

تقدم في ج ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأتى ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بآبن للضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف أيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال آبن بدلا .

فإن كان الثاني غير نعت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ؛ لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ؛ لأن قولك : «ابن أخيك» ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوبا إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدُ ابنُ زيدك ؛ لأنك جعلت (زيداً) الثاني زكرة ، ثم عرّفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس مما كثر ، فحذف ، ولا أتقى ساكتان .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كنية ، واكتنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسيره^(١) . ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابنَ عبدِ الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقولاه : يا زيدُ أنا عبدُ الله . فعلى هذا يجرى هذا الباب .

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه جارية ، (من قيس) صفة لها .
والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبعده :

كريمةُ أحوالها والعصبة

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عزيرُ ابنُ الله) فإنما أراد خبر ابتداء^(١) كأنهم قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو هذا مما يُضمر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير كقولك : زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأنَّ حقَّ التنوين أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطرَّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو الملا هَئِمَّ الثريدَ لقومِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ^(٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير وبجذف تنويه من السبعة . قال في الأتحاف ص ٢٤١ « فاصم والكسائي ويمتوب بالتنوين مكسوراً وصلا على الأصل وهو عرف من التعزيز وهو التعظيم فهو اسم أمكن نخب عنه بابن وقيل عبراني . والباقون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف ، أي الهنا ومعبودنا - فقوله متحمل ؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ وذلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المصنف أن رواية : عمرو الملا . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (الملا) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب الملا وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما
ممّا يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح
والمندسوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق
الهاء لتوضّح الحرف ، كما تلحق في الذئبة ونحوها .

وُجِدَ هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب
سيبويه وكذا وقع هذا .

٢
٥٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها
الذي ليس بينه وبينها شيء فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً
تحرك ثلثا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

القَسَمُ^(١)

اعلم أن للقَسَمِ أدواتٍ تُوصَلُ الحَلْفُ إلى المُقَسِّمِ به ؛ لأنَّ الحَلْفَ مضمَرٌ مطَّرَحٌ لعلمِ السامعِ به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله محذوفاً منه الفِعْلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُسْتغْنَى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنك تقول : يا زيدُ عمرا ، أي عليك عمرا ؛ وتقول : الطريقُ يا فتى ، أي ظلُّ الطريق ، وترى الراي قد رمى ، فنسجم صوتاً فتقول : القرطاسُ واللهِ ، أي : أصببت .

وإن شئت قلت : خلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وأصببت القرطاسَ يافتي^(٢) .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ^(٣)) إنما هو : اتبعوا ؛ وذلك لأنَّه جوابُ قوله : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القَسَمُ في إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . والباءُ موصَّلةٌ ؛ كما كانت موصَّلةً في قولك : مررت بزيد . فهي والواو تدخلان على كلِّ مُقَسِّمٍ به^(٤) ؛ لأنَّ الواو / في معنى الباء ؛ وإنما جُعِلت مكانَ الباء ، والباءُ هي الأصلُ ؛

$\frac{2}{983}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضم في الفعل . . . وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . . ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أي بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم (كونوا هوداً أو نصارى) .

أو رأيت رجلاً يسد سبهاً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمت وقع سهم في القرطاس قلت : القرطاس والله أي أصاب القرطاس . . . »

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك : والله لأفعلن ، والله لأفعلن (وتالله لأكيدن أصنامكم) . . . »

كما كان في مررت بزريد ، وضربت بالسيف يافتي ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعاً من الشقة ، فلذلك أبدلت منها ؛ كما أبدلت من (رُب) في قوله :

« وَبَكَدَ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ ^(١) » .

لأنَّها لما أبدلت من الباء دخلت على رُبٍ لما أشرحه لك في بابها ^(٢) ؛ كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عز وجل : (يَخْمَضُونَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(٣) أي : بأمر الله . وقال : (وَلَا صَلَبَاتِكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) ^(٤) أي : على . وقال : (أَمْ لَهُمْ سَلْمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) ^(٥) أي : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانٌ إِلَّا بِرِجْدَعَا ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا ^(٧)

(١) سيأتي الحديث عنه في الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مخصصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعد : ١١

(٤) طه : ٧١

(٥) الطور : ٢٨

(٦) العبدى نسبة إلى عبد القيس . الأجدع : الأقف المقتوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبدى .

عطس : جاء من بابي ضرب ونصر .

ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢١٢ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن بكاهل وكذلك السيوطي ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (في) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليقي ص ٣٥٢ والمخصص ج ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . . قوله : إذا رضيت على بنو قشير . . . أراد عنى ووجهه : أنه إذا رضيت عنه أحبت وأبليت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أى عنى . وقال الآخر :

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظل بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبِيَا الشَّمْسِ اسْتَوَى فِتْرَةً^(١)

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

٢
٥٨٤ - تقول / والله لأفعلن ، وتالله لأفعلن وتبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلا فى (الله) وَحَدَه . وذلك قواه (وتالله لأكيدن أضنامكم^(٢)) ؛ وإنما امتنعت من الدخول فى جميع ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التى هى الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تنصرف .

فأما إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً فى التصريف^(٣) . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى من هذا ، والأصل أوتى ، لأنه من وقيت . وكذلك تراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت . وتجاه فعال من الوجه . وكذلك تخمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُحصى أو يؤتى بجميعه ، ونحن نستقصى شرحه فى باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى معنى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً فى الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للقحيف العقيل من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبنى وجواب القسم مخلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطى

ص ١٤٢ والمغنى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الظُّرَيْمِ (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال على إسما بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنها ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ فى الطلوع وانظر أمالى الشجزي ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبت^(١)؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً^(٢)) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٤)

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مقسم به .

واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته^(٥) تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبت كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجز حتى إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما تا الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التمجيد والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى .

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن . أراد بالذنب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تم في الإثبات . الوجه : القصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألبتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عوضاً ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيداً ، وإنما المعنى : خذ زيداً ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعلٍ آخر / لأنها بدل من ذلك $\frac{2}{586}$ الفعل .

فمن هذه الحروف (هاهـ) التي تكون للتنبية . تقول : لاهـا الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به^(١) .

فأما مدتها وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت بـ «ها» التي للتنبية ، وثبتت الألف ؛ لأن حروف المد يقع بعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عوضاً من الحركة ؛ لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعةً واحدة . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشابة ، وراذوما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنك حذف الألف من هاء التنبية لتمام وصلتها ، وجعلتها عوضاً من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل .
وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا . . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أي ذا تسمى فبعد هذا إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا العكس واستقام الكلام في الموضعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ،
فالتنبيه يقع قَبْلَ كُلِّ ما نَبَّهت عليه ، كما قل الشاعر :

تَعَلَّمَنْ هـَا لِعَمْرِ اللَّهِ ذَا قَسَمًا...مًا فَأَقْدِرْ بِدِرْعِكَ وَانظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(١)

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقدّم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .
وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : آله
لتفعلن .

وكذلك ألف أيم إذا ألحقها ألف الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف
واللام اللتين للتعريف في قولك : آ الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد
بالنون الحفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - وأقصد بدرعك : مثل أوردته الميدان وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أي كلف نفسك ما تطيق .
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أي توعد بما تسعه قدرتك (مجمع الأمثال
ج ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من بابي ضرب وقتل بمعنى قدر ، وأقصد بذراعك - والباء بمعنى في .

قسما ، مصدر مؤكّد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .

والشاهد لزهير من قصيدة هدّد بها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لي .

وفي الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى كقولك :
ألا إن زيدا خارج وألا إن عمرا مقيم .

ونسب الأعم البيت إلى لييد ، وكذلك نسبة إليه الأندلسي في شرح المفصل . قال البغدادي : وأنا لم أره في ديوانه وكذلك
قال قبل ابن المستوفى في شرح أبيات المفصل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لييد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه
كلام الخزانة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أفأفأ الله لتفعلن^(١) .

ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام . وذلك قولك : لله ما رأيت كاليوم قط ، كما قال :

لله يَبْقَى على الأيامُ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ^(٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لأن ذكرها قد تقدم^(٣) . فهذا جملة لهذه الحروف .

وسنبين لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « أعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في (الله) كما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص ميمها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهززة في (يا الله) ، وأفأ الله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التثنية .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب . وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمنثناة التحتية وجملة مصدرا وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يجيد حينما بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي .

الوعل : التيس الجليل . المشمخر : الجليل الشامخ العالي والياء بمعنى في ، والظيان : ياسين البر . الآس : الریحان وإثما ذكرها إشارة إلى أن الوعل في خصب فلا يحتاج إلى الإمهال فيصا ، وقيل : الآس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(لا) النافية حذفت من يبي وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جوابا للقسم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالد الحناني وأنشده الرخشي في المفصل لعبد مناف الهزلي (في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه إلى أمية ابن أبي عائد وقال ابن السيد هو لأبي زيد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ للمالك بن خالد الحناني .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد - ظيان) .

(٣) انظر ص ٣٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيه معنى القسم

اعلم أن هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . ف « علم » فعل ماضٍ ، والله - عزَّ وجلَّ - فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إلا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم (١) . ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلما علم السامع أنك غير مخير عن الله بأنه فَعَلَ - جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يفهم عن قائله إلا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازة مجاز سائر الأخبار فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ) (٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فهذا مجازة . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهدُ الله لأفعلن ، وعلى يمينِ الله لأفعلن (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يلم الله يرتفع كما يرتفع . يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتق الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (اي فعل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلا أن ذا أكثر في كلامهم فحلفوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمنى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن فعهد مرتفعة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح منه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر منه الخبر وقد ذكره

المبرد .

فهذا مثل قولك : على زيد درهمان ، ولزيد أفضل من عمرو ؛ لأنه إنما وقع قسماً لقوله .
 لعمر الله ما أقسم به . وإذا قلت : على عهد الله - فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له . وبعض
 العرب ينشد هذا البيت ، فيرفع القسم ، فيقول :

فقلتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً ولو ضربوا رأبي لديك وأوصالي^(١)

/ يريد : يمين الله على .

واعلم أنَّ المصادر وما يجرى مجراها إنما تقع في القسم منصوبةً بأفعالها^(٢) ؛ لأنَّ فيها المعاني
 التي وصفنا . وذلك قولك : عمرك الله لا تقم ، وقعدك الله لا تقم . وإن شئت قلت : قعدك
 الله ، وكذلك : يمين الله وعهده .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٤٧ على رفع يمين الله بالإبتداء وحذف الخبر .

وفي الخزانة : روى يمين الله مرفوعاً ومنصوباً ، أما الرفع فعل الإبتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعل أن أصله :
 أحلف يمين الله . فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوباً .
 وأجاز إبتنا خروف وعصفور أن ينصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفس يمين الله ، ورد بأن (ألزم)
 ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس .

وأبرح : فعل ناقص وحذفت لا النافية على القياس كما قدمنا .

الأوصال : المفاصل وقيل مجتمع العظام . المفرد وصل بكسر الواو وضمها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره -

الخزانة ج ٤ ص ٢٠٩ .

والبيت من قصيدة لامرئ القيس في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ - وشرحه ص ٤٥ - ٦٥ .

(٢) في سيويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً
 واحداً لا تصرف في الكلام . . . وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك : سبحان الله . .
 وعمرك الله ألا فعلت وقعدك الله ألا فعلت . . »

وكانه حيث قال : عمرك الله وقعدك الله قال : عمرتك الله ، بمنزلة نشدتك الله ، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرتك الله
 كأنك قلت : عمرتك عمراً ونشدتك نشداً ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به . . »

وقال في ص ١٦٣ « فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل وكان قوله : عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله
 وإن لم يتكلم بنشدك الله ، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثل به . »

وإن شئت كان على قولك : بيمين الله وما أشبهه ، فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل ،
فعمل^(١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن إنتصابه على المصدر بتقدير عمرك الله تعميماً على ما قرره سيويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله في قول من نصبها وإنما النصب فيما بتقدير أقسم بيمين الله وبمهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله قسماً محذوف الجواب والمراد بالعمر التعمير فالعنى أقسم بتعميرك الله أى باقترارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : عمداً الله لا تقم - فنزل عمرك الله منزلة عمداً الله . قال : وإن شئت قلت : عميدك الله . وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيويه : عمرك الله تعميماً ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول . ومعنى عمرك : أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . . عمداً الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصاهما على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله عمداً أى تعميدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متعدداً إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وبتعميدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتمسك ، فيكون انتصاهما بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى عمداً الله بكسر القاف : بحق عمداً أى عميدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فانه عطف ببيان لعمداً .

* * *

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : عمداً ألا تفعل كذا وعميدك ألا تقوم وعمداً الله وعميدك الله ففهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، ومعناهما المراقبة فانتصاهما بتقدير أقسم فكأنك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى التعمد والتعميد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن يمين وعن الشمال عميد) أى رقيب حفيظ فعمد وعميد في هذا القول كخلف وخليل وند ونديد وشبه وشبيه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فإذا قلت : عمداً الله وعميدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفي الشجرية أيضاً - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء الممرى في قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : إذا زرته قال ومنه اشتقاق الاعمار والعمرة .

وإن شئت كان على قولك : عمرك الله تعميراً ، ونشدتك الله نشداً ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من المهارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتحمل اشتقاقاً محالاً .

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرك الله تعميراً أي أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فالله مفعول ثان على تضمين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أي باقرارك له بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أي أسأله تعميرك .

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أي اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرته ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أي زيارتك .

(هـ) أو من المهارة أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

قعدك الله ، وقصيدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تقصيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقصيدك الله أي نسبتك إياه إلى القعود ، أي الدوام والتمكن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعيل معناهما المراقبة فانصاهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بدمها بدل منهما وضمت ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، وقصيدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع .

فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتْنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذكرك الله . وقال الآخر :

عَمَرْتُكَ اللهُ الْعَلِيَّ فَإِنِّي أَلْوَىٰ عَلَيْكَ لَوَّانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

والذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمَنْكِحُ الثَّرِيًّا سَهِيلاً عَمَرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والمهج ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرتك الله » موضع « عمرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو عل (الا) بفتح الهمزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلى رواية كسر الهمزة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو منفى في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فمات ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق .

و(ما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذوسلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) استشهد به سيويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطف - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمد الباهل - الخزانة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٣) أكثر استعمال عمرك الله وقدمك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : «عمرك الله كيف يلتقيان»

فالمنى : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَسْبِجَا (١)

فكلُّ ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أنَّ من هذه الحروف ايمُ ، [وايمن] (٢) وألفها ألف وصل ، وتما الاسم النون تقول ايمُ اللهُ لِأَفْعَلَنْ . ايمنُ اللهُ لِأَفْعَلَنْ .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع للقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إيها يدلُّك على أنَّها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريقُ : لَيَمُنُ اللهُ مَا نَدْرِي (٣)

فمن قال : ايمُ اللهُ قال : لَيَمُنُ اللهُ لِأَفْعَلَنْ . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم تحذف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . فيقول : آيمُ اللهُ لقد كان ذاك (٤) .

٢
٥٩٢ وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : ايمُ اللهُ في موضع / ايمُ اللهُ فهي عند هؤلاء بمنزلة ابن واسم . تقول في الاستفهام : آيمُ اللهُ لقد كان ذاك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قعيدك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتعلمن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا) ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أي قعيدك الله . نكأت القرحة قشرتها . فيبيجا : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي .

وأصل الفعل يوجب قلبت الواو ياء على لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرهما .

والبيت لنتم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث هزلة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف عِلْمًا بآنه لا ينفصل بنفسه
فيقول : م اللهُ لِأَفْعَلَنَّ .

ويقال : مِنْ اللهُ لِأَفْعَلَنَّ ، وَمِنْ رَبِّي لِأَفْعَلَنَّ . أبدال (مِنْ) من الباء التي في قولك : بِاللَّهِ
لِأَفْعَلَنَّ ، وَبِرَبِّي لِأَفْعَلَنَّ ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ،
وكذلك دخلت (مِنْ) على الباء ، والاحتجاج يَأْتِيكَ في موضعه^(١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أَنَّكَ إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد
القسم . تقول : أَقْسَمْتُ لِأَقْوَمَنَّ ، وَاسْتَحْلَفْتَهُ لِيُخْرِجَنِّي ، أَي قَالَ لَهُ : وَاللَّهِ لَتُخْرِجَنِّي ، فَدَلَّ
هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول :
زيد يقومَنَّ ، ولا زيد ليقومَنَّ إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فَكَأَنَّكَ قلت :
زيد والله ليقومَنَّ . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

* * *

وتقول : إِيَّ وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ . وَإِنْ شِئْتَ قلت : إِيَّ اللهُ لِأَفْعَلَنَّ ، إِنَّمَا تريد : (إِيَّ) التي في
معنى (نَعَمْ)^(٢) ؛ كما قال : (قُلْ إِيَّ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)^(٣) . فتصل المقسم
به ؛ لِأَنَّ (إِيَّ) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع
هي وهو ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : إِيَّ وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ^(٤) .

* * *

(١) عرض لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وأي الله لأفعلن لأنها ليسا بيدل ألا ترى أنك تقول : أي الله
ونعم والله » .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٦ « و(إي) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء بتصديق
الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أي) فعل القسم ، فلا يقال : أي أقست بربي ، ولا يكون المقسم به بعدها
إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . »

وفي ياء (أي) من (أي الله) ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين وفنحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين
وانظر ابن عيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .

وإنما الفضل بين (بلى) و (نعم) أن (نعم) تكون جواباً لكل كلام لا نفي فيه، و (بلى) لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفي^(١).

لو قال لك قائل: أنت زيد؟ لكان الجواب (نعم). وكذلك هل جاءك زيد؟ وكذلك من يأتك تأته فتقول: نعم، ولا يصح هاهنا (بلى).

فإن نفي فقال: أما لقيت زيدا؟ كان الجواب: بلى. وكذلك: ألسنت قد ذهبت إلى زيد؟ وما أخذت منه درهما؟ وأنت لا تعطى شيئاً. فجواب هذا كله (بلى).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ «وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأما (نعم) فعدة وتصديق. تقول: قد كان كذا وكذا فيقول: نعم، وليسا اسمين». وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمغني ج ١ ص ١٠٤، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦.

هذا باب

ما يُقسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بالُ النون في كلِّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزومه اللام ولزم اللام التَّوْنُ ، ولم يجز إلا ذلك .
وذلك قولك : والله لأفومنَّ ، وبالله لأضربنَّ ، والله لتنطلقنَّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربنَّ زيدا ،
ولا تشتمنَّ عمرا . وإن شئت قلت : اضرب زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقنَّ ؟
وإن شئت قلت : هل تنطلقنَّ ؟

فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكروها أن يلتبس بما يقع
في الحال .

فأما الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي .
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :
إن زيدا لمنطلق ، لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إن زيدا ليأكل . فإذا قلت :
والله ليأكلنَّ ، عَلِمَ أَنَّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)^(٢)
أي لحاكم .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أن أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عَلِيمَ أن الفعل لا يكون في الحال البتة . فلذلك لزمَت اللام^(١) ؛ لأنك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لَأَنْطَلِقَنَّ ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال . فلهذا أُجْرِي ما ذكرت لك .

فَأَمَّا اللام فهي وُضْعَةٌ للمقسم ؛ لِأَنَّ للمقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولولا اللام لم تتصل . وكذلك (إِنَّ) . تقول : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . /

٢
٥٩٦

وكذلك (لا) في النفي ، و (ما) . تقول : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُكَ ، وَاللَّهِ مَا أَكْرَمُكَ^(٢) ، ولا تحتاج إلى النون لأنَّ (ما) يدلّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إِنَّ) إذا قلت : وَاللَّهِ إِنَّي لَأَكْرَمُكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يجبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام أن كان ليقول سخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن (ان) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لاتفارقة الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منق لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛

والمجيب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ :

« ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلحق هذه النون الفعل قال : ولحقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زلنا ان أسكنهما من أحد من بعده) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أن هذا على الحذف والتعجب ، والذي به (قد) على استقصاء الكلام^(١) . فعلى هذا فأجرهما .

واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندي ؛ لأن حرف العجز / لا يحذف ويعمل إلا بوضوح لما تقدم من الشرح .

واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأن قوله عز وجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)^(٣) . أن الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المعنى ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جى باللام (قد) جيباً ، نحو : (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جى باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْرٍ لَسْنَاوَا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المحاب به القسم أن يقترن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . . » .

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى) الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمنان الأسماء إلى الأسماء في قواك : مرت يزيد وعمر والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى إنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يتقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه . »

وفي اعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سميك لشيء وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١)؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفس الحروف مُستغنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفصلُ بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح غير متغيرة لأمه ، وإنما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيّد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك.. وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

٢
٥٩٧

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر^(٢) . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه .

فأما قولك : والله لكذب زيد كذبا ما أحسبُ الله يغفره له - فإنما تقديره : لقد ؛ لأنه

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفيًا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول لا يفعل » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنقُ بها يقع حالا ؛ نحو : (ما لكم لاترجون لله وقارا) » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لا يفعل فتقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأوّل إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يغشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلّى) . ولكنّه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثم^(١) ؛ لأنها ليست من حروف القسم .

واعلم أنّ القسم قد يؤكّد بما يصدّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ^(٢)) ثم ذكر قصّة أصحاب الأخدود توكيداً .

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلاّ الأوّل ؛ لأنّ هذه الاعتراضات توكيد .

فإنما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)^(٣) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) وحذفت اللام لطول القصّة ، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يحيى كفار قريش ، كما لمن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصييرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى » .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبهتن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاهها) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلاً على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبيهاً لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليقتلهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان (قتل) جواباً للقسم فهى جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها » .

(٣) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضمرة هى جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليلمدن الله عليهم كما دمدم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاهها) فكلام تابع لقوله (فأطعها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم فى شوه » .

ألا ترى أنَّ الذَّحْوِيِّينَ لا يقولون : قام هند ، وذهب جاريْتُك ، ويُجيزون : حضر القاضي اليومَ امرأةٌ يا فتى ، فيجيزون الحذف مع طول الكلام ؛ لأنَّهم يروُن ما زاد عِوَضًا ثَمَّ حُذِف .
وتقول : وحقَّ اللهُ ثمَّ حقك لأفعلن ثمَّ حقك تحمله على الموضع ، كان جائزا كما قال :

« فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ »^(١) .

وعلى هذا قرئَ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٢) ؛ لأنه حملة على موضع الفاء .

= وفي البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير : لقد أفلح ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبشَّن .
(١) صدره :

معاويتي إننا بشر فأسجج

استشهد به سيويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به المبرد على العطف على الموضع أيضاً في ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفي موضعين من الجزء الرابع .

ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادي ينسب إلى المبرد أنه رد على سيويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال في الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبمه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيح ، قال : وبما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المحفوض . وقد غلط على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فهيها أمة ذهبت ضياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزمخشري تبعا لما قاله الانباري في الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فن رواه بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أذ يروها بني حرب عليكم ولا ترموايها الغرض البعيدا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجج بمعنى أرفق . والشعر لعقبة بن هبيرة الأسدي جاهل إسلامي وفد على معاوية فدفع إليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المنافقون : ١٠ . في سيويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين) فقال هذا كقول زهير :

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ، لأنك عطفت قسماً على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله ، لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت فعلاً على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن . فأوصلت إليه الفعل .

فهذه جملة هذا الباب .

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِئًا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .

هذا باب

الفرق بين (إنَّ) و (أَنَّ)

اعلم أنَّ (إنَّ) مكسورةٌ مشبهةٌ بالفعل بانمطها ، فعملُها عملُ الفعلِ المتعلِّى إلى مفعولٍ وقد مضى تفسيرها في بابها^(١) .

فإذا قلت : (أَنَّ) مفتوحةٌ فهي وصلتها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماءِ دُونَ الأفعالِ ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم . وذلك قولك : باغنى انطلاقتك ، وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقتك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنك قائم ، أى : أشهد على انطلاقتك وبقيامك . فهذا جملة هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاقتصار على / المفعول الأول^(٢) لأن الشكَّ والعلمَ إنما وقعَا في الثانى ، ولم يكن بد من ذكر الأول $\frac{٢}{٦٠١}$ ليُعلمَ من الذى عُلِمَ هذا منه أو شكَّ فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منظلةً) ففيه وقع الشكُّ ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتاج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت^(٣) .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سيويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكاً . . » .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذلك إذا قلت : وددت ذلك » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتاج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه ويميل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعمولها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر مخنوف والتقدير : أعلن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . . » وانظر حاشية الصبان ج ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب

من أبواب (أَنَّ) المفتوحة

تقول : قصّة زيد: أنه منطلق، وخبرٌ زيد : أنه يُحبُّ عبدَ الله ؛ لأنَّ هذا موضع ابتداء
وخبر ، فالتقدير: خبرٌ زيدٌ محبُّه عبدُ الله ، وبلغني أمرُك أنك تُحبُّ الخيرَ ، فالمعنى معنى البدل
كأنَّك قلت : بلغني أمرُك ، ثمَّ قلت : محبُّك الخير ؛ لأنَّ المحبَّة هي الأمرُ /- ، كما تقول : $\frac{2}{602}$
جاعني أخوك زيد ؛ لأنَّ الأخ هو زيد^(١) .

وتقول : أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله . فكأنَّ التقدير : أشهد على أنَّ محمَّدًا رسول الله ؛
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنَّ محمَّدًا رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذف حروف الجرِّ وصل الفعل فعيل^(٢) ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة ؛ كما
قال عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)^(٣) أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جدًا .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربتُ زيدٌ ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛
لأنَّها الأصل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتك أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذف

اللام ههنا . . فإن حذف اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذف اللام من (لايلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار

موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إن) (أن) ؛ لأنّ المعنى واحد^(١) ؛ كما لا تقول ائمن زيداً منطلق ؛ لأنّ اللام في معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيداً .

ولا تقول : إن لزيداً في الدار [بل تقول] ^(٢) كما قال عز وجل : (إن في ذلك لآية) ^(٣) . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيداً منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إن في الدار أنك منطلق ، وإن في الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تَعْرَى . وَأَنْتَ / - لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ^(٤) ويجوز (وإنك لا تظمأ فيها) على القطع ، والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيداً وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيداً وعمرو قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلي (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى أو عرفت . . . » .

(٢) زيادة يقتضها المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفي غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنت لا تؤذى كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وأنت) . » .

القراءتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعيتان .

الفتح بالمطف على ألا تجوع والكسر بالمطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الأتحاف ص ٣٠٨ الكشاف ج ٢ ص ٤٤٩ الكبرى ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إِنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أَنَّ هذه اللام تقطع ما دخلت عليه [تماماً قبلها] (١). وكان حدّها أن تكون أوّل الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيداً منطلقاً ، فتقطع بها ما بعدها تماماً قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً . فكان حدّها في قولك : إنَّ زيدا منطلقاً - أن تكون قبل (إِنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنَّ) لم يحجز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر (٢) ، وحدّها : أن تكون مقدّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأوّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوّل / ، فيصير هو وما فيه الأوّل . فلذلك قلت : إنَّ زيدا منطلقاً ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

وكذلك لو قلت : إنَّ زيدا لبي داره عمرو ، أو : لعمرو يضره ؛ لأنَّ الذي عمرو يضره هو زيد . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه منطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه لذهب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلتحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ .

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والعيّني والسيوطي والأشعري ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المعنى ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيماً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي الجمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوز المبرد » . وفي العيني ج ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيماً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشعري ج ١ ص ٣٢٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إنَّ) وبين اسمها بشيءٍ جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار لزيدا ، وإنَّ من القوم لأخاك . فهذا يبيِّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أنَّ زيدا منطلق ، وأعلم أنَّ زيدا خيرٌ منك . فإذا أدخلت اللام قلت أشهد إنَّ زيدا لخيرٌ منك ، وأعلم إنَّ زيدا لمنطلق . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(١) . فلولا اللام لم يكن إلَّا (أنَّ) ؛ كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم لزيداً خيراً منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمًا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)^(٢) . فهذا مجاز اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنَّك منطلق - لم يكن - / إلَّا الفتح : لأنَّها اسم مخفوض ، وعبرتها أبدأ بـ (ذاك) فيكون (ذاك) في أنَّها اسم تامٌّ في موضع (أنَّ) وصاتها . فإذا قلت : علمت أنَّ زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذلك . وإذا قلت : بلغني أنَّ زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذلك . وإذا قلت : أشهد بأنَّك منطلق - فمعناه : أشهد بذلك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنَّك لمنطلق؟

قيل له : هذا محال كسرت أو فتحت ؛ لأنَّ حدَّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت أشهد بذلك^(٣) .

وكذلك بلغني أنَّك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنَّك لمنطلق : لأنَّ

(١) المناقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧٣ : « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بذلك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال ؛ يخلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهاب . . . »

(إِنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ)^(١) فمعناه :
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) .

/- وأما قوله عز وجل : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا)^(٢) . فـ (أَنَّهُمْ)^(٣)
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطيتي ولا سأئتُهما إلا وإني لحاجزى كرمي^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

* ألا وإني لحاجزى كرمي *

فهذه الرواية بخارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أن (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزى كرمي من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام ههنا يدلك على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام) » .

(٢) التوبة : ٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله) فإنما حمله على (منعهم) .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعمى : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإني وقوله يوجب أن كثير ألم يسألها ولا أعطاها لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياهما وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطاها حجزه كرمه عن الإخفاف بالسؤال وعن كسر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .
والبيت لكثير وقيله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلُبُهَا وَأَذْكَرَ خَلِيلِيكَ مِنْ بَنَى الْحَكَمِ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والمعنى ج ٢ ص ٣٠٨

هذا باب

(إنَّ) المكسورة ومواقعها

اعلم أنَّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم^(١) . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق- / ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأنما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(٢) فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً ، وأنا ربُّكم فاعبُدُونِ .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) أى : ولأنَّ . وأما المفسرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار ربِّ في قوله :

« وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْبِيَا »

(١) قال أبو علي : كل موضع يصاح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مغان الجمل أولى من تعريف أبي علي لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسرة فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهزرة والتشديد على الاستئناف والحريان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والأتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهي آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) بمنزلة (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وإن المساجد لله) كان جيداً » .

(٤) سيأتي في الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من (رُبِّ) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يَبْلُغَ منه بدلٌ .

واحتجَّ هؤلاءُ بأنَّك لا تقول : أنَّك منطلقٌ بلغني أو علمت .

فقبيل لهم : : هي لا تتقدَّمُ إلَّا مكسورةٌ ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبةً لأنَّ المعنى

معنى اللام ؛ كما تقول / : جئتُك ابتغاءَ الخير ، فتنصبُ والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال
الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرَمًا^(١)

فإذا قلت : جئتُك أنَّك تُحبُّ المعروف^(٢) - فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدَّمت ، وهذا

قد مرَّ^(٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام

تقطعها ممَّا قبلها ، فتكون مبتدأةً . فهذا ممَّا ذكرت لك أنَّها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية^(٤) فتكون مبتدأةً . كما تقول : «قال زيد :

عمرو منطلقٌ» ، و«قلت : الله أكبرُ» . وقد مضى هذا في باب الحكاية^(٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره

ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

العوراء : الكلمة التيحة أو الفعل .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزاة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ «تقول : جئتُك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذف اللام

هنا» .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ «باب من أبواب إن .»

تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إن) ، كما

لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشابهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال)

فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شائناً وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقماً كما تقول زعم الشأن متفاقماً فهذه الأشياء بعد

(قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إنى منزلها عليكم) وكذا جميع

ما جاء في القرآن من ذا .»

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلی هذا تقول : « قال زيد : إن عمراً منطلقاً » ، وقال عبد الله : إنك خير منه .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِّلُهَا عَلَيْكُمْ)^(١) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ)^(٢) وقال : (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ)^(٣) .

فأما (أتقول) التي في معنى الظن فإنها تعمل في (إن) عملها في الاسم ، كما قال :

أجهاً لا تقول بنى لوى لعمر أبيك أم متجاهليناً^(٤)

وكما قال :

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا^(٥)

لأنه يريد الظن . فعلى هذا تقول : متى تقول أن زيدا منطلقاً^(٦) ، وأتقول أن عمراً خارج .
فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ؛ كما أنك تقول : زيد منطلق ،
تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المائة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعنى ما فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد

القلب .

بنى لوى . المفعول الأول ، و (أجهاً) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكيت ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أنوأمًا تقول بنى لوى لعمر أبيك أم متناوميناً

ولعمر أبيك مبتدأ حذف خبره وجوباً أي قسى وجواب القسم محذوف أيضاً .

والبيت للكيت من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزانة ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعنا) .

والبيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجمعت (تقول)

مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكى فتقول :

متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجز بطنه ،
لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقوله :

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر ينبى عن قصة ، فلو كان :
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا^(١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس^(٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق^(٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . واو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيّدا ، لأن المعنى : ظننت أمرك
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق^(٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحمق ، كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقوله ، وانطلق
القوم حتى أن زيدا لمنطلق (فحتى) هنا معلقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء
(حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبرا ، فلم يجوز ذا وجاز على الابتداء » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ،
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .

(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبرا عن إسم ذات في الحال أو في الأصل .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا خير منك . . . فقال (إذا)
ها هنا كحالتها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى
هو منطلق .

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبَدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمَ^(١)

وتقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمئِذٍ يَفْخَرُ^(٢) ، أَي : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جاز على بُعْد . كَأَنَّكَ قلت : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَبِفَخْرِهِ . وكذلك لو قلت : رَأَيْتَ زَيْدًا عَاقِلًا فَإِذَا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وكنْتُ أَرَاهُ حَرًّا فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ ، ولو قلت : أَنَّهُ جاز . كَأَنَّكَ قلت : ظَنَنْتَهُ حَرًّا فَإِذَا الْعَبُودِيَّةُ أَمْرُهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)^(٣) . (فَلِأَنَّ) مَرْتَفَعَةً بِجَرَمٍ ، وَمَعْنَاهَا : وَاللَّهِ أَعْلَمُ -

= ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (أن) في هذا الموضع جاز .
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على وقوع (إن) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهزمة) .

أرى : بضم الهزمة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مقاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيداً وثالثها سيداً وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لهزمة بكسر الأول والثالث وهما عظامان ناتتان في اللحين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر محذوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أي فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيداً سيداً شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه لئيم .
وهذا البيت من أبيات سيبويه الحمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ وابن يمين ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبان ج ١ ص ٣٣٠

(٢) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على (شاباً) الواقع حالاً أفضى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والتقدير إذ كان شاباً . وعلى فتح همزة (إن) يكون المصدر المؤول من أن وممولها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيت شاباً وإِنَّهُ يَفْخَرُ يَوْمئِذٍ كَأَنَّكَ قلت : رأيت شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل (إن) على رأيت ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت » .

(٣) النحل : ٦٢ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار) ف (أن) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدلُّك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت في أن . . . » .

• • •

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعية ، وغيرهما يميز كسر الهزمة بعد (لا جرم) وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيظ ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦ =

حَقٌّ أَنْ لَمْ النَّارُ ؛ كما قال عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ) (١) أَى : لَا يُحَقِّنْكُمْ
قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عَمِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَّمَتْ فَرَارَةَ بِعُدْهَا أَنْ يَعْضُبُوا (٢)

وتقول : أَلَا إِنَّهُ مَنْطِقٌ . (فَالْأَلَا) تَنْبِيْهُ ، و (إِنَّهُ) مَبْتَدَأُهُ . وتقول : أَمَا إِنَّهُ مَنْطِقٌ عَلَى
ذَلِكَ الْمَذْهَبِ .

ولو قلت : أَمَا أَنَّهُ مَنْطِقٌ ، جاز على معنى : حَقًّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ . إذا أردت بها من التَّحْقِيقِ
والتَّوَكُّيدِ ما أردت بقولك : (حَقًّا) ؛ لِأَنَّهْم يَضَعُونَهَا / فِي مَوْضِعِهَا ، فهذا قياس مطرد فيما
ذكرت لك (٣) .

= وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتي :

(أ) (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماض بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل الفعل .

وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول
خبر للأنافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى الفراء .

أما توجيه كسر همزة فعلى أن لا جرم بمنزلة القسم فـ (إن) مكسورة همزة لأنها وقعت فى جواب القسم .

وفى الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأفاسمته الجائزة ، فهى قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحيظ
ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجواليتى ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المسألة : ٨ ، ٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم فى البيت فعل متعمد وهى فى الآية فعل لازم .

والفاعل لجرم فى البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبى أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لعطية بن عفيف فى رثاء كرز العقيل وكان طعن أبى عيينة وهو حصن بن حذيفة
ابن بدر الفرارى يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجواليتى ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاقتضاب ص ٣١٣ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان

(جرم) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه

منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله : إلا كأنك قلت : إلا إنه ذاهب وتقول :

أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب وإذا قلت : أما والله أنه ذاهب فكأنك قلت : إلا والله إنك لأحق .

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتصلت بشيءٍ منهنَّ (أنَّ)

نقول : يومَ الجمعة أنَّك خارج ، واليومَ أنَّك راحل ، ولك على أنَّك لا تُؤدِّي ؛ لأنَّه أراد :
يومَ الجمعة خروجك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على ترك الأذى ؛ ألا ترى أنَّك
لو وضعت، (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكنتم تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنَّك منطلق ، ولك على إنَّك لا تُؤدِّي ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّك منطلق اليوم
وإنَّك لا تُؤدِّي لك على^(١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنَّما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصلحُ فيها /
التقديم والتأخير ، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا
كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيرها ، لأنَّها موضوعة موضع
المصدر .

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء^(٢) فإنَّك
مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنَّك تقول : أما زيدا فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنَّك منطلق على القلب كأنك قلت :
إنَّك ذاهب حقاً وإنَّك ذاهب الحق وإنَّك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إن) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع
ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك لا محالة
ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق ؛
ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ، أو فضربت زيدا .

ولو قال قائل : أما يوم الجمعة فإنَّك مرتحل لجاز^(١) ، فيكون التقدير : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أما) .

والدليل على أنَّها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أما زيد فمنطلق ، (فأما الأيتيمَ فلا تقهر)^(٢) ، (وأما ثمود فهديناهم)^(٣) و (أما من استغنى . فانت له تصدى)^(٤) فالمعنى / :
٢
٦١٤

مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنَّما تقديرها في الكلام كُله التقديم والتأخير ، لا يكون إلا على ذلك .

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فتقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك وعلى هذا الحد تقول : أما اليوم فأنت مرتحل . »

(٢) الضحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيبويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن يبيِّن الفعل على الإسم حيث كان معملا في المضمر وشغلت به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) . »

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفتح من الشواذ .

الأنحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عبس : ٦٠٥

هذا باب

من أبواب (أَنْ) مَكْرُورَةً

وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاكَ - أَنَّهُ سَيُكْرِمُكَ ، وذلك أَنَّكَ قد أردت :
قد علمت أَنْ زيدا - إذا أتاكَ - سَيُكْرِمُكَ ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها
إِلَّا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَيَمِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا .
ونحن ذا كروه في آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أَنْ) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)^(٢) وقوله
عَزَّ وَجَلَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) . وكذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ :
(وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٤) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عُمَرَ الجَرَمِيُّ / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُخَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٥) . فالتقدير : والله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أَنَّ) توكيدا . وإن
كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ؛ لِأَنَّ ما بعد فاءِ المجازاة ابتداء ، كقوله عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ

(١) المؤمنون : ٣٥

في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء ميلا من هذا الباب (أيمدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ،
فكانه على : أيمدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أى شيء الإخراج . ومثل
ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاكَ أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من
يخادد الله ورسوله فإن له نار جهنم) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الحنة من (فإن) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (١) (فإن) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرت ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك : من يأتي فإني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخصر فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أن) في موضع المصدر . فهذا قول ليس بالقوى ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) (٢) ، أي فوجوب الرحمة له . والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قيل سيوى القول الذي اخترناه وهي (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فَإِنْ يَكُونُ (أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعا بالظرف . كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِتُّمُ إِخْرَاجِكُمْ . فهذا قول حسن جميل (٣) .

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقراءة الفتح والكسر في أنه وفي فأنه من السبعة : غيث النفع ص ٩٠ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر العكبري ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

• • •

(٣) خلاف المبرد مع سيويه في إعراب الآية (أيعدكم أنكم إذا مِتُّمُ . .) كان مما تناوله فقد المبرد لكتاب سيويه فقال : قال حمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار (أن) فيها على وجهين :

أحدها : أيعدكم أنكم إذا مِتُّمُ إِخْرَاجِكُمْ فَإِنَّكُمْ مُخْرَجُونَ وهو الإخراج وعمل الظرف وهو (إذا) فن ثم لم يجر الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن مناه : ذهابك وهذا خلاف قوله في الظروف وهو يقول أيضاً لا يجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن (ان) لا تبدأ في كل موضع . هذا كلام لا وجه له متى لم تتحد تلك المواضع بالعلل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيعدكم أنكم إذا مِتُّمُ كُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا مُخْرَجُونَ فَلَمَّا تَبَاعَدَ (مُخْرَجُونَ) عَنِ (أَنْ) وَرَدَّهَا تَوَكِيدًا وَمِثْلَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ رَدَّ (أَنْ) ثَانِيَةً وَالْمَعْنَى وَاتَّهَ أَعْلَمُ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ مُلَاقِيكُمْ .

وأما سيبويه فكان يقول : للمعنى : أن (يَعْد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَى شَيْءٍ يَكُونُ الْإِخْرَاجُ ؟ .

= ومثله (أفان مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عنى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

•••

ورد على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : أما قوله : أن (إذا) عملت في (أن) فقد مضى وده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكشفاً باذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنكم مخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قبل (إذا) وهو جواب (إذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وأما استغنيا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن . كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جمعت مصدراً وجعلت اليوم خبراً مقمداً .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان (أن) لا تبتدأ فى كل موضع فالذى أنكروه أنه لم يصحبه هذه الدعوى تحوير المواضع وذكر اللعل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به فى أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فىأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان بذكره أول وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيما غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه فى البديل ، وهل البديل إلا تكرار الاسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه فى باب البديل : أن الاسم الثانى يشئى توكيداً فقد جعله مثنى وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكرراً وهو بدل بأى اسم سماه .

الأمر أنه لا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يرب الثانية بإعراب الأولى وإلا جعل هذا الاسم فى الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررت توكيداً .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ

فى بعض .

وهذا قول ليس بالقوى^(١)

= فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المجيء بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قائلنا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لقلت : أفتقام عمرو وان شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : ان ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهي إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدرا في موضع الابتداء فيفتحها ويضمر الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يميزه أحد ولا سمع في كلام عربي (ينظر كلام المبرد في المقتضب عن الآية) .

وأما الذي رآه صحابياً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذي ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البدل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التبس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كتابة عن جملة وهي الجملة التي بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البدل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لمن يحادد الله ورسوله نار جهنم) فيظل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود في (من) في هذه التي صارت بمعنى الذي ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التي في (له) عاملة في الهاء العائدة على (من) التي للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن في (من) التي قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هي في المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

وإعراب هذه الآية جملة أبو نزار الملقب بملك النحاة في (المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر) وقد ذكرهذه المسائل السخاوي في كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر في إعرابها الكشاف ج ٣ ص ٤٧ والمكبري ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد في نحو : في الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالطرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

هذا باب

(أَنْ) و (إِنْ) الخفيتين

إعلم أَنَّ «أَنْ» تكون في الكلام على أربعة أوجه^(١) :

فوجه : أَنْ تكون هي والفِعْلُ الذي تنصبه مصدرًا ، نحو قولك : أريد أن تقوم يافتي ؛

أى : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يافتي ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ

تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)^(٢) أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ)^(٣) .

ووجه آخر : أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) . لو نصبت بها وهى مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى

حذف التثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : إنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير

هذا في موضع عملها خفيفة^(٥) .

والوجه الثالث أَنْ تكون في معنى (أى) التي تقع للبيان والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « في (أَنْ) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أَنْ تكون (أَنْ) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أَنْ تكون فيه بمنزلة (أى) .

ووجه آخر : هى مخففة محذوفة .

ووجه آخر تكون فيه لنوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهب ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وأخِرُ دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وأخِرُ

قولهم : أن لا إله إلا الله فعل قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله » .

(٥) باب (أَنْ) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَإِن طَلَّقَ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى الْإِهْتِكُمْ) (١). ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكونَ زائدة مؤكّدة ؛ وذلك قولك : لَمَّا أن جاء زيد قمت ، والله أن لو فعلت لأكرمك (٢) .

* * *

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه (٣) .

فمن ذلك / (إن) الجزاء ؛ وذلك قولك : إن تأتني آتتك ، وهى أصل الجزاء ؛ كما أن $\frac{2}{618}$ الألف أصل الاستفهام (٤) .

وتكون فى معنى (ما) (٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سببويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّره . وذلك كمنهـب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بـأيس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ، لأنه لا فضلَ بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٦) وقال : (إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فى سببويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملائمهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(٥) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون

إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٢) (وإن كانوا ليَقُولُونَ) (٣) .

٢
٦١٩

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدا ، كما تقول : إن زيدا منطلق .

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، (وإنما يخشى الله من عباده العلماء) (٥) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك . قال زهير :

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِمْ لَوِجْهِتِهِمْ
تَخَالِجُ الْأَمْرُ إِنْ الْأَمْرُ مُشْتَرِكُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لناهب ، وإن عمرو لخير منك . لا تخففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وأزماها اللام لثلاثين بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينق بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لغو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نطقك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نطق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا منطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . وانظر ج ١ ص ٤٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرئ في السبعة بتخفيف الميم في ما وبتشديدها ، وعلى التخفيف فا زائدة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و(إن) نافية .

الأنحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ
مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخَسِرِينَا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجتمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الحصاص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومسا إن طِيننا جُبْنٌ ولكنْ مَنايانا ودولةٌ آخَرِينا^(١)

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّفت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما دخلت على الابتداء ونحوه ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّفتا كانتا بمنزلة فعلٍ محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عملاً تاماً^(٢) . فذلك قولك : لم يكُ زيد منطلقاً ، فعمل عمّله والنون فيه . والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إن) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجهٌ من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إن هذان لساحران)^(٣) ، فيؤدّي خطّ المصحف ومعنى (إن) الثقيلة $\frac{٢}{٦٣٠}$ في قراءة ابن مسعود (إنّ ذان لساحران) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) .

(٣) في الأتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكماني وأبو جعفر ويلقوب وخلف بتشديد (إن) . و (هذان) بالألف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالألف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنىً ولفظاً وخطاً ، وذلك أن (إن) المخففة أهملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب . لكن استشكلت من حيث خط المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، ولم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .

تمّ الجزء الثالـى والحمد لله ربّ العالمين

يتلوه في الجزء الثالث : هذا باب (أن) المفتوحة وتصرفها

$\frac{٢}{٦٢١}$

/ كتب مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وهو يسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة له ولأصحابه

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة

وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

$\frac{٢}{٦٢٢}$

/ مسألة ميراث والجواب عنها أضيفت إلى النسخة ،
وأخذت رقم ٦٢٥

فهرس أبواب الجزء الثاني من المقتضب

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب (إذن)
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأً مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب (أو)
٢٩	هذا باب (أن)
٣٢	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب (حتى)
٤١	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : النصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين الجزومين ، وما يمتنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشر اضطراراً
٧٢	هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفات الوصل والقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبنيتها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

- هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته ١٢٧
- هذا باب الأمر والنهي ١٢٩
- هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعم وبئس وما وقع في معناهما ١٣٨
- هذا باب العدد وتفسير وجوهه والملة فيما وقع منه مختلفا ١٥١
- هذا باب إضافة العدد واختلاف التحوين فيه ١٧٣
- هذا باب ما يضاف من الأعداد المنونة ١٧٦
- هذا باب اشتقاقك للمد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثانی اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة ١٧٩
- هذا باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة ١٨٣
- هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة ١٨٦
- هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الیاء والنواو التي یاءهن وواوآهن لامات ١٩١
- هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف ١٩٣
- هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة ٢٠٧
- هذا باب جمع ما لحقته الهزرة في أوله من الثلاثة ٢١٤
- هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة ٢٢٠
- هذا باب ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة ٢٢٣
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد ٢٢٦
- هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل ٢٢٨
- هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه ٢٢٩
- هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث ٢٣٠
- هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين ٢٣٢
- هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ٢٣٣
- هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه ٢٣٤
- هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف ٢٣٥
- هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف ٢٣٨
- هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف ٢٤١
- هذا باب تحقير بنات الخمسة ٢٤٧
- هذا باب تصغير الاسماء المبنية من أفعالها ٣٤٩
- هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمانون ٢٥٣
- هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل ٢٥٥
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث ٢٥٧
- هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين ٢٦٤
- هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغیر التأنيث وذلك نحو : علياء وحرباء وزيزاء ونحوه ٢٦٦
- هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف ٢٦٨

- هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها ٢٧٠
- هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة ٢٧٤
- هذا باب تصغير ما كان من الجمع ٢٧٨
- هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو نحو : باب وثاب ودار وما أشبهه ٢٧٩
- هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين ٢٨٢
- هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام ٢٨٤
- هذا باب ما يسمى به من الجماعة ٢٨٥
- هذا باب تحقير الأسماء المهمة ٢٨٦
- هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها ٢٩١
- هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم ٢٩٢
- هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا وستذكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله ٢٩٣
- هذا باب (أي) مضافة ومفردة في الاستفهام ٢٩٣
- هذا باب مسائل (أي) في الاستفهام ٢٩٦
- هذا باب (أي) إذا كانت مستفهما مستثبنا ٣٠١
- هذا باب (أي) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة ٣٠٣
- هذا باب (من) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة ٣٠٥
- هذا باب (من) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة ٣٠٨
- هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه ٣١٠
- هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف ٣١١
- هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما مما يكون آخر الكلام في الاستفهام ٣١٦
- هذا باب القسم ٣١٧
- هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم ٣٢٤
- هذا باب ما يدرج عليه من الأعمال وما بالنون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يحسوز حذفها ؟ ٣٣٢
- هذا باب الفرق بين إن وأن ٣٣٩
- هذا باب من أبواب أن المفتوحة ٣٤١
- هذا باب إن إذا دخلت اللام في خبرها ٣٤٣
- هذا باب إن المكسورة ومراقمها ٣٤٦
- هذا باب من أبواب (إن) المكسورة ٣٤٩
- هذا باب الظروف و (أما) إذا اتصلت بشيء منهن (أن) ٣٥٢
- هذا باب من أبواب (أن) مكسورة ٣٥٤
- هذا باب (أن) و (إن) الخفيفتين ٣٥٨

الْقَضَبُ

صهبة

أبي العباس محمد بن يزيد الليري

٤١٠ - ٥٢٨٥

تحتقيق

محمد عبد الخالق عطية

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب المفتن

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

محمد عبد الخالق عزيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

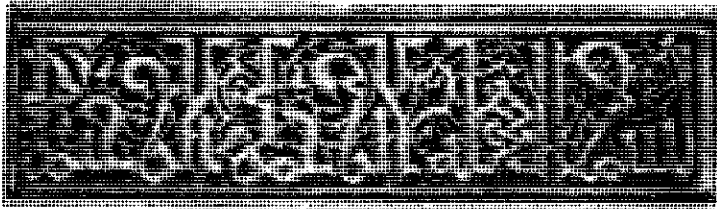
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



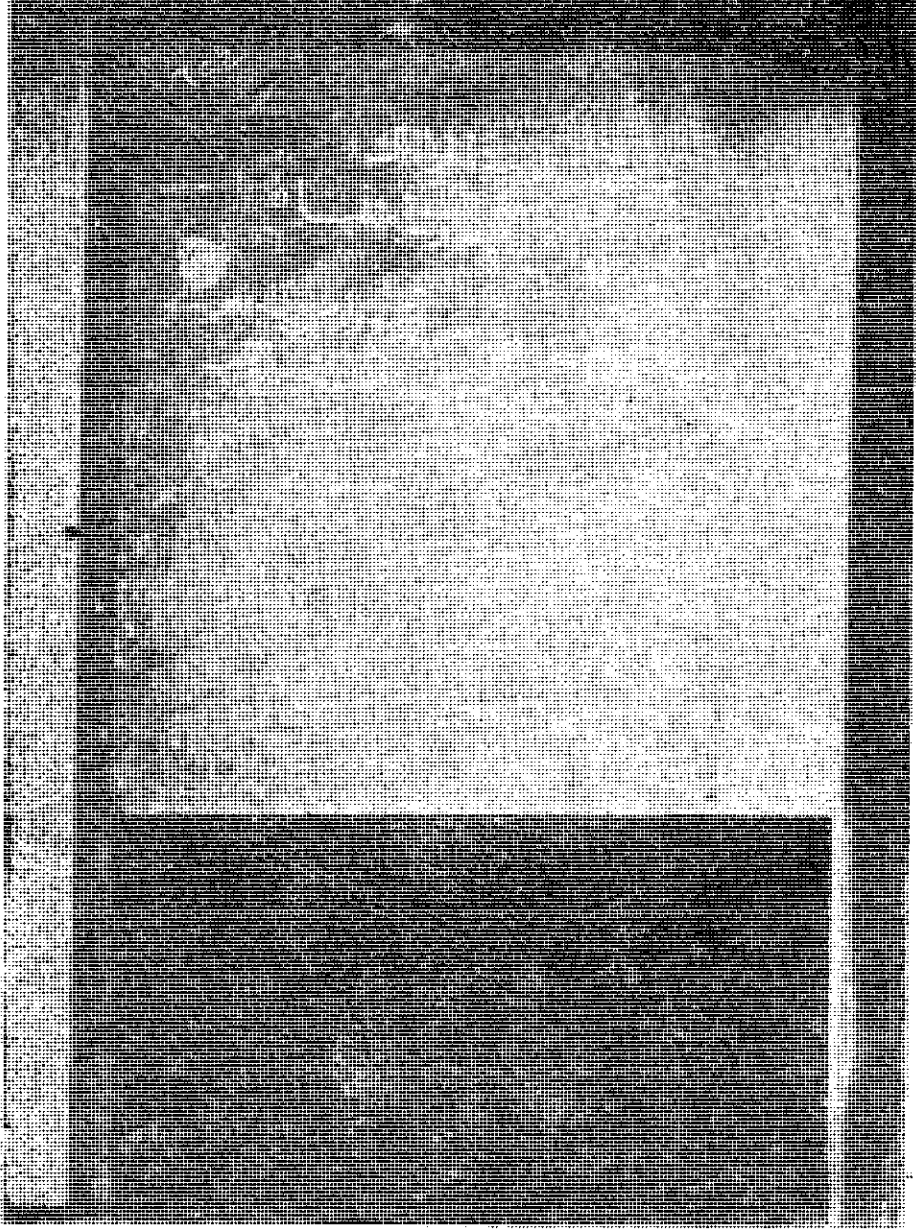
نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلتحق بمقدمة الجزء الاول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها في هذا الجزء ..





نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث



نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

/ الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطأ الكتاب فهو بخطي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

عارض به نسخته داعياً لمقيده محمد بن عبد الله بن بركة

الناصرىّ عفا الله عنه

المفتصب

الجزء الثاني

رقم الإيداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩

التقديم الدولي . ٩٩-٢٤١-٩٧٧ ISBN